

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.
أما بعد: فهذا كتاب "تقريب المسالك" شرح كتاب "عمدة السالك وعدة الناسك" لأحمد بن لؤلؤ بن عبدالله المعروف بابن النقيب - رحمه الله - على مذهب الإمام الشافعي محمد بن إدريس - رحمه الله -، وقد استمر الشرح قرابة السنتين، وقد شرحت الكتاب شرحاً مختصراً يسهل على المبتدئ فهمه وحفظه واستيعابه بإذن الله تعالى، ويمهد للمتفقه الشافعي الصعود إلى السلمة الثالثة في الفقه وهو كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين للإمام النووي - رحمه الله - أسأل الله أن يعيننا على شرحه، وقد اختصرت الشرح وجعلته مقتصرًا على المذهب مع ذكر الأصح في المذهب.

وقد اعتمدت على الشرح من المصادر التالية:

١. فيض الإله المالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك، للإمام البيهقي.
 ٢. أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك للغمراوي.
 ٣. تنوير المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك لمصطفى ديب البغا.
- ونقلت أيضاً من فوائد علقته على نسختي وقت الطلب .

فأسأل الله عز وجل أن يخلص نيتي في هذا العمل، وأن يجعله صدقة جارية ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، إنه على كل شيء قدير، وبعباده لطيف خبير.

أبوجعفر

محمد بن يوسف أهلي

حرر

في يوم الأربعاء بتاريخ ٤ رجب ١٤٣١ هـ

الموافق ١٦ يونيو ٢٠١٠ م

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
هذا مختصر على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى عليه ورضوانه، اقتصر فيه على الصحيح من المذهب عند الرافعي والنووي أو أحدهما، وقد أذكر فيه خلافاً في بعض الصور، وذلك إذا اختلفت تصحيحهما، مقدماً لتصحيح النووي جازماً به، فيكون مقابلته تصحيح الرافعي وسميته: (عمدة السالك وعدة الناسك)، والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتاب^١ الطهارة^٢

(أقسام المياه)

المياه أقسامٌ: طَهُورٌ، وَطَاهِرٌ، وَنَجَسٌ.

فالطَّهْرُ: هو الطَّاهِرُ في نَفْسِهِ الْمُطَهَّرُ لِغَيْرِهِ.

والطَّاهِرُ: هو الطَّاهِرُ في نَفْسِهِ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ.

وَالنَّجَسُ^٣: غَيْرُهُمَا.

فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ حَدَثٍ وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ إِلَّا بِالمَاءِ الْمُطْلَقِ^٤ وهو الطَّهْرُ على أَيِّ صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ^٥.

وَيُكْرَهُ بِالْمُشَمِّسِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ فِي الْأَوَانِي الْمُنْطَبِعَةِ وهي ما يُطْرَقُ بِالْمَطَارِقِ إِلَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ^٦، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ.

وَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا^٧ بَحِثْ يُسَلَّبُ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ بِمُخَالَطَةِ^٨ شَيْءٍ طَاهِرٍ يُمْكِنُ الصُّونُ عَنْهُ كَدَقِيقِ وَزَعْفَرَانٍ^٩؛ أَوْ اسْتَعْمِلْ^{١٠} دُونَ الْقَلْتَيْنِ^{١١} فِي فِرَاضِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَلَوْ لَصِي^{١٢} أَوْ النَّجَسِ وَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ تَجْزِ تَجْزِ الطَّهَارَةُ بِهِ^{١٣}.

^١ الكتاب لغة: هو الضم والجمع، اصطلاحًا: هو اسم لجملة من العلم تشتمل على أبواب وفصول ومسائل غالبًا.

^٢ الطهارة لغة: هي النظافة، شرعًا: رفع الحدث أو إزالة النجس أو ما في معناهما أو على صورتها.

^٣ هو ما طرأت عليه نجاسة وهو قليل، أو تغير أحد أوصافه بها كالطعم أو اللون أو الريح.

^٤ وهو ما يسمى في العرف: ماء بلا قيد، فخرج بذلك الماء المقيد بقيد لازم مثل ماء الورد أو الشاي وغيرهما.

^٥ أي: من أصل الوجود على أي صفة كان من الطعم ككونه حلواً أو ملحاً أو لون ككونه أبيض أو أسود أو أحمر، أو ريح كأن كان له رائحة طيبة.

^٦ لنقاء جوهرهما.

^٧ فإن لم يكن التغير كثيراً لا يضر في الطهورية.

^٨ المخالط: هو الذي لا يمكن فصله عن الماء.

وإن تغير بالزعفران ونحوه يسيراً أو بمجاورة كعود ودهن مطيبين، أو بما لا يمكن الصون عنه كطحلب وورق شجر تناثر فيه وبتراب^٦ وطول مكث، أو استعمال في النفل كمضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون، أو جمع المستعمل فبلغ قلتين جازت الطهارة به. ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة؛ أو جُنب بعد النية^٧ في دون القلتين^٨ فاغترف ونوى الاغتراف لم يضره، وإلا صار الباقي مستعملاً^٩. ولو انغمس جنبان فأكثر دفعة أو واحداً بعد واحدٍ في قلتين ارتفعت جنباتهما، ولا يصير مستعملاً^{١٠}. والقلتان: خمس مئة رطل بغدادية تقريباً، ومساحتها: ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً. فالقلتان لا تنجس بمجرد ملاقاته النجاسة، بل بالتغير بها ولو يسيراً، ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر، أو بنحو مسك^{١١} أو خل^{١٢} أو تراب^١ فلا. ودونهما ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة وإن لم يتغير، إلا أن يقع فيه نجس لا يراه البصر؛ أو ميتة لا دم لها سائل كذباب ونحوه فلا يضر.

^١ وما لا يمكن صون الماء عنه كالطين، والطلح والكبريت والنورة (حجر الكلس)، والزرنيخ (عنصر شبيه بالفلزات).

^٢ الماء المستعمل قسمان: ١. ما استعمال في فرض طهارة، ٢. وما استعمال في إزالة نجاسة.

^٣ القلتان = ٢١٦ لترًا، وإذا كان أسطوانيًا فيكون ذراع في ذراعين.

^٤ يعني أن ماء وضوء الصبي وغسله ليس بمطهر.

^٥ الماء المستعمل في إزالة النجاسة إن تغير بها كان نجسًا وإن لم يتغير كان طاهرًا.

^٦ وكذلك ملح الماء وإن طُرِحَ فيه، لا ملح الجبل.

^٧ أي: نية رفع الحدث.

^٨ أما في القلتين فلا يحتاج إلى نية.

^٩ أشار بذلك إلى ما يدفع استعمال الماء الذي دون القلتين عند الوضوء أو الغسل، بأن الذي يدفع الاستعمال نية الاغتراف وهو أن ينوي أن إدخال يده في الإناء لا لرفع الحدث فيه بل لإخراج الماء خارجه.

^{١٠} وهنا ملحوظة: وهو أن الماء مادام مترددًا على العضو لا يُحكم عليه بالاستعمال.

^{١١} كستر الرائحة.

^{١٢} يتعلق بالطعم.

وسواء الجاري^٢ والراكد، فإن كوثر القليل النجس فبلغ قلتين ولا تغير طهر.
والمراد بالتغير بالطاهر أو بالنجس: إما اللون أو الطعم أو الريح^٣.

ويُنْدَب تغطية الإناء، فلو وقع في أحد الإناءين نجس توضأ من أحدهما باجتهاد وظهور^٤ علامة، سواء قدر على طاهر بيقين أم لا، فإن تحيّر أراقهما^٥ ويتمم بلا إعادة. والأعمى يجتهد، فإن تحيّر قلد بصيراً.

^١ يتعلق باللون.

^٢ وإنما يحكم بالنجاسة في الجاري على كل جرية فلا تنجس التي قبلها وهذا في دون القلتين.

^٣ فتغير أحد هذه الأوصاف كاف لسلب الطهارة.

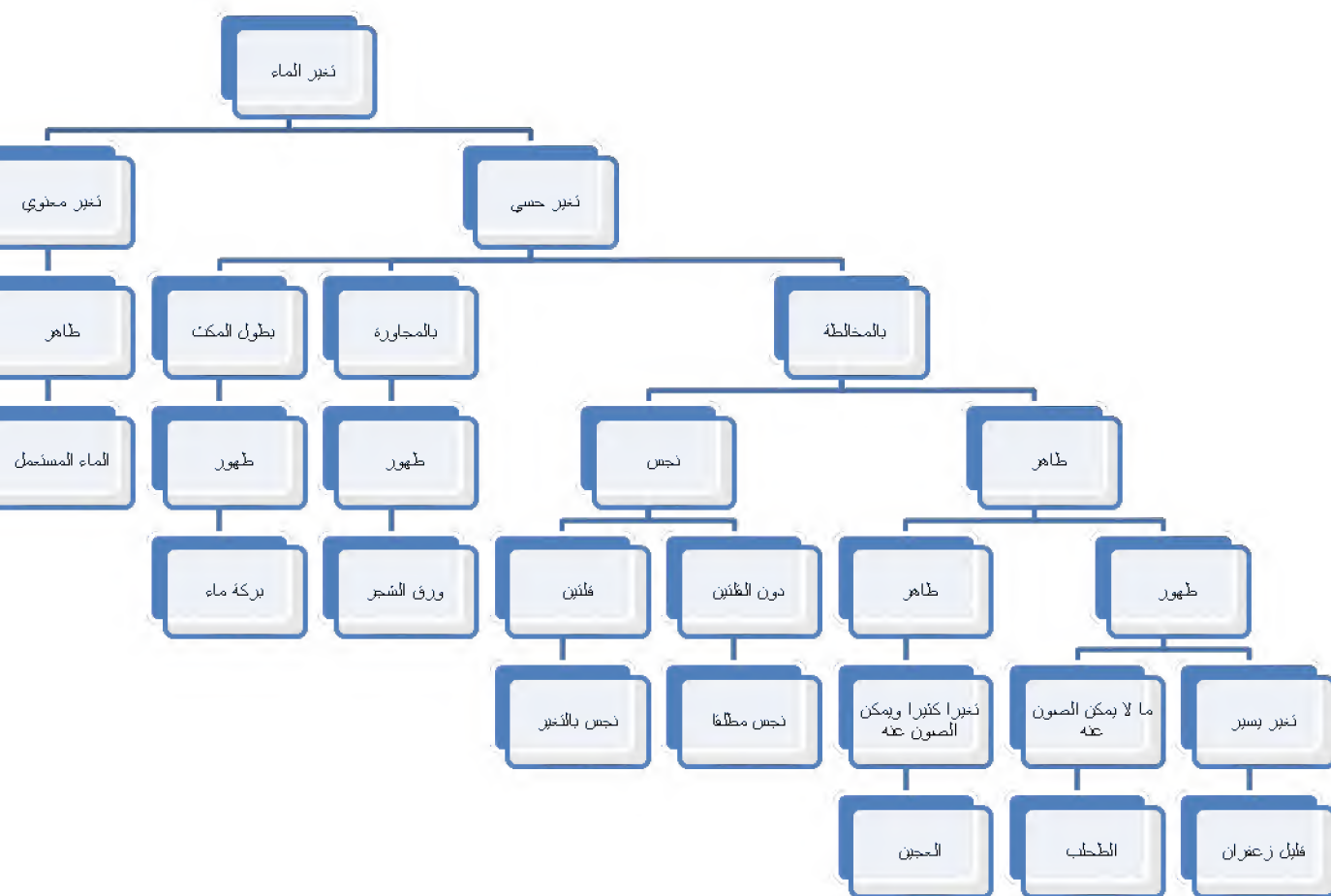
^٤ أي: أو ظهور.

^٥ وجوباً لئلا يتمم وهو واجد للماء.

مخطط بيان تقسيم أنواع تغير الماء:

ولو اشتبه طهور بماء ورد توضأ بكل واحد مرة؛ أو ببول أراقهما وتيمم.

(فصل في استعمال الأواني)



تحل الطهارة من كل إناء طاهر إلا الذهب والفضة والمطلبي بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار، فيحرم استعماله على الرجال والنساء في الطهارة والأكل والشرب وغير ذلك، وكذا اقتناؤه بلا استعمال، حتى الميل^١ من الفضة.

والمضيب^٢ بالذهب حرام مطلقاً، وقيل: كالفضة^٣. وبالفضة إن كانت الضبة كبيرة^٤ للزينة فهي حرام^٥، أو صغيرة للحاجة^٦ حل، أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم. ومعنى التضبيب: أن ينكسر موضع منه فيجعل موضع الكسر فضة تمسكه بها. وتكره أواني الكفار وثيابهم^٧، ويباح الإناء من كل جوهر نفيس كياقوت وزمرد.

(فصل في خصال الفطرة)

يندب السواك^١ في كل وقت، إلا لصائم بعد الزوال فيكره^٢. ويتأكد استحبابه لكل صلاة، وقراءة^٣، ووضوء، وصفرة أسنان، واستيقاظ من النوم، ودخول بيته، وتغير الفم من أكل كل كرية الريح أو ترك

^١ ومثله الخلال والإبرة.

^٢ التضبيب: هو إصلاح الإناء، قال النووي: قطعة تسمّر في الإناء، وتكون من حديد أو صفر أو نحوه يُشعّب بها الإناء.

^٣ أي فيه تفصيل، أي: أن حكم ضبة الذهب كحكم ضبة الفضة.

^٤ ومرجع الكبير والصغير إلى العرف.

^٥ أي: يحرم استعمال الإناء التي هي فيه.

^٦ والمراد بالحاجة غرض الإصلاح لا العجز عن غير الذهب والفضة، لأن العجز عن غيرهما يبيح الإناء الذي كله ذهب أو فضة فضلاً عن المضيب به.

^٧ وذلك حرصاً على يقين الطهارة.

أكل^٤. ويجزئ بكل خشن إلا أصبعه الخشنة، والأفضل بأراك وبيابس نُدِّي، وأن يستاك عرضاً^٥، ويبدأ بجنبه الأيمن، ويتعهد كراسي أضراسه، وينوي به السنة.
ويسن قلم^٦ ظفر، وقص شارب^٧، ونتف إبط وأنف لمن اعتاده، وحلق عانة^٨، والاكتحال^٩ وتراً ثلاثاً في كل عين^{١٠}، وغسل البراجم^{١١} وهي عقد ظهور الأصابع، فإن شَقَّ نَتَفَ الإبط حلقه.
ويكره القَزَع وهو حلق بعض الرأس وترك بعضه^{١٢} ولا بأس بحلق كله^{١٣}.

-
- ^١ قال النووي: السواك مصدر ساك فمه يسوكه سواكاً، فإن قلت: استاك، لم تذكر الفم. ا.هـ، وجمع السواك: سُوْكَ أو سُوْكَ، والأمر بالسواك: سَكَ.
^٢ واختار النووي والمزني أنه لا يكره بعد الزوال.
^٣ لقرآن أو حديث أو درس.
^٤ فالمدار على تغير الفم من الأكل أو تركه.
^٥ لا طولاً، وعلى اللسان طولاً، وعلى كراسي أضراسه طولاً وعرضاً.
^٦ أي: قصه.
^٧ إن طال، وغايته بدو حمرة الشفة، ويكره استئصاله وحلقه.
^٨ العانة: وهي الشعر حول الفرج، والسنة في حق الرجل حلقها وفي المرأة نتفها.
^٩ الكحل: هو حجر معروف أسود يضرب إلى الحمرة، يكون في بلاد الحجاز، وأجوده يؤتى به من أصفهان.
^{١٠} وكانت للنبي صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل بها كل ليلة: ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه. حسنه الترمذي.
^{١١} جمع بُرْجُمَة، وهي المفاصل والعقد والشقوق التي تكون على ظهور الأصابع ويجتمع فيها الوسخ.
^{١٢} بل إما حلقه جميعاً أو تركه كله، والقزَع أنواع وأشكال: ١. أن يحلق من رأسه مواضع، ٢. أن يحلق وسطه ويترك جوانبه، ٣. أن يحلق جوانبه ويترك وسطه، ٤. أن يحلق مقدمه ويترك مؤخره.
^{١٣} ولا يكون الحلق مندوباً إلا في النسك أو في المولود عند السابعة، قال النووي: إن شق عليه تعهده بالدهن والتسريح استحب حلقه، وإلا استحب تركه.

ويجب الختان^١، ويحرم خضب^٢ شعر الرجل والمرأة بسواد إلا لغرض الجهاد، ويسن بصفرة أو بحمرة، وخضب يدي مزوجة^٣ ورجليها تميمًا^٤ بحناء، ويحرم على الرجال^٥ إلا الحاجة^٦، ويكره نتف الشيب^٧.

^١ الختان: هو قطع الجلد على حشفة الذكر، وقطع بظر الأنثى.

^٢ وهو الصبغ والتلوين.

^٣ أي: يسن خضب يدي مزوجة، أما غيرها فلا يسن لها بل يكره، ويحرم إن تحققت الفتنة.

^٤ والتطريف لا بأس به.

^٥ لأن فيه تشبهًا بالنساء.

^٦ كمدواة.

^٧ للرجال والنساء، قال النووي في المجموع: ولو قيل بتحريمه لم يبعد، ونقل ابن الرفعة تحريمه.

باب الوضوء^١

فروضه ستة:

١. النية عند غسل الوجه.
٢. وغسل الوجه.
٣. وغسل اليدين إلى المرفقين.
٤. ومسح القليل من الرأس.
٥. وغسل الرجلين إلى الكعبين.
٦. والترتيب على ما ذكرناه.

وسننه ما عدا ذلك.

١. [النية]:

فينوي المتوضئ رفع الحدث، أو الطهارة للصلاة أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة كمس المصحف أو غيره، إلا المستحاضة ومن به سلس البول ومتيمم فينوي استباحة فرض الصلاة^٢.
وشرطه: النية بالقلب، وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه^٣، ويندب أن يتلفظ بها، وأن تكون من أول الوضوء، ويجب استصحابها^٤ إلى غسل أول الوجه، فإن اقتصر على النية عند غسل الوجه كفى، لكن لا يثاب على ما قبله من مضمضة واستنشاق وغسل كف.
ويندب أن يسمي الله تعالى^٥، وأن يغسل كفيه ثلاثاً^٦، فإن ترك التسمية عمداً أو سهواً أتى بها في أثائه، فإن شك في نجاسة يده كره غمسها في دون القلتين قبل غسلها ثلاثاً.

^١ الوضوء لغة: من الوضأة وهي الحسن والبهجة، شرعاً: هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة بنية.

^٢ لأن حدثهم لا يرتفع.

^٣ إذا غسل جزءاً من الوجه ولم تقترن به النية وجب إعادة غسله.

^٤ يعني إذا نوى رفع الحدث عند غسل اليدين يجب عليه لتكفي هذه النية عن النية الواجبة أن تستصحابها حتى يغسل شيئاً من وجهه لتقترن بأول فرض.

^٥ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (توضؤوا بسم الله).

^٦ وإن تيقن طهرهما.

ثم يستاك ويتمضمض ويستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات، فيتمضمض من غرفة ثم يستنشق، ثم يتمضمض من أخرى ثم يستنشق، ثم يتمضمض من الثالثة ثم يستنشق، ويبالغ فيهما إلا أن يكون صائماً فيرفق.

٢. [غسل الوجه]:

ثم يغسل وجهه ثلاثاً، وهو: ما بين منابت شعر الرأس في العادة إلى الذقن طولاً، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً، فمنه: موضع الغم^١ وهو: ماتحت الشعر الذي عم الجبهة أو بعضها، ويجب غسل شعور الوجه كلها ظاهرها وباطنها، والبشرة تحتها خفيفة^٢ كانت أو كثيفة، كالحاجب، والشارب، والعنققة^٣، والعدار^٤، والمهذب^٥، وشعر الخد^٦ إلا اللحية^٧ والعارضين^٨ فإنه يجب غسل ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها عند الخفة؛ وظاهرها فقط عند الكثافة^٩،

^١ هذا الشعر هو الغم والجلد الذي تحته هو موضعه فيجب غسله وما عليه.

^٢ الخفيفة ما يرى تحتها عند النظر مع القرب، والكثيفة ضدها.

^٣ هو الشعر المجتمع على الشفة السفلى، ويكره حلق العنققة، ويجلوز العنققة يميناً وشمالاً: الفنيكان: وهما جانبا العنققة.

^٤ هو الشعر المحاذي للأذنين.

^٥ هو الشعر النابت على أجفان العين.

^٦ الخدان: هما ما جاوز العينين إلى الشدق، أو اللذان يكتنفان الأنف عن يمين وشمال، والوجنة: ما ارتفع من الخدين.

^٧ الشعر النابت على الذقن خاصة وهو مجمع اللحيين.

^٨ العارضان: هما المنحطان عن القدر المحاذي للأذن، وهما شقاً الفم، وعارضان الإنسان: صفحتا خديه، وهو الشعر النابت على الخد، ويمتد من أسفل العذار حتى يلاقي الشعر النابت على الذقن.

^٩ ولو خف بعضه وكثف بعضه فالأصح أن للخفيف حكم الخفيف المتمحض، وللكثيف حكم الكثيف المتمحض.

لماذا فرقنا بين شعر الحاجب والعدار مع اللحية في غسل الباطن والظاهر؟

لأن كثافته نادرة فألحق بالغالب.

لكن يندب التحليل حينئذ ويجب إفاضة الماء على ظاهر النازل من اللحية^١ عن الذقن، ويجب غسل جزء من الرأس وسائر ما يحيط بالوجه ليتحقق كماله^٢، وسن أن يخلل اللحية من أسفلها بماء جديد.

٣. [غسل اليدين إلى المرفقين]:

ثم يغسل يديه مع المرفقين ثلاثاً، فإن قطعت من الساعد^٣ وجب غسل الباقي؛ أو من مفصل المرفق لزمه غسل رأس العضد^٤؛ أو من العضد ندب غسل باقيه^٥.

٤. [مسح الرأس]:

ثم يمسح رأسه، فيبدأ بمقدم رأسه، فيذهب بيديه إلى قفاه، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثاً^٦، فإن كان أقرع^٧ أو ما نبت شعره^٨ أو كان طويلاً أو مضفوراً لم يندب الرد^٩، فلو وضع يديه بلا مد بحيث بل ما ينطلق عليه الاسم ولو بعض شعرة لم تخرج بالمد عن حد الرأس؛ أو قطر ولم يسيل؛ أو غسله كفى، فإن شق نزع عمامته^{١٠} كمل عليها بعد مسح ما يجب.

ولا يجب غسل باطن اللحية لعسر إيصال الماء إليه مع الكثافة غير النادرة، ولما روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فغرف غرفة غسل بها وجهه. وكانت لحيته الكريمة كثيفة، وبالعرفة الواحدة لا يصل الماء إلى ذلك غالباً.

^١ وهو المسترسل الخارج عن حدها.

^٢ إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

^٣ ملتقى الزنديين في لدن المرفق إلى الرسغ.

^٤ ما بين المرفق إلى الكتف يذكر ويؤنث، الذراع: ما بين المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى، المنكب: مجتمع عظم العضد والكتف.

^٥ محافظة على التحجيل.

^٦ وهو الأفضل، وإلا فالفرض يحصل بأي كيفية من مسح بعض رأسه.

^٧ أي: بغير شعر أصلاً لوجود علة في رأسه.

^٨ أي: لم يكن أقرع لكنه لم ينبت شعره.

^٩ فلو رد يده مع هذه الحالة لم يحسب رده مسحة ثانية لاشتغال المسحة الأولى على الماء الذي مسح به البعض الواجب فيكون مستعملاً.

^{١٠} أو لم يرد رفع ذلك.

ثم يمسح أذنيه ظاهراً وباطناً بماء جديد ثلاثاً، ثم صماخيه^١ بماء جديد ثلاثاً فيدخل خنصره فيهما.

٥. [غسل الرجلين]:

ثم يغسل رجله مع كعبيه^٢ ثلاثاً.

فلو شك في تثليث عضو أخذ بالأقل، فيكمل ثلاثاً يقيناً.

ويقدم اليمنى من يد ورجل، لا كف وخذ وأذن فيطهرهما دفعة.

ويطيل الغرة^٣ بأن يغسل مع وجهه من رأسه وعنقه زائداً عن الفرض، والتحجيل بأن يغسل فوق مرفقيه وكعبيه، وغايته استيعاب العضد والساق.

ويوالي الأعضاء؛ فإن فرق ولو طويلاً صح بغير تحديد نية^٤.

ويقول بعد فراغه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، واجعلني من عبادك الصالحين، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وللأعضاء أدعية تقال عندها لا أصل لها.

(فصل في آداب الوضوء)

وآدابه: استقبال القبلة، ولا يتكلم لغير حاجة، ويبدأ بأعلى وجهه، ولا يلطمه بالماء، فإن صب عليه غيره بدأ بمرفقيه وكعبيه، وإن صب على نفسه بدأ بأصابعهما.

ويتعهد آماق عينيه^٥ وعقبه^٦ ونحوهما مما يخاف إغفاله سيما في الشتاء، ويحرك خاتماً ليدخل الماء تحته، وخلل أصابع رجله بخنصر يده اليسرى، يبدأ بخنصر رجله اليمنى من أسفل ويختم بخنصر اليسرى.

ويكره أن يغسل غيره أعضاءه إلا لعذر، وتقدم يساره، والإسراف في الماء.

^١ أي: خرقى أذنيه.

^٢ وهما العظمان الناتئان من جانبي الرجلين.

^٣ هو غسل جزء من مقدم الرأس.

^٤ عند عزوبها لأن حكمها باق.

^٥ جمع مآق وهو طرف العين مما يلي الأنف.

^٦ وهو مؤخر القدم.

ويندب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد وهو رطل وثلاث بغداداي، ولا ينقص ماء الغسل عن صاع، والصاع: خمسة أرتال وثلاث رطل بالعراقي، ولا ينشف أعضائه، ولا ينفض يديه^١، ولا يستعين بأحد يصب عليه، ولا يمسح الرقبة.

ولو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء لم يصح الوضوء^٢.

ولو شك في أثناء الوضوء في غسل عضو لزمه مع ما بعده، أو بعد فراغه لم يلزمه شيء.

ويندب تجديد الوضوء لمن صلى به فرضاً أو نفلاً^٣.

ويندب الوضوء لجنب يريد أكلاً أو شرباً أو نوماً أو جماعاً آخر.

^١ رجع النووي أنه مباح.

^٢ قال الغزالي بصحة الوضوء وأنه يعفى عنه.

^٣ وإنما يندب لمن صلى به أي: بهذا الوضوء المجدد صلاة ما فرضاً أو نفلاً أو مطلقاً أو ذا سبب

باب المسح على الخفين^١

يجوز^٢ المسح على الخفين في الوضوء؛ للمسافر سفرًا مباحًا^٣ تقصر فيه الصلاة ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يومًا وليلة.

وابتداء المدة من الحدث^٤ بعد اللبس^٥، فإن مسحهما أو أحدهما حضرًا ثم سافر؛ أو سفرًا ثم أقام؛ أو شك هل ابتداء المسح سفرًا أو حضرًا أتم مسح مقيم فقط، ولو أحدث حضرًا ومسح سفرًا أتم مدة مسافر^٦، سواء مضى عليه وقت الصلاة بكماله في الحضر أم لا^٧، فإن شك في انقضاء المدة لم يمسخ في مدة الشك؛ فإن شك هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى أمره على أنه الظهر^٨، ولو أجنب في المدة وجب التزع لل غسل.

وشرطه:

١. أن يلبسه على وضوء كامل.
٢. وأن يكون طاهرًا.
٣. وسائرًا لجميع محل الفرض.
٤. ومانعًا لنفوذ الماء^٩.

^١ إنما ذكره المصنف عقب الوضوء مع أن بعض المصنفين يذكرونه قبل التيمم لمناسبة بينه وبين الوضوء، وهو أنه جزء منه، وبذل غسل الرجلين، ومن ذكره عند التيمم نظر لوجود المسح في كل، ومن قدمه على التيمم لاحظ كونه بالماء والتيمم بالتراب والماء أقوى، فلكل وجهة.

^٢ عبر بالجواز ليفيد أن الأصل فيه الجواز والغسل أفضل.

^٣ بأن لا يكون سفر معصية.

^٤ أي: من تمام الحدث.

^٥ واختار النووي أن ابتداء المدة تكون من أول مسحة، لأن قوة الأحاديث تعطيه.

^٦ لأن العبرة بالمسح لا بالحدث.

^٧ لأن العبرة بالمسح الواقع في السفر.

^٨ وظاهر كلامه أن الشك إنما يؤثر في منع المسح لا إنه يقتضي الحكم بانقضاء المدة.

^٩ وهذا على المذهب الجديد، والمذهب القديم يجوز المسح على الخف المخرق.

٥. ويمكن متابعة المشي عليهما، كتردد مسافر لحاجاته^١، سواء كان من جلد أو لبْد^٢ أو خِرَق مطبقة^٣ أو خشب أو غير ذلك، أو مشقوقاً شُد بشَرَج^٤.

ولو لبس خفًا في رجل ليمسحه ويغسل الأخرى؛ أو ظهر من الرجل شيء وإن قل من خرق في الخف لم يَجْز.

والجرموق^٥: هو خف فوق خف، فإن كان الأعلى قويًا والأسفل مخرقًا فله مسح الأعلى، وإن كانا قويين أو القوي الأسفل لم يكفه مسح الأعلى، فإن وصل البلل منه إلى الأسفل كفى، سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق، لا إن قصد الأعلى فقط.

ويسن مسح أعلى الخف وأسفله وعقبه خطوطًا^٦ بلا استيعاب ولا تكرار؛ فيضع يده اليسرى تحت عقبه، ويمناه عند أصابعه، ويمر اليمنى إلى الساق، واليسرى إلى الأصابع، فإن اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه محاذيًا لمحل الفرض كفى، وإن اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف أو الباطن مما يلي البشرة فلا. ومتى ظهرت الرجل بترع أو بخرق وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط^٧.

^١ عند الخط والترحال، وغيرهما مما جرت به العادة، ولو كان لابسه مقعدًا.

^٢ وهو صوف ملبد أي متراكم.

^٣ أي: مجعول بعضها على بعض.

^٤ هو الخف المشدود بالعري لو كان مفتوحًا وجعل له عرى، والعري: هي العيون التي توضع فيها الأزرار، والمدار على أنه لا يظهر شيء من محل الفرض لحصول الستر.

^٥ فارسي معرب، وكذا كل كلمة فيها جيم وقاف لأنهما لا يجتمعان في كلمة، والجمع جراميق، ويقال له: الموق.

^٦ مفرقا بين أصابع يديه، ولا يضمهما لئلا يصير مستوعبًا.

^٧ واختار النووي كابن المنذر أنه لا يلزمه الوضوء ولا غسل رجليه ويصلي بطهارته.

باب أسباب الحدث^١

وهي أربعة:

أحدها: الخارج من قبل أو دبر أو ثقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد^٢؛ عيئاً أو ريئاً^٣؛ معتاداً أو نادراً كدودة وحصاة إلا المني فإنه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء^٤، وصورة ذلك: أن ينام ممكناً مقعده فيحتلم، أو ينظر بشهوة فيترل، وإلا فلو جامع أو نام مضطجعا فأنزل انتقض باللمس والنوم.

الثاني: زوال عقله، إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض، سواء الراكب والمستند ولو لشيء لو أزيل لسقط وغيرهما، فلو نام ممكناً فزالت أليته قبل انتباهه انتقض، أو بعده^٥ أو معه أو شك^٦؛ أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكن؛ أو نعس وهو غير ممكن وهو يسمع ولا يفهم؛ أو شك هل نام أو نعس؛ أو هل نام ممكناً أو غير ممكن؛ فلا ينقض^٧.

^١ الحدث لغة: هو الشيء الحادث، شرعاً: يطلق على الأمر الاعتباري الذي يقوم بالأعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص.

والمراد عند الإطلاق كما عناه الأصغر غالباً، ويعبر عنها بنواقض الوضوء.

^٢ ولو خُلِقَ وهما منسدان فينقض الخارج من أي محل يعتاد الخروج منه.

^٣ في قول النبي عليه الصلاة والسلام: (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريئاً) المراد العلم بخروجه لا سمعه ولا شمه وليس المراد حصر الناقض في الصوت والريح، بل نفى وجوب الوضوء بالشك في خروج الريح.

^٤ لأنه أوجب أعظم الأمرين فلا يوجب أدونهما.

^٥ أي: بعد انتباهه.

^٦ هل زالتا بعده أو معه.

^٧ النوم في هذه الصور لأنه متوضئ ييقين فلا ينقض بالشك.

الثالث: التقاء شيء وإن قل من بشري^١ رجل^٢ وامرأة^٣ أجنبيين^٤ ولو بغير شهوة وقصدٍ حتى اللسان والأشـل والزائد إلا سنًا وظفرًا وشعرًا وعضوًا مقطوعًا، وينقض هـرم وميت^٥، لا محرم وطفل لا يشتهى في العادة، فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً؛ أو شعرًا أم بشرة؛ أو أجنبية أم محرماً؛ لم ينقض.

الرابع: مس فرج الآدمي بباطن الكف^٦ والأصابع خاصة ولو سهوًا أو بلا شهوة قبلاً أو دبرًا^٧، ذكرًا أو أنثى، من نفسه أو غيره، ولو من ميت وطفل ومحل جب^٨ وإن اكتسى جلدًا^٩ أو أشـل^{١٠} ولو مقطوعًا ويبد شلاء، لا فرج بهيمة، ولا برؤوس الأصابع وما بينها وحرف الكف^{١١}.

ولا ينقض قيء وفصد^{١٢} ورعاف^{١٣}، وقهقهة مصل، وأكل لحم جزور^{١٤}، وغير ذلك^{١٥}.

^١ وخرج ما إذا كان على البشرة حائل ولو رقيقًا فلا ينقض.

^٢ والمراد بالرجل الذكر إذا بلغ حدًا يشتهى لا البالغ.

^٣ والمراد بالمرأة الأنثى إذا بلغت حدًا تشتهى لا البالغة.

^٤ الأجنبي: هو من ليس بينهما محرمة ويصح الزواج به.

^٥ أي: ينتقض وضوء الحي بلمسه لا وضوؤه هو.

^٦ من غير حائل.

^٧ هذا على الجديد، والقديم لا نقض بمس حلقة الدبر.

^٨ أي: قطع الذكر، لأنه أصل الفرج.

^٩ أي: نَمَى جلدًا جديدًا عليه.

^{١٠} ينقض مس الفرج المشلول.

^{١١} وضابط ما ينقض ما يستر عند وضع أحد اليدين على الأخرى مع تحامل يسير.

^{١٢} هو شق العرق لخروج الدم منه.

^{١٣} هو الدم الخارج من الأنف.

^{١٤} وفي القديم ينقض وهو اختيار النووي.

^{١٥} كالبلوغ بالسن ولمس الأمرد الجميل.

ومن تيقن حدثاً وشك في ارتفاعه فهو محدث، ومن تيقن طهراً وشك في ارتفاعه فهو متطهر، وإن تيقنهما^١ وشك في السابق منهما: فإن لم يعرف ما كان قبلهما^٢؛ أو عرفه وكان طهراً وكان عادته تحديد الوضوء لزمه الوضوء^٣، فإن لم يكن عادته تحديد الوضوء^٤؛ أو كان حدثاً فهو الآن متطهر^٥.
ومن أحدث حرم عليه الصلاة، وسجود التلاوة والشكر، والطواف، وحمل المصحف ولو بعلاقتة أو في صندوقه ومسه، سواء المكتوب وبين الأسطر والحواشي؛ وجلده وعلاقتة، وخريطته^٦ وصندوقه وهو فيهما^٧، وكذا يحرم مس وحمل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره.
ويحل حمل مصحف في أمتعة، وحلّ حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن قرآن؛ وكتب فقه وحديث وتفسير فيها قرآن؛ بشرط أن يكون غير القرآن أكثر^٨.
ويُمكن الصبي^٩ المحدث من حمله ومسه.
ولو كتب محدث أو جنب قرآناً ولم يمسه ولم يحمله جاز^{١٠}، ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو يد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجنابة إن لم يجد مستودعاً^{١١}، لكن يتيمم إن قدر.
ويحرم توسده وغيره من كتب العلم.

^١ أي: الطهر والحدث كأن وجدا بعد الفجر.

^٢ لزمه الوضوء، لتعارض الاحتمالين مع عدم وجود المرجح.

^٣ لتيقنه الحدث بعد طهارته، وقد شك في رافعه أي الحدث والأصل عدمه.

^٤ لأن الظاهر تأخر طهره عن الحدث.

^٥ لأنه تيقن الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها والأصل عدمه.

قال النووي: لا ينظر إلى ما قبلهما ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً.

^٦ وعاء كالكيس ونحوه.

^٧ لأنه كالجزم منها.

^٨ فإن تساوى أو كان القرآن أكثر حرم.

^٩ أي المميز إذا كان لدراسة، وأما غير المميز فلا يمكن منه.

^{١٠} يكره كتب القرآن على حائط ولو مسجد وثياب وطعام ونحو ذلك، ولا يكره كتب شيء من

القرآن في إناء ليسقى ماؤه للشفاء.

^{١١} أي: شخصاً مسلماً.

باب قضاء الحاجة

يندب لمريد الخلاء أن يتنعل إلا لعذر، ويستتر رأسه، وينحي ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم فإن دخل بالخاتم^١ ضم كفه عليه^٢ ويهيئ أحجار الاستنجاء^٣، ويقول عند الدخول: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث^٤ والخبائث^٥، وعند الخروج: غفرانك، [الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني]^٦، ويقدم داخلاً يساره، وخارجاً يمينه، ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج، وتقدم اليسرى واليمنى، وتنحية ذكر الله تعالى ورسوله بالبنيان، بل يشرع بالصحراء أيضاً.

ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، ويرخيه قبل انتصابه، ويعتمد في الجلوس على يساره^٧، ولا يطيل، ولا يتكلم، فإذا انقطع البول مسح بيساره من دبره إلى رأس ذكره^٨، ويتتر^٩ بلطف ثلاثاً، ولا يبول قائماً^{١٠} بلا عذر، ولا يستنجي بالماء في موضعه إن خاف ترششاً^{١١}، ولا ينتقل في المراحيض^{١٢}، ويُبعد

^١ الذي كتب عليه شيء معظم.

^٢ وهذا الفعل مستحب في المذهب، وقال ابن الصلاح: وليتهم قالوا بوجوبه.

^٣ ويترل تحته في عصرنا أنه يتأكد من وجود الماء قبل قضاء الحاجة في دورات المياه.

^٤ أي: ذكور الشياطين.

^٥ أي: إناث الشياطين، وإن نسي تعوذ بقلبه كما يحمد العاطس.

^٦ هذه الزيادة ضعيفة كنا نص على ذلك النووي، وقال ابن الصلاح: رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير قوي والصحيح وقفه على أبي ذر.

^٧ وينصب اليمنى بأن يضع أصابعها على الأرض ويرفع باقيةا ويضم فخذه لأن ذلك أسهل لخروج الخارج.

^٨ يفعل ذلك ندباً لأن هذا المكان مجرى البول، فإذا بقي شيء في هذا المكان فهو ينجر وينسحب إلى رأس الذكر بالمسح المذكور، هذا في الذكر، وأما المرأة فتعصر على عانتها.

^٩ أي: يستبرئ من البول، ويكون ذلك بالإهام والمسبحة، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

^{١٠} لأنه مكروه.

^{١١} لا يستنجي بماء في مجلسه إن لم يكن معداً لذلك لئلا يعود عليه الرشاش فينجسه وهذا مكروه، بخلاف الحجر والمعد لذلك للمشقة للمعد لذلك.

^{١٢} أي: في بيوت الأخلية المعدة لقضاء الحاجة للأمن فيها من الرشاش.

في الصحراء^١، ويستتر، ولا يبول في جُحر^٢، وموضع صُلب، ومهب ريح^٣، [ومورد^٤، ومتحدث للناس^٥، وطريق^٦]، وتحت شجرة مثمرة^٧، وعند قبر، وفي الماء الراكد^٨، وقليل ماء جار، [ولا مستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس ومستدبره^٩].

ويحرم البول على مطعوم، وعظم، ومعظم، وقبر^{١٠}، وفي مسجد ولو في إناء، ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل^{١١}، ويباحان في البنيان إذا قرب من الساتر نحو ثلاثة أذرع، ويكفي مرتفع ثلثي ذراع من جدار ووَهْدَة^{١٢} ودابة وذيله^{١٣} المرخي قبالة القبلة، والاعتبار في الصحراء والبنيان بالسترة، فحيث قرب منها على ثلاثة أذرع وهي ثلثا ذراع جاز فيهما، وإلا فلا، إلا في المراحيض فيجوز مع الكراهية وإن بعد جدارها أو قصر.

^١ إلى حيث لا يسمع للخارج منه صوت ولا يشم له ريح، فإن تعذر عليه الإبعاد عنهم استحب لهم الإبعاد عنه كذلك.

^٢ قال النووي: ينبغي تحريم ذلك للنهي عنه.

^٣ وهذا ظاهر في استقبالها، وأما استدبارها فلا يأتي فيه ذلك، ولكن يعلل بعود الرائحة الكريهة إليه. ولا فرق بين البول والغائط إلا في المكان الصلب ومهب الريح فيختصان بالبول.

^٤ وهو طريق الماء.

^٥ أي: مكان اجتماعهم.

^٦ قال النووي: ظاهر كلام الأصحاب كراهته وينبغي حرمة للأخبار الصحيحة وإيذاء المسلمين.

^٧ صيانة لها عن التلوّث عند الوقوع فتعافها الأنفس.

^٨ واختار النووي أنه للتحريم.

^٩ قال النووي في التحقيق: إنه لا أصل للكراهة فالمختار إباحته.

^{١٠} أي: وعلى قبر.

^{١١} في غير معد أما المعد ولو في الصحراء فلا يحرم ولا يكره فيه ذلك، ولا يحرم ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الجماع أو إخراج الريح..

^{١٢} وهي الحفرة.

^{١٣} أي: طرف ثوبه.

ويجب الاستنجاء^١ من كل عين ملوثة خارجة من السيلين، لا ريح ودودة وحصاة وبعرة بلا رطوبة، وتكفي الأحجار ولو في نادر كدم، وتعقيها بالماء أفضل، ويغني عن الحجر كل جامد طاهر قالع للنجاسة^٢ غير محترم^٣ ومطعوم، كجلد المذكي قبل الدباغ^٤.

فلو استعمل مائعا غير الماء؛ أو نجسا؛ أو طرأت نجاسة أجنبية^٥؛ أو انتقل ما خرج منه عن موضعه^٦؛ أو جف^٧؛ أو انتشر حال خروجه وجاوز الألية أو الحشفة^٨؛ تعين الماء، فإن لم يجاوزهما كفى الحجر. ويجب إزالة العين، واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار؛ أو بحجر له ثلاثة أحرف وإن أنقي بدونها؛ فإن لم تُنقِ الثلاثة وجب الإنقاء، وندب إيتار، ويندب أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويمر به إلى موضع ابتدائه، ثم يعكس بالثاني، ثم الثالث على الصفحتين^٩ والمسربة^{١٠}، ويجب^{١١} وضعه أولاً بموضع

^١ هو إزالة ما خرج من السيلين بماء أو حجر أو نحوه.

^٢ خرج بذلك غير القالع كالزجاج والقصب الأملس.

^٣ خرج بذلك المحترم كجزء حيوان متصل به كيده ورجله.

^٤ فإنه اجتمعت فيه الشروط المذكورة فيجوز الاستنجاء به، واحترز المصنف بقوله قبل الدباغ عما إذا دبغ فإنه يصح الاستنجاء به ولو من غير مذكي لأنه قد انتقل بالدبغ عن طبع اللحوم إلى طبع الثياب.

^٥ أي: طرأت على المحل نجاسة أجنبية، كأن يطرأ العرق على محل الاستنجاء فيختلط العرق بالمكان فتنشأ صفرة فيجب الماء هنا.

^٦ أي: عن محل الاستنجاء، فالبول يخرج من فتحة الذكر مباشرة إلى الأرض، فلو أن البول سقط على الذكر ولو قليلاً لم يجزئ الحجر وتعين الماء.

^٧ لأنه يصبح بعد ذلك جامداً فلا يقلعه إلا الماء.

^٨ والفرق بين المنتقل والمنتشر، المنتقل: هو المنفصل بعد الاستقرار، والمنتشر: هو الذي يسيل ابتداء مع الاتصال.

^٩ هو ما انضم من الأليين عند القيام.

^{١٠} هي مجرى الغائط.

^{١١} المعتمد أنه يستحب ولا يجب.

طاهر ثم يمره. ويكره الاستنجاء بيمينه؛ فليأخذ الحجر بيمينه والذكر بشماله ويحركها^١، والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء، فإن أخره عنه صح؛ أو عن التيمم فلا^٢.

^١ أي: يحرك شماله، الواجب في الاستنجاء أن يغلب على ظنه زوال النجاسة ولا يضر شم ريحها بيده، فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمنا على يده بالنجاسة.

^٢ فلا يصح لأنه يستباح به الصلاة ولا استباحة مع النجاسة، والنجاسة مانع فلا استباحة مع مانع.

باب الغسل^١

يجب على الرجل من خروج المني، ومن إيلاج الحشفة في أي فرج كان، قبلاً أو دبراً، ذكراً أو أنثى بهيمةً، أو صغيراً في صغيرة.

ويجب على المرأة من خروج منيها، ومن أي ذكرٍ دخل في قبلها أو دبرها ولو أشل، أو من صبي، أو بهيمةٍ؛ ومن الحيض والنفاس وخروج الولد جافاً. وإنما يتعلق بتغيب جميع الحشفة.

ولو رأى منياً في ثوبٍ أو فراش ينام فيه مع من يمكن كونه منه ندب لهما الغسل^٢ ولا يجب^٣، ولا يقتدي أحدهما بالآخر^٤، فإن لم ينم فيه غيره لزمه الغسل، ويجب إعادة كل صلاة لا يُحتمل حدوث المني بعدها^٥، لكن يندب إعادة ما أمكن كونها بعده^٦.

ولو جُمِعت في قبلها فاغتسلت ثم خرج منيه منها لزمها غسل آخر بشرطين: أحدهما: أن تكون ذات شهوةٍ، لا صغيرة.

الثاني: أن تكون [قد] قضت شهوتها^٨، لا^٩ نائمةً ومكرهةً^{١٠}.

^١ هو سيلان الماء على البدن بنية مخصوصة.

^٢ أي: للرائي وللشخص الذي يُتَصَوَّر كونُ المني منه احتياطاً.

^٣ على واحد منهما لاحتمال أنه من صاحبه الذي نام معه في فراشه، ولا نوجب الغسل بالشك.

^٤ قبل الاغتسال لا اعتقاد كل واحد منهما بطلان صلاة صاحبه بالنسبة إليه.

^٥ إذا صلاها قبل الغسل وتكون الصلاة حينئذ واقعة بعد نزول المني، كأن رأى آخر النهار منياً في ثوبه ولم ينم نهاراً فصلاة هذا النهار لا يحتمل حدوث المني بعدها.

^٦ أما إذا احتمل حدوثه أي: المني بعد أن صلاها فلا تجب الإعادة لأنها قد فعلت أي: الصلاة قبل الاحتمال.

^٧ قال صاحب الحاوي: فمسألة الوجوب مقيدة بما إذا رآه في باطن الثوب، وأما إذا رآه في ظاهره فلا يجب عليه الغسل لاحتمال أن يكون أصابه من غيره بل يندب.

^٨ أي: بذلك الجماع.

^٩ لا أن تكون نائمة.

^{١٠} وإنما وجب الغسل عند اجتماع هذين الشرطين لأن الغالب حينئذ اختلاط منيها بمنيه فالخارج حينئذ بعض منيها، وإذا خرج منيها ولو بعض قطرة وجب عليها الغسل، فوجب الغسل لخروج بعض منيها لا

ويعرف المني بتدفق، أو لذّة أو ريح طلع أو عجين إذا كان رطباً؛ أو بياض بيض إذا كان جافاً. فمتى وجد واحداً منها كان منياً موجباً للغسل، ومتى فقدت كلها لم يكن منياً^١. ولا يشترط البياض والشحانة في مني الرجل، ولا الصفرة والرقّة في مني المرأة. ولا غُسل في مذّي وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج بلا شهوة عند الملاعبة، ولا وفي ودّي وهو ماء أبيض كدرٌ تخينٌ يخرج عقب البول، فإن شك هل الخارج مني أو مذيٌ تخير: إن شاء جعله منياً واغتسل فقط، وإن شاء جعله مذياً وغسل ما أصاب بدنه وثوبه منه وتوضأ ولا يغتسل، والأفضل أن يفعل جميع ذلك^٢. ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث، وكذا اللبث في المسجد^٣، وقراءة القرآن ولو بعض آية، ويباح أذكاره^٤ لا بقصد القرآن، فإن قصد القرآن عصي؛ أو الذكر أو لا شيء جاز^٥، وله المرور في المسجد، ويكره لغير حاجة.

(فصل فيما يطلب من المغتسل)

يبدأ المغتسل بالتسمية ثم بإزالة قدر^٦، ثم وضوء كوضوء الصلاة، ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً ناوياً رفع الجنابة أو الحيض أو استباحة الصلاة، ويخلل شعره، ثم على شقه الأيمن ثلاثاً، ثم الأيسر ثلاثاً، ويتعهد

لخروج منيه هو، وأما النائمة والمكرهة فلا مني لهما، فالخارج منها مني من غيرها، وخروج مني الغير لا يلزم فيه اغتسال كما تقدم.

^١ بل يكون نجساً يغسل منه الثوب وما يصاب من البدن.

^٢ أي: الوضوء والغسل وغسل ما أصابه.

^٣ لا بأس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب، نعم إن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه.

فرع: ولا يحرم إخراج الريح فيه لكن الأولى اجتنباه.

^٤ وكذا غيرها من الأحكام والقصص.

^٥ ولمن به حدث أكبر إجراء القرآن على قلبه ونظرٌ في المصحف وقراءة ما نسخت تلاوته وتحريك لسانه وهمسه بحيث لا يسمع نفسه لأنها ليست بقراءة قرآن.

^٦ طاهر كمني ونجس كمذي.

معاطفه^١، ويدلك جسده، وفي الحيض تُتبع أثر الدم فرصة مسك^٢، فإن لم تجده فطيباً غيره، فإن لم تجده كفى الماء^٣.

والواجب منه شيئان: النية عند أول غسل مفروض، وتعميم شعره وبشره بالماء؛ حتى ما تحت قلفة^٤ غير المختون؛ وما يظهر من فرج الثيب إذا قعدت لحاجتها^٥.

ولو أحدث في أثنائه تممه^٦، ولو تلبّد شعره وجب نقضه^٧ إن لم يصل الماء إلى باطنه، ومن عليه نجاسة يغسلها ثم يغتسل^٨، ويكفي لهما غسلة في الأصح^٩، ولو كان عليها غسل جنابة وغسل حيض فاغتسلت لأحدهما كفى عنهما^{١٠}، ومن اغتسل مرة واحدة بنية جنابة وجمعة حصلاً؛ أو نية أحدهما حصل دون الآخر^{١١}.

^١ أي: الملتوي من جسده كالإبط.

^٢ أي: قطعة من القطن من طيب المسك وتدخلها بعد الغسل في فرجها.

^٣ والحرمه والمحدة لا تستعمل الطيب.

^٤ هي الجلدة التي تكون من رأس ذكر شخص غير مختون.

^٥ لو اتخذ له أئمة أو أنفاً من ذهب أو فضة وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفو عنها فصارت الأئمة والأنف كالأصليين.

^٦ أي: الغسل، ولا يعيد غسل ما سبق، والحدث لا يؤثر على صحة الغسل، ولكنه لا يصلي به حتى يتوضأ، فإذا غسل الجنب جميع بدنه عن الجنابة إلا أعضاء الوضوء، ثم أحدث لم يلزمه الوضوء، لأن حكم الجنابة باق فيها، فلا يؤثر فيها الحدث، ويجزئه غسل أعضاء الطهارة من غير ترتيب. قال النووي: فإن أراد الصلاة لزمه الوضوء.

^٧ أي: فكاه بأن يفرقه ويفكك بعضه عن بعض.

^٨ لأن الماء يصير مستعملاً في الخبث فلا يستعمل في الحدث لأنهما واجبان مختلفان الجنس فلا يتداخلان.

^٩ لأن واجبهما غسل العضو وقد وجد كما لو اغتسلت من جنابة وحيض، ولا فرق بين النجاسة الحكيمة والعينية، وما وثع في كلام النووي من فرض ذلك في النجاسة الحكيمة مثال لا قيد، ولا بد من تقييدها بغير المغلظة.

^{١٠} وإن تنو رفع الآخر.

^{١١} ولا يسن تجديد الغسل لأنه لم ينقل ولما فيه من المشقة.

(فصل في الاغتسالات المسنونة)

يسن غسل الجمعة، والعيدين، والكسوفين، والاستسقاء، ومن غُسل الميت، والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا، وللإحرام، ولدخول مكة المشرفة، وللوقوف بعرفة، وللطواف، والسعي^١، ولدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالمشعر الحرام، وثلاثة لرمي الجمار أيام التشريق.

باب التيمم^٢

وشروط التيمم ثلاثة:

أحدها: أن يقع بعد دخول الوقت إن كان لفرض أو لنفل مؤقت^٣، بل يجب نقل^٤ التراب في الوقت^٥، فلو تيمم شاكاً في الوقت لم يصح وإن صادفه^٦، ولو تيمم لفائتة ضحوة^٧ فلم يُصلِّها حتى حضرت الظهر فله أن يُصلِّها به أو فائتة أخرى^٨.

الثاني: أن يكون بتراب طاهر خالص مطلق^٩ له غبار^{١٠} ولو بغبار رمل، لا رمل ممتحض^{١١}، ولا بتراب مختلط بدقيق ونحوه، ولا بجص^{١٢} وسحابة خزف^١ ومستعمل وهو ما على العضو، أو ما تنثر عنه.

^١ التابع له.

^٢ لغة: القصد، شرعاً: إيصال تراب طهور للوجه واليدين بنية مخصوصة.

^٣ فلا يصح قبل دخول الوقت لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة للتيمم قبل دخول الوقت، كصلاة الضحى والرواتب والعيد.

^٤ المراد بالنقل هو الضرب.

^٥ أي: بعد دخول الوقت.

^٦ وذلك لفقد الشرط الذي هو دخول الوقت ظناً أو يقيناً.

^٧ أي: في وقت الضحى.

^٨ فلا يشترط تعيين الفرض الذي تيمم له.

^٩ أي: طهور.

^{١٠} يعلق بالوجه واليدين، فخرج بهذا القيد ما لا غبار له كالتراب المُنْدَى.

^{١١} أي: خالص من غير أن يخالطه التراب المذكور.

^{١٢} أي: الجبس.

الثالث: العجز^٢ عن استعمال الماء، فيتيمم العاجز عن استعماله ويكون^٣ عن الأحداث كلها^٤، ويستبيح به الجنب والحائض ما يستبيحان بالغسل، فإن أحدثا بعده حرم عليهما ما يحرم بالحدث الأصغر^٥.

وللعجز أسباب:

أحدها: فقد الماء:

فإن تيقن عدمه تيمم بلا طلب.

وإن توهم^٦ وجوده وجب طلبه من رَحْلِهِ^٧ ورفقته حتى يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا ما يسع الصلاة^٨، ولا يجب الطلب من كل واحدٍ بعينه بل ينادي: من معه ماء ولو بالثمن؟ ثم ينظر حواليه إن كان في أرضٍ مستوية، وإلا تردد^٩ إلى حدِّ العَوْتِ^{١٠} وهو بحيث ما لو استغاث برفقته مع اشتغالهم بأقوالهم وأفعالهم لأغاثوه إن لم يخف ضرر نفس أو مال، أو^{١١} صعد جبلاً صغيراً قريباً. ويجب أن يقع

^١ هو ما اتخذ من الطين وشُوي فصار فخاراً.

^٢ العجز إما حسي أو شرعي.

^٣ أي: التيمم.

^٤ أي: الحدث الأصغر والأكبر.

^٥ ولا يحرم عليهما ما يحرم بالجنابة والحيض كقراءة القرآن والمكث في المسجد.

^٦ والوهم هو مطلق التردد، وهو إدراك الطرف المرجوح وهو ضعف وجود الماء.

^٧ وهو مسكن الشخص من حَجَر أو مدر أو شعر، ومعناه أن يفتش عنه.

^٨ أي: أو يستمر في الطلب إلى أن لا يبقى من الوقت إلا ما يسع هذه الصلاة، فإذا خاف خروج بعض الصلاة تيمم وصلى.

^٩ أي: خرج من الوَهْدَةِ وصعد علوها.

^{١٠} تقديره تقريباً ما يعادل ١٢٠ - ١٦٠ متراً.

^{١١} أو معطوف على قوله تردد، أي: من غير صعود.

الطلب بعد دخول الوقت^١، فإن طلب فلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد فرضاً آخر: فإن لم يحدث ما يوهم ماءً^٢ وكان يتيقن بعدم الطلب الأول تيمم بلا طلب، وإن لم يتيقنه أو وجد ما يوهمه كسحابٍ وركبٍ وجب الطلب الآن إلا من رَحَلَه.

وإن تيقن وجود الماء على مسافةٍ يتردد إليها المسافر للاحتطاب^٣ والاحتشاش^٤ وهي فوق حد الغوث^٥ أو علم أنه يصله بجفرٍ قريبٍ وجب قصده إن لم يخف ضرراً. وإن كان فوق ذلك^٦ فله التيمم؛ ولكن إن تيقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت وجده فانتظاره أفضل^٧، وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت^٨. ولو وهبه إنسان ماءً أو أقرضه إياه أو أعاره دلوّاً لزمه القبول^٩، وإن وهبه أو أقرضه ثنهما^{١٠} فلا^{١١}. وإن وجد الماء أو الدلو يباع بثمن مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ثمنه فاضلاً عن دينٍ ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهاباً ورجوعاً^١، فإن امتنع من بيعه وهو مستغنٍ عنه لم يأخذه غصباً إلا لعطشٍ.

^١ لأن طلب الماء إنما شرط لأجل أن يتحقق عدم الماء الذي هو شرط في صحة التيمم.

^٢ كسراب أو سحاب.

^٣ أي: أخذ الحطب.

^٤ أي: رعي البهائم.

^٥ ويسمى حد القرب وهو قريب من فرسخ ما يعادل ٢٥٧٨ متراً، قال الشيخ ابن عثيمين: القرب ليس له حد محدد فيُرجع فيه إلى العرف، والعرف يختلف باختلاف الأزمنة، فيبحث فيما قرب بحيث لا يشق عليه طلبه ولا يفوته وقت الصلاة.

^٦ وهو ما يسمى بحد البعد.

^٧ ليأتي بها بالوضوء لأنه الأصل والأكمل، وخروجاً من الخلاف من القول القديم بأنه لا يجوز التيمم إذا علم وصوله إلى الماء قبل خروج الوقت.

^٨ لحيازة فضيلة أول الوقت؛ فإن الله أجاز التيمم لمن قام إلى الصلاة عند عدم الماء وهذا موجود فيمن قام إليها في أول وقتها.

^٩ لضعف المنّة.

^{١٠} أي: ثمن الماء والدلو.

^{١١} لثقل المنّة، والفرق هنا بين العين وبين ثمن العين.

ولو وجد بعض ماءٍ لا يكفي طهارته لزمه استعماله، ثم تيمم للباقي. فالحدث ^٢ يُطَهَّر وجهه ثم يديه على الترتيب، والجنب يبدأ بما شاء، ويندب أعالي بدنه.

الثاني: خوف عطش نفسه ورفقته وحيوانٍ محترمٍ ^٣ معه ولو في المستقبل ^٤، ويحرم الوضوء حينئذٍ، فيتروَد ^٥ لرفقته ويتيمم بلا إعادة ^٦.

الثالث: مرضٌ يخاف معه تلف نفسٍ أو عضوٍ؛ أو فوات منفعة عضوٍ؛ أو حدوث مرض مخوف؛ أو زيادة مرض؛ أو تأخير البرء؛ أو شدة ألم؛ أو شَيْئاً ^٧ فاحشاً في عضوٍ ظاهرٍ ^٨، ويعتمد فيه معرفته ^٩ أو طبيياً يقبل فيه خبره ^{١٠}.

فإن خاف من جرحٍ ولا ساتر عليه غسل الصحيح بأقصى الممكن، فلا يترك إلا ما لو غسله تعدى إلى الجرح، وتيمم للجرح في الوجه واليدين ^١ في وقت جواز غسل العليل ^٢. فالجنب يتيمم متى شاء ^٣،

^١ لأن الدين والمؤنة ليس بهما بدل بخلاف الماء فإن له بدلاً وهو التيمم.

^٢ حدثاً أصغر.

^٣ وهو الذي يحرم قتله، وخرج بذلك غير المحترم كالخنزير والكلب العقور والحربي والمرتد والزاني المحصن والفواسق.

^٤ أي: ولو كان احتياجه الماء واقعاً في المستقبل.

^٥ من الماء.

^٦ ويلحق به حاجة البدن لغير الشرب كالاتياج للماء لعجن دقيق ولتّ سويق وطبخ طعام بلحم وغيره.

^٧ أي: عيباً وتشويهاً، وهو الأثر المستكره من تغير لون ونحول واستحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد.

^٨ والظاهر هو ما يبدو عند المهنة أي الخدمة كالوجه واليدين، وعند الرافعي في عضو ظاهر وباطن.

^٩ إن كان عارفاً بالطب ولو بالتجربة.

^{١٠} ويجب استعمال الماء المشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص، لأن حصول البرص غير محقق.

والحدث لا ينتقل عن عضو حتى يكمله غسلًا وتيممًا مقدّمًا ما شاء^٤. فإن جرح عضواه فتيممان^٥. ولا يجب مسح الجرح بالماء وإن لم يضره^٦. فإن كان الجرح على عضو التيمم وجب مسحه بالتراب^٧. فإن احتاج لعصابة أو لصوق أو جبيرة^١ وجب وضعها على طهر، ولا يستر إلا ما لا بد منه، فإن خاف من نزعها وجب المسح عليها كلها بالماء^٢ مع غسل الصحيح والتيمم كما تقدم^٣. فإن كانت الجراحة في غير عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب^٤.

^١ ودليل الجمع بين الوضوء والتيمم حديث صاحب الشُّجَّة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: **[إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده]** رواه أبو داود وصححه الألباني.

^٢ فإن كان الجرح في يده مثلاً فلا يتيمم حتى يغسل وجهه، مراعاة للترتيب في الوضوء. **قال الشيخ ابن عثيمين:** فإذا كان الجرح في اليد وجب أن تغسل وجهك أولاً ثم تتيمم ثم تمسح رأسك ثم تغسل رجليك، وهنا يجب أن يكون معك منديل حتى تنشف به وجهك ويدك لأنه يشترط في التراب أن يكون له غبار وإذا كان على وجهك ماء فالتيمم لا يصح.

^٣ قبل غسل الصحيح أو بعده لأن بدن الجنب كالعضو الواحد. ^٤ إن شاء قدم الغسل قبل التيمم، وإن شاء تيمم أولاً ثم غسل الصحيح، وهذا أولى ليزيل أثر التراب عن العضو، فلا ترتيب بين التيمم والغسل بالنسبة للعضو الجريح، وإنما الترتيب في أعضاء الوضوء، فإن كانت الجراحة في الوجه لا ينتقل عنه إلى غسل اليدين إلا بعد الفراغ من الوجه غسلًا وتيممًا إن كان فيه جراحة.

قال العمراني: إن كانت الجراحة في يديه، فالمستحب أن يجعل كل يد بمثلة عضو منفرد، فيغسل وجهه، ثم صحيح اليمنى، ثم يتيمم عن جريحها، ثم يغسل صحيح يده اليسرى، ثم يتيمم عن جريحها، وإن شاء قجم تيممًا واحدًا، ثم يغسل عن صحيحيهما، أو يغسل صحيحيهما، ثم يتيمم عن جريحيهما تيممًا واحدًا، وكذا الرجلان. قال النووي: وهذا الذي قاله حسن.

^٥ يلزمه لتعدد الجرح، كأن جرح وجهه وجرح يده واحدة. ^٦ بل يتلطف بغسل الصحيح فإن تعذر غسل الصحيح إلا بالسيلان إلى العليل مس الصحيح بالماء ولا يغسله.

^٧ ما أمكن وهو غير مستور، لأن مسحه بالتراب بدل عن غسله بالماء.

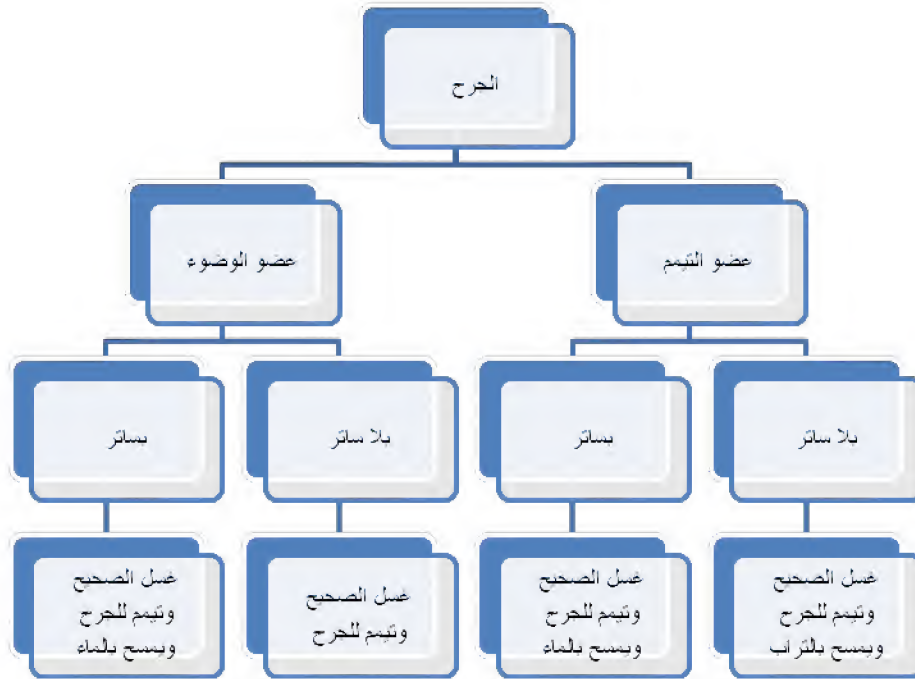
فإن أراد أن يصلي فرضاً آخر لم يعد الجنب غسلًا، وكذا المحدث، وقيل^٥: يغسل ما بعد عليه^٦. وإن وُضع بلا طهرٍ وجب الترع، فإن خاف^١ فَعَلَّ ما تقدم^٢ وهو آثمٌ ويعيد الصلاة^٣، ولا يعيد إن وضع على طهرٍ ولم يكن في أعضاء التيمم^٤، ولا من تيمم لمرضٍ أو جرح بلا ساترٍ^٥ إلا من بجرحه دمٌ كثيرٌ يخاف من غسله فيعيد^٦.

^١ هي أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتئم، والجبيرة: ما كان على كسر، واللسوق: ما كان على جرح.

^٢ وقيل يكفي مسح بعضها كالخف والرأس.

^٣ وإنما وجب مسح الجبيرة ليكون بدلاً من غسل الصحيح بأن يعمها بالماء خلافاً لمن قال يكفي مسح بعضها، وإنما وجب مسح كل الجبيرة، لأنه مسح أبيح للضرورة كالتيمم أي: وما أبيح للضرورة يجب فيه التعميم، والذي أبيح فيه للحاجة لا يجب فيه ذلك.

٤



^٥ أي: المحدث.

^٦ فإذا كان الجرح في يده وتيمم ثم أراد أن يصلي فرضاً آخر، فالصحيح أنه لا يعيد غير التيمم، والقول الثاني يعيد التيمم ثم يعيد مسح رأسه ورجليه، ومعنى عليه: أي العضو الكائن بعد الجرح فقط، فهو يتيمم ثم فقط يغسل ما بعد العضو المجروح.

١ أي: خاف من نزعہ.

٢ من غسل الصحيح والتميم عن الجرح والمسح على كل سائر بالماء.

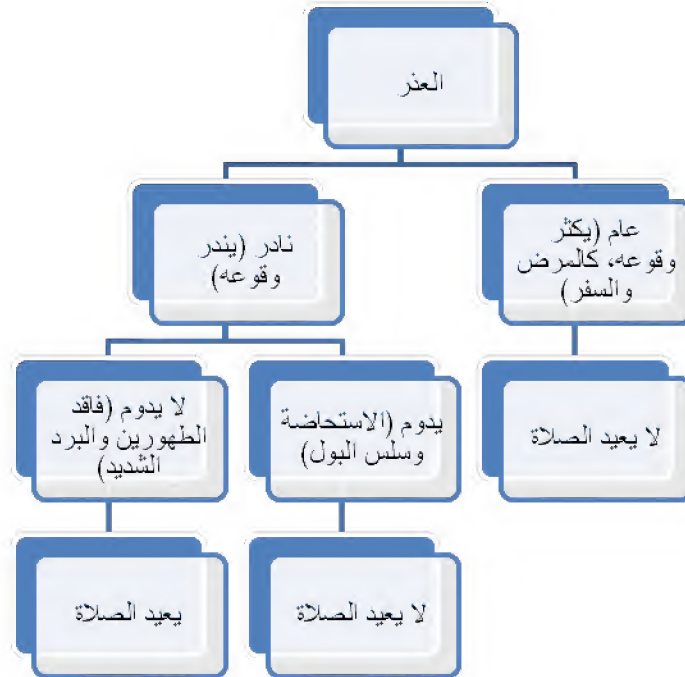
٣ سواء كان في أعضاء الوضوء أو في أعضاء التيمم.

٤ فإن كان في أعضاء التيمم وجبت الإعادة مطلقاً سواء وضع على طهر أم لا، لأن الجائر لا يجزئ مسحها في التيمم، لأن البدل لا يكون على بدل، لنقصان البدل والمبدل.

قال النووي: ومن الأصحاب من جعل مسألة الجبيرة من العذر العام وهو حسن والله أعلم.

٥ لعموم المرض فإنه من الأعذار العامة، والعذر العام هو الذي يكثر وقوعه كالمرض والسفر، والعذر النادر هو الذي يندر وقوعه، وبكناه تارة يدوم وتارة لا يدوم، فالذي يدوم كالاستحاضة والسلس وفقد سائر العورة، والذي لا يدوم إذا وقع يزول بسرعة كفقْد الطهورين.

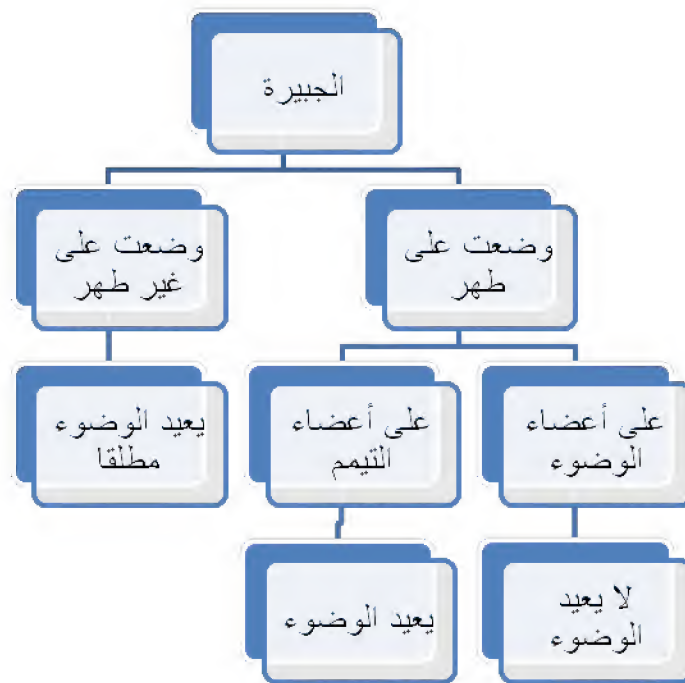
مخطط بيان مسألة العذر:



٦ لكون التيمم طهارة ضعيفة فلم تغتفر فيه كثرتة كما لا يغتفر فيه جواز تأخير الاستنجاء عنه لهذه العلة. وهذا كله في الجديد أما في القديم المختار عند النووي فلا قضاء.

مخطط بيان مسألة الجبيرة:

ولو خاف من شدة البرد مرضاً مما تقدم ولم يقدر على تسخين الماء أو تدفئة عضوٍ تيمم وأعاد^١.
ومن فقد ماءً وتراًباً وجب أن يصلي الفرض وحده^٢؛ ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم
الإعادة؛ فلا يعيد إذا وجد تراًباً في الحضر^٣.



^١ في الأظهر لأنه عذر نادر ومقابل الأظهر لا يعيد، لأنه أدى وظيفة الوقت وهو اختيار المزني والنووي.
^٢ من غير نفل سواء كان راتباً أو مؤقتاً، احتراماً للوقت، ولأنه مأمور بالصلاة في الوقت.
^٣ من فقد الماء والتراب وجب أن يصلي الفرض دون النافلة حرمة للوقت، فإذا وجد الماء توضأ وأعاد الصلوات لأنه عذر نادر لا يدوم، أو إذا وجد التراب في مكان لا يغلب فيه وجود الماء بحيث يسقط هذا التيمم القضاء وإعادة الصلاة فيتيمم ويعيد الصلوات التي صلاها بغير طهور، وأما إذا وجد التراب في مكان يغلب فيه وجود الماء بحيث لا يسقط هذا التيمم القضاء وإعادة الصلاة لم يتيمم لأنه لا فائدة من الإعادة إذ إنه سيعيد في كلا الحالتين.

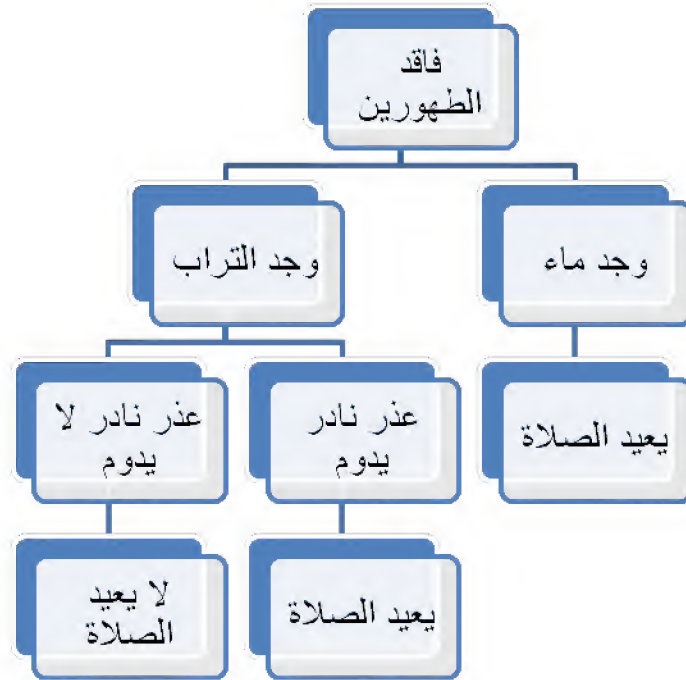
مخطط بيان مسألة فاقد الطهورين إذا صلى حرمة للوقت ثم وجد الماء أو التراب:

وواجباته سبعة:

الأول: النية: فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة مفتقرٍ إلى التيمم، ولا يكفي نية رفع الحدث ولا فرض التيمم.

فإن تيمم لفرضٍ وجب نية الفرضية^١، لا تعيينه من ظهرٍ أو عصرٍ، بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر.

ولو نوى فرضاً ونفلاً أبيحاً، أو نفلاً أو جنازةً أو الصلاة^٢ لم يستبح الفرض^٣، أو فرضاً فله النفل منفرداً^٤، وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده^٥.



^١ أي: فرضية الصلاة.

^٢ وأطلق ولم يتعرض للفرض منها ولا للنفل.

^٣ أما النفل فلأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعاً، وأما الثانية وإن كانت الجنازة فرض كفاية فهي كالنوافل بدليل أنه يجمعها مع فرض التيمم، وأما الثالثة فلأخذ بالأحوط.

^٤ أي: حال كونه منفرداً عن الفرض.

^٥ وكذلك له فعله في الوقت وبعده.

ويجب قرنهما بالنقل^١، واستدامتها إلى مسح شيء من الوجه.

الثاني والثالث: قصد التراب ونقله، فلو كان على وجهه ترابٌ فمسح به؛ أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف، ولو أمر غيره حتى يعمه جاز وإن كان قادراً على الأظهر.

الرابع والخامس: مسح وجهه ويديه مع مرفقيه^٢.

السادس: الترتيب.

السابع: كونه بضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين، وقيل: إن أمكن بضربة كفى كخرقة^٣ ونحوها، ولا يجب إيصاله باطن شعرٍ خفيف.

وسننه:

التسمية، وتقدم يمينه وأعلى وجهه، وفي اليد يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمرّها إلى الكوع^٤، ثم يضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمرّها إلى المرفق، ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع ويمرّها وإبهامه مرفوعة، فإذا بلغ الكوع مسح ببطن إبهام اليسرى ظهر إبهام اليمنى، ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك، ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى، ويخفف الغبار^٥، ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما، ويجب نزع الخاتم في الضربة الثانية^٦، ولو أحدث بين النقل ومسح الوجه بطل ووجب أخذ ثانٍ^٧.

^١ أي: قرن النية بالنقل لأنه أول الأركان.

^٢ اختار النووي: أنه يمسح الكفين فقط وهو المذهب القديم.

^٣ بما لو ضرب بالخرقة على الأرض، ثم مسح بطرفها وجهه، وبطرفها الآخر يديه، فهذه نقلة واحدة.

^٤ الكوع: هو العظم الذي يلي إبهام اليد، والبوع: هو العظم الذي يلي إبهام القدم، والكرسوع: هو العظم الذي يلي خنصر اليد، ويجمع الكوع والكرسوع الرسغ.

^٥ إن كثر بأن ينفضها أو ينفخه عنها.

^٦ وإيجاب الترع إنما هو عند المسح لا عند النقل.

^٧ أي: أخذ تراب ثان.

ويبطل التيمم: بنواقض الوضوء، وبتوهم قدرته على ماءٍ يجب استعماله^١ كرؤية سرابٍ أو ركبٍ قبل الصلاة؛ أو فيها وكانت مما تعاد كتيمة حاضرٍ لفقد الماء؛ فإن لم تعد كتيمة مسافرٍ فلا^٢، ويتمها وتخزيه، لكن يندب قطعها ليستأنفها بوضوء^٣.
وإن رآه^٤ في نفلٍ ونوى عددًا أتمه^٥، وإلا فركعتين.
ولا يجوز بتيمم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة^٦ وما شاء من الجنائز والنوافل.

^١ احترز بقوله: "على ما يجب استعماله" عما لم يتمكن من استعماله لوجود مانع شرعي كعطش أو وجود حائل بينه وبين هذا الماء فهو في هذه الحالة كالعدم.

^٢ أي: فلا تبطل صلاته بهذه الرؤية.

^٣ ومما يبطله أيضًا الردة.

^٤ أي: الماء وهو في صلاة نفل.

^٥ كالفريضة وإن لم ينو عددًا سلم من ركعتين، ولم يزد عليهما لأن هذا هو الشرع في النافلة.

^٦ قال المزني: يجوز له أن يصلي بالتيمم ما شاء من الفرائض إلى أن يحدث، كالطهارة بالماء.

باب الحيض^١

أقل سن تحيض فيه المرأة استكمال تسع سنين تقريباً^٢، فلو رأتها قبل تسع سنين لزمن لا يسع طهرًا وحيضًا^٣ فهو حيضٌ وإلا فلا، ولا حد لآخره فيمكن إلى الموت^٤.
وأقل الحيض: يوم وليلة^٥، وغالبه: ستٌ أو سبعٌ، وأكثره: خمسة عشر يومًا.
وأقل الطهر بين الحيضتين: خمسة عشر يومًا، ولا حد لأكثره.
فمتى رأت دمًا في سن الحيض ولو حاملًا^٦ وجب ترك ما تترك الحائض، فإن انقطع لدون أقله^٧ تبين أنه غير حيض فتقضي الصلاة، فإن انقطع لأقله أو أكثره أو ما بينهما فهو حيض، وإن جاوز أكثره فهي مستحاضة^٨، ولها أحكام طويلة مذكورة في كتب الفقه. والصفرة^٩ والكدرية^{١٠} حيض^١.

^١ لغة: هو السيالان، شرعًا: هو دم جبلة تقتضيه الطباع السليمة، يخرج من أقصى رحم المرأة على سبيل الصحة في أوقات معلومة.

^٢ سنين قمرية.

^٣ بأن كان أقل من ستة عشر يومًا.

^٤ أي: الزمن الذي تحيض فيه المرأة، فيمكن أن تمكث فيه المرأة بلا حيض إلى حلول الموت.

^٥ وهو ٢٤ ساعة، فلو رأت أقل من ذلك فهو دم فساد.

^٦ فالمنذهب أن الحامل تحيض.

^٧ وهو أقل من اليوم واللييلة بأن رأتها يومًا وانقطع أو ليلة واحدة كذلك.

^٨ الاستحاضة: هي دم علة ومرض يخرج من عرق من أدنى الرحم.

^٩ هي شيء مثل الصديد يعلوه اصفرار.

^{١٠} ماء ممزوج بحمرة يكون ممتزجًا بمادة بيضاء وبدم.

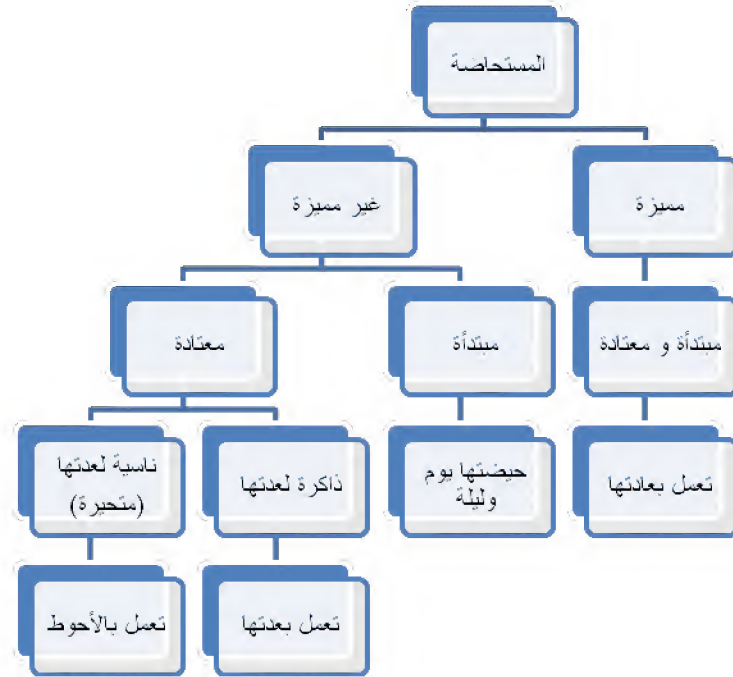
وإن رأيت وقتاً دمًا، ووقتاً نقاءً، ووقتاً دمًا، وهكذا، ولم يجاوز^٢ الخمسة عشر، ولم ينقص مجموع الدماء^٣ عن يوم وليلة؛ فالدماء والنقاء المتخلل^٤ كلها حيض. وأقل النفاس^٥: لحظة^٦، وغالبه: أربعون يومًا، وأكثره: ستون يومًا، فإن جاوزه فمستحاضة.

- ^١ الأصح في المذهب أن الصفرة والكدر من الحيض لأنه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الإمكان ومقابل الأصح ليسا بحيض لأنهما ليسا على لون الدم المعتاد إلا في أيام العادة فهما من حينئذ اتفقا.
- ^٢ مجموعه.
- ^٣ المتخللة.
- ^٤ بينها لا السابق عليها ولا المتأخر عنها.
- ^٥ النفاس لغة: الولادة، شرعًا: الدم الخارج عقب الولادة.
- ^٦ ولا يوجد أقل من محبة: أي دفعة.
- الفرق بين الحيض والاستحاضة:

م	وجه المقارنة	الحيض	الاستحاضة
١	اللون	أسود	أحمر
٢	الثخانة	ثخين	رقيق
٣	الرائحة	نتنة	غير نتنة
٤	الجمود	غير جامد	جامد

مخطط بيان أنواع المستحاضة:

ويحرم بالحيض والنفاس: ما يحرم بالجنابة، وكذا الصوم؛ ويجب قضاؤه دون الصلاة، ويحرم عبور المسجد إن خافت تلويثه، والوطء، والاستمتاع فيما بين السرة والركبة^١، والطلاق، والطهارة بنية رفع الحدث^٢.
فإن انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد، ويبقى الباقي حتى تغتسل.
ولو ادعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها^٣.



تعمل بالأحوط :

١. تصلي الدهر.
٢. تصوم رمضان ثم شهراً بعده.
٣. يحرم الوطء.
٤. يحرم مس المصحف.
٥. تحرم القراءة لغير الصلاة.

^١ اختار النووي أنه يحل كل شيء إلا الوطء، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: [اصنعوا كل شيء إلا النكاح] وفي لفظ [إلا الجماع] رواه ابن ماجه وصححه الألباني.

^٢ أو بنية العبادة، كغسل الجمعة لتلاعبها إلا أغسال الحج ونحوه كغسل العيد.

^٣ لأن الأصل الحل فيستصحب حتى يأتي يقين المنع.

وتغسل المستحاضة فرجها^١ وتشدّه وتعصبه^٢ ثم تتوضأ^٣، ولا تؤخرها بعد الطهارة إلا للاشتغال بأسباب الصلاة كستر عورة، وأذان، وانتظار جماعة، فإن أخرت لغير ذلك استأنفت الطهارة^٤. ويجب غسل الفرج وتعصبه والوضوء لكل فريضة^٥.
ومن به سلس البول كالمستحاضة فيما تقدم^٦.

باب النجاسات^٧

والنجاسة: هي البول^٨، والغائط^٩، والدم^{١٠}، والقيح^{١١}، والقيء^١، والخمر^٢، والنيبذ^٣، وكل مسكر مائع، مائع، والكلب والخنزير وفرع أحدهما^٤، والودي، والمذي، وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح، والميتة^٥ إلا

^١ بعد حشوه بقطن، وفي زمننا الحاضر تتحفظ بحفاظات خاصة.

^٢ تعصبه: هو تفسير للشد.

^٣ فوراً.

^٤ لتقصيرها بغير عذر ونقضها بالتأخير.

^٥ تفعل ما ذكر لكل فريضة.

^٦ ومثل سلس البول سلس المني لكن يزداد له الغسل لكل فريضة.

فرع: امرأة كانت حائضاً فطهرت قبل غروب الشمس بركعة فهل عليها أن تصلي العصر والظهر أم العصر فقط؟

المذهب: أنه يجب عليها أن تصلي الظهر والعصر لما رواه أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: [إذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء]، وهناك قول للمالكية والأحناف أنه فقط يجب عليها العشاء، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: [من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة] رواه الشيخان.

^٧ النجاسة لغة: كل ما يستقذر، شرعاً: كل مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص.

^٨ مسألة الحصية (الخصوة): اختلف المتأخرون في حصاة تخرج عقب البول في بعض الأحيان، هل هي نجسة أم متنجسة تطهر بالغسل؟ إن أخبر طبيب عدل بأنها منعقدة من البول فهي نجسة وإلا فمتنجسة.

^٩ عند ابن خزيمة: بول زروث ما يؤكل لحمه طاهر.

^{١٠} والدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة نجس معفو عنه.

^{١١} هو دم استحال إلى فساد.

السمك^٦ والجراد والآدمي، ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي، وشعر الميتة، وشعر غير المأكول إذا انفصل في حياته^٧ إلا الآدمي، ومني الكلب والخنزير.
والإنفحة^٨ طاهرة إن أخذت من سخلة^٩ مذكاة لم تأكل غير اللبن.
وما يسيل من فم النائم إن كان من المعدة^{١٠} بأن كان لا ينقطع إذا طال نومه نجس^{١١}، وإن كان من اللّهوات^{١٢} بأن كان ينقطع فطاهر^{١٣}.

-
- ^١ وهو ما يخرج من المعدة عن طريق الفم، لأنه منافضات المستحيلة.
- ^٢ قال الليث بن سعد، والحسن البصري: إن الخمر طاهرة، وذلك للأصل ولا دليل على الحرمة.
- ^٣ هو شراب مسكر يُتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما ويترك حتى يتخمر.
- ^٤ قواعد عند التعارض: الفرع يتبع الأب في النسب، والأم في الرق والحرية، وأشرفهما في الدين، وإيجاب البدل وتقرير الجزية، وأخفهما في عدم وجوب الزكاة، وأخسهما في النجاسة، وتحريم الذبيحة والمذكاة.
- ^٥ هي كل ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية.
- ^٦ والمراد بالسمك كل ما أكل من حيوان البحر وإن لم يُسم سمكاً.
- ^٧ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن شعر الميتة طاهر وهو قول أبو حنيفة وهو الراجح لأن الأصل فيها الطهارة ولا دليل على النجاسة". اهـ. انظر الفتاوى الكبرى ١/١٦٤.
- ^٨ هي اللبن الذي يؤخذ من كرش الشاة الصغيرة التي لم تأكل غير اللبن ويوضع في الألبان فيصيرها جبناً (هي اللبن الذي ترضعه السخلة الصغيرة قبل أكلها الكلاً).
- ^٩ هي الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد.
- ^{١٠} ويعرف بأن كان مصفراً منتناً.
- ^{١١} لكنه يعفى عنه في حق من ابتلي به.
- ^{١٢} جمع لهأة: وهي اللحم المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.
- ^{١٣} قال أبو محمد الجويني: معنى ذلك: أنه إن كان يسيل من فمه في أوائل نومه بلل وينقطع حتى إذا طال زمان النوم انقطع ذلك البلل وجفت شفته ونشفت الوسادة، فالظاهر أنه من الفم لا من المعدة، وإن طال زمان النوم وأحس مع ذلك بالبلل فالظاهر أنه من المعدة، وإذا أشكل فلم يعرفه فلاحتيال غسله.

والعضو المنفصل من الحي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان: إن كانت طاهرة كالسمك فطاهر، وإلا كالحمار فنجس.

والعلقة^١ والمضغة^٢ ورطوبة فرج المرأة^٣، وبيض المأكول وغيره^٤، ولبنه^٥ وشعره وصوفه ووبره^٦ وريشه إذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته، وعرق الحيوان الطاهر^٧؛ طاهر، حتى الفأرة^٨، وريقه ودمعه ولبن الآدمي ومنه غير نجس، وكذا مني غير الكلب والخنزير، وقيل: نجس^٩.
ولا يطهر شيء من النجاسات^{١٠} إلا الخمر إذا تخلل^{١١}، والجلد إذا دبغ، ونجسًا يصير حيوانًا^{١٢}.

قال النووي: سألت أنا عدولاً من الأطباء فأنكروا كونه من المعدة وأنكروا على من أوجب غسله، والمختار: لا يجب غسله إلا إذا عرف أنه من المعدة، ومتى شك فلا يجب غسله.

^١ هي دم غليظ استحال عن المني، في الأسبوع الثالث من عمر الجنين يأخذ شكل دودة العلق في هيأتها وفي تعلقها بجدار الرحم وفي تغذيته على دم الأم، ويتراوح طوله بين ٠,٧ من المليمتر إلى ٣,٥ مليمتر.

^٢ هي قطعة لحم بقدر ما يمضغ استحالت عن العلق، قال زغلول النجار: وذلك مع تمام الأسبوع الرابع إلى بداية الأسبوع السادس فإن الجنين يبدو وكأنه قطعة لحم ممضوغة بقيت عليها طبقات الأسنان واضحة كما تبقى على قطعة العلك الممضوغ ولا يكاد يتعدى طوله ١٣ مم. ١.هـ انظر موسوعة الإعجاز العلمي، د. زغلول ٣٥٥/٤

^٣ ماء أبيض متردد بين المذي والعرق، لأنه كالعرق.

^٤ أي: وكذا بيض غير الحيوان المأكول، ويحل أكله على الأصح، لأن البيض أصل حيوان طاهر فكان طاهرًا.

^٥ أي: مأكول اللحم.

^٦ هو الخفيف من الصوف في أول طلوعه يكون كالحرير في النعومة.

^٧ أي: في حالة حياته، ولو غير مأكول.

^٨ وهو الحيوان المعروف.

^٩ أي: من غير الكلب والخنزير نجس.

^{١٠} لا يغسل ولا باستحالة، كالكلب إذا وقع في ملاحاة فصار ملحًا أو احترق فصار رمادًا.

^{١١} أي: صار خلًا.

^{١٢} وذلك كالودود المتولد من عين النجاسة، فإنه محكوم عليه بالطهارة بعد أن كانت عينه نجسة.

فإذا تخللت الخمر بغير إلقاء شيء فيها إما بنفسها، أو بنقلها من الشمس إلى الظل وعكسه، أو بفتح رأسها^١ ظهرت مع أجزاء الدن^٢ الملاقية لها وما فوقها مما أصابته عند الغليان^٣، وإن ألقى فيها شيء فلا^٤.
والديغ: هو نزع الفضلات بكل جرّيف^٥ ولو نجسًا^٦، ولا يكفي ملح وتراب وشمس، ولا يجب استعمال ماء في أثناءه، لكنه بعد الديغ كثوب متنجس، فيجب غسله بماء طهور. ولا يطهر به جلد كلب وخنزير. ولو كان على الجلد شعر لم يطهر بالدباغ^٧، ويعفى عن قليله^٨.
وما تنجس بملاقاة شيء من الكلب^٩ والخنزير^{١٠} لم يطهر إلا بغسله سبعًا إحداهن بتراب طاهر يستوعب الخل، ويجب مزجه بماء طهور^{١١}، ويندب جعله في غير الأخيرة^١، ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان^٢.

^١ أي: فتح ظرفها للهواء.

^٢ إناء الخمر، وعاء ضخم للخمر.

^٣ أي: عند فورانها لأنها إذا غلت تفور وترتفع حتى تصل إلى رأس الدن، ثم إذا سكن غليانها تأخذ في التزول إلى أن تصل إلى الحد الذي ارتفعت منه فالمكان الذي انتهت إليه في حال نزولها وهبوطها يسمى بالأجزاء الملاقية أي: للخمر والمكان الذي وصلت إليه في حال غليانها يسمى بالفوقية فالكل محكوم عليه بالطهارة للضرورة.

^٤ لتنجسها بعد تخللها بذلك الشيء الذي تنجس بها حين إلقائه فيها.

^٥ هو ما له حموضة قوية بحيث تطهر جلود الميتة، كقشر الرمان وغيره.

^٦ كذرق الحمام.

^٧ لعدم تأثره أي: الشعر والصوف والوبر بالديغ لأن الرخصة ما وردت إلا في الجلد فقط، وقال السبكي: الذي اختاره وأفتي به أن الشعر يطهر مطلقًا لخبر في صحيح مسلم.

^٨ لمشقة الاحتراز منه.

^٩ سواء في ذلك لعابه وبوله وسائر رطوباته وأجزائه الجافة إذا لاقت رطبًا.

ذكر النووي أن القول بأن سائر أجزاء الكلب غير الريق يكفي في غسله مرة واحدة، قال: هذا قول قوي.

^{١٠} واختار النووي أنه يغسل مرة واحدة كسائر النجاسات، لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع.

^{١١} سواء مزجه قبل وضعه على محل النجاسة وهو أولى أو بعده.

ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون القلتين قبل أن تغيب عنه^٣ نجسته^٤، وإن غابت زمناً يمكن ولوغها في قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه^٥.
ودخان النجاسة^٦ نجس، ويعفى عن يسيره، فإن مسح كثيره عن ثُور^٧ بخرقه يابسة فزال طهره، أو رطبة فلا^٨، فإن خُبز عليه فظااهره طاهر^٩ وأسفل الرغيف نجس^{١٠}.
ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش^{١١} مع غلبة الماء^{١٢}، ولا يشترط سيلانه، وبول الصبية وكذا الخنثى يغسل كالكبيرة.
وما سوى ذلك من النجاسات إن لم يكن له عين^١ كفى جري الماء عليه^٢، وإن كان له عين^٣ وجب إزالة إزالة طعم وإن عسر^٤، ولون وريح إن سهلا، فإن عُسِرَ إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاءه^٥، وإن اجتمعا ضر^٦.

-
- ^١ وفي الأول أولى حتى لا يحتاج إلى الترتيب ما أصابه من رشاش ماء الغسلة الأولى.
^٢ هي مادة نباتية لتنظيف الملابس ومثله الصابون في عصرنا الحاضر فلا يجزئ في ذلك.
^٣ أي: عن الرائي.
^٤ لملاقاة فمها للماء بالقليل.
^٥ لاحتمال زوال نجاسة فمها فلا تنجس بالشك.
^٦ كالبعر وكذا دخان الحطب المتنجس.
^٧ التنور: هو شيء مصنوع من الطين، وهو من جنس الفخار فمه واسع وأسفله كذلك، ويحفر له حفرة في الأرض على مقدار طوله، ويوضع ذلك التنور في تلك الحفرة ويحمى وسطه بوضع السرجين فيه فيلصق الدخان في جوانبه.
^٨ أي: أنه إذا مسح الدخان الملتصق على التنور بخرقه يابسة طهر التنور، وإن مسحه بخرقه رطبة فلا يطهر التنور لأن رطوبة الخرقه عادت عليه بالتنجيس.
^٩ أي: فإن خبز عليه أي على ذلك التنور في هذه الحالة فظااهر الخبز طاهر.
^{١٠} الملاقى للنجاسة، أي: نجاسة ظااهر التنور الذي أصابه بالدخان ومسح بتلك الخرقه الرطبة نجس.
^{١١} وهو النضح وهو أن يرش الماء على بول الصبي بتعميم من غير سيلان.
^{١٢} أي: كثرته عليه بأن يغمره

ويشترط^٨ ورود الماء^٩ على المحل^{١٠} لا العصر^{١١}، ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة، ويكفي في أرض نجسة بذائب^{١٢} المكاثرة بالماء^{١٣}، ولا يشترط^{١٤} نضوبه^{١٥}.

ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس أو نار أو ريح لم تطهر حتى تُغسل.
وكل مائع غير الماء كخجل ولبن إذا تنجس لا يمكن تطهيره، فإن كان جامدًا كالسمن الجامد ألقى النجاسة وما حولها، والباقي طاهر.
وما غسل به النجاسة^١ إن تغير أو زاد وزنه فنجس وإلا فلا، فإن بلغ قلتين فمطهرٌ، وإلا فحكمه حكم المحل بعد الغسل به: إن كان قد حكم بطهارته فطاهر، وإلا فنجس.

^١ أي: إن لم يكن للنجاسة، كبول جف ولم تدرك له صفة، وهي النجاسة الحكمية: وهي ما تيقن وجودها ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح.

^٢ والمراد الجري: وصول الماء إلى المحل، بحيث يسيل عليه زائدًا على النضح.

^٣ أي: جرم، وهي النجاسة العينية.

^٤ لأنه دليل على بقاء عين النجاسة.

^٥ وضابط العسر: أن لا تزول بعد الغسل ثلاث مرات مع الحت والقرص في كلٍّ، ومع نحو أشنان توقفت الإزالة عليه بقول خبير، فإن تعذر نحو الصابون عفي عنه إلى وجوده.

^٦ للمشقة، لأن بقاء اللون وحده أو الريح وحده أثر للنجاسة وليس بجزء منها.

^٧ أي: اللون والريح.

^٨ في طهر المغسول.

^٩ القليل.

^{١٠} لئلا يتنجس المحل، لو عكس مع قلة الماء لا مع كثرته.

^{١١} لا يشترط في طهره العصر بل متى جرى الماء عليه ولو مرة واحدة فقد طهر.

^{١٢} كبول أو خمر.

^{١٣} بأن يعمها الماء ويغمرها.

^{١٤} في طهارتها أي: الأرض.

^{١٥} أي: جفافه ونشوفته أي: النجس الذائب، أي: لا يشترط أن يغور الماء في داخل الأرض بحيث يجف وينشف.

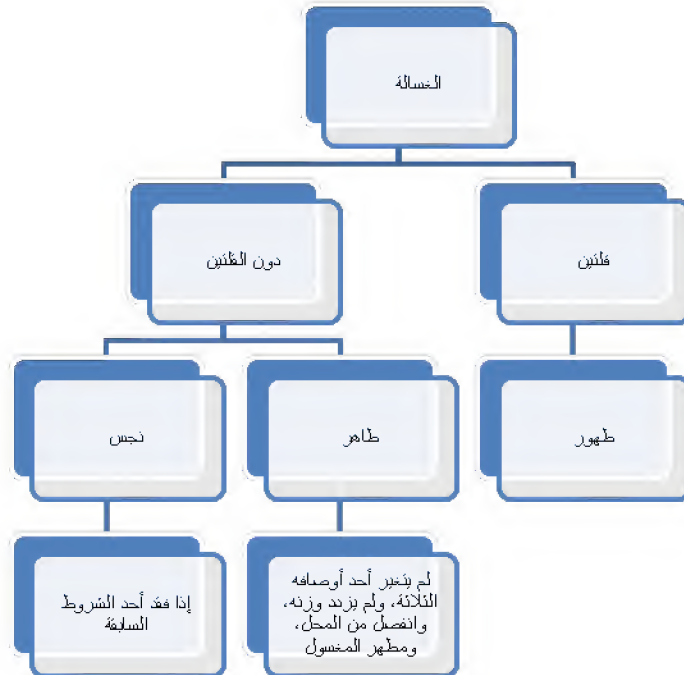
كتاب الصلاة^٢

إنما تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر، فلا قضاء على من زال عقله بجنون أو مرض^٣ وكافر أصلي ويقضي المرتد، ويؤمر الصبي المميز^٤ بها لسبع، ويُضرب عليها لعشر^١.

^١ ماء الغسالة: هي الماء المنفصل عن المغسول: أي: وماء الغسالة الذي غسل به النجاسة إن تغير أحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة التي يراد إزالتها أو زاد وزنه بعد اعتبار ما يتشربه المغسول منه أو لم ينفصل ولم يزد وزنه وانفصل وقد طهر المحل فلا يتنجس.

فإن بلغ ماء الغسالة قلتين فطاهر ومطهر لغيره لأنه غير مستعمل، وإلا إن لم يبلغ قلتين فحكمه حكم المحل بعد الغسل به، إن كان قد حكم بطهارته فطاهر غير مطهر لاستعماله وإلا فنجس يعني إن لم يحكم بطهارة المحل فماء الغسالة نجس، والمصنف قصد التوضيح فكرر.

مخطط بيان مسألة الغسالة:



^٢ الصلاة لغة: الدعاء، وشرعاً: أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير ومختتمة بالتسليم.

^٣ كمغمى عليه، ومثله السكران غير المتعدي.

^٤ المميز: هو الذي يقضي حوائجه بنفسه من أكل وشرب واستنجا.

ومن نشأ بين المسلمين وجحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنى أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه وكان معلوماً من الدين بالضرورة^٢ كفر وقُتِل بكفره^٣.
ومن ترك الصلاة^٤ تهاوناً مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها وضاق وقت ضرورتها لم يكفر، بل يضرب عنقه ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين^٥.
ولا يعذر أحد في التأخير إلا نائماً أو ناسياً أو من أخر لأجل الجمع في السفر.

باب المواقيت^٦

المكتوبات خمس:

١. الظهر: وأول وقتها إذا زالت الشمس^١، وآخره مصير ظل كل شيء مثله سوى^٢ ظل الزوال^٣.

^١ ظاهر كلامهم أنه يشترط للضرب تمام العاشرة، وصحح الإسني أنه يضرب في أثنائها لأن ذلك مظنة البلوغ.

فرع: والأمر والضرب واجبان على الولي، ولا يقتصر على مجرد صيغته بل لا بد معه من التهديد.
فرع: يجب على الآباء والأمهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع وأجرة تعليم الفرائض في مال الطفل.

^٢ أي: بالدليل الضروري الذي لا يتوقف معناه على نظر وتأمل.

^٣ إن لم يرجع ويقر بالوجوب.

^٤ ومثل الصلاة في ذلك شرطها وركنها المجمع على ركنيته.

^٥ وقتله يكون بترك صلاة واحدة.

^٦ المواقيت: جمع ميقات وهو: زمن العبادة.

٢. والعصر^٤: وأوله آخر الظهر، وآخره الغروب. لكن إذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار وبقي الجواز.

٣. والمغرب: وأوله تكامل الغروب^٥، ثم يمتد بقدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات متوسطات^٦، فإن أحر الدخول فيها عن هذا القدر عصي وهي قضاء، وإن دخل فيها فله استدامتها^٧ إلى غيوبة الشفق الأحمر.

^١ أي: مالت عن وسط السماء، فما زال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال، وإن وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء، وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت.

^٢ أي: غير.

^٣ لها ستة أوقات: ١. وقت فضيلة: أول الوقت، ٢. وقت اختيار، ٣. وقت جواز بلا كراهة: من أول الوقت إلى أن يبقى منه ما يسعها، ٤. وقت حرمة: أن لا يبقى من الوقت ما يسعها، ٥. وقت ضرورة: هو آخر الوقت والباقي قدر تكبيرة، ٦. وقت العذر: وقت العصر لمن جمع.

^٤ لها سبعة أوقات: ١. وقت فضيلة، ٢. وقت اختيار، ٣. وقت جواز بلا كراهة: وتدخل أول الوقت وينقضي وقت الفضيلة بمقدار ما يستعد للصلاة ويفعلها ويبقى وقت الاختيار والجواز، ٤. وقت جواز بكرامة عند الاصفرار، ٥. وقت تحريم: وهو إذا بقي من الوقت ما لا يسعها، ٦. وقت ضرورة: هو آخر الوقت والباقي قدر تكبيرة، وقت عذر: وقت الظهر لمن يجمعها تقديمًا.

^٥ ويُعرف في العمران بزوال الشعاع من رؤوس الجبال، وإقبال الظلام من المشرق.

^٦ وهذا على القول الجديد في المذهب وليس له إلا وقت واحد، والصحيح أن وقتها يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر وهو القول القديم في المذهب، وعلى هذا فيكون وقت المغرب له سبعة أوقات مثل أوقات العصر، فوق الفضيلة والاختيار والجواز إلى نهاية الوقت في الوقت الجديد ثم يدخل وقت جواز بكرامة، ثم وقت حرمة، ثم وقت ضرورة، ثم وقت عذر: وهو وقت عشاء لمن يجمع تأخيرًا.

^٧ أي: المد والإطالة، قال الإسنوي: وإن قلنا بجواز المد فيتجه إيقاع ركعة في وقتها الأصلي. هـ. وظاهر كلام الأصحاب أنه لا فرق وهو المتجه، نعم يشترط إيقاع ركعة لتسميتها أداءً وإلا فتطون قضاء لكن لا إثم فيها.

فرع: متى يحق له أن يطيل ويمد في الصلاة ومتى لا يحق له ذلك؟

٤. والعشاء^١: وأوله غيوبة الشفق الأحمر^٢، وآخره الفجر الصادق، لكن إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقي الجواز^٣.

٥. والصبح^٤: وأوله الفجر الصادق^٥ وآخره طلوع الشمس^٦، لكن إذا أسفر^٧ خرج وقت الاختيار وبقي الجواز.

والأفضل^٨ أن يصلي أول الوقت، ويحصل بأن يشتغل أول دخوله بالأسباب كطهارة، وستر عورة، وأذان، وإقامة، ثم يصلي، ويستثنى الظهر؛ فيسن الإبراد^٩ بها في شدة الحر ببلد حار لمن يمضي إلى جماعة

كل صلاة شرع فيها وفي الوقت ما يسع فرائضها فله الإتيان بسننها والمد فيها ولو خرج الوقت ولم يدرك منها ركعة في الوقت، وإن كانت حينئذ تسمى قضاء ليس فيه عقوبة، وإن شرع فيها وليس في الوقت ما يسع فرائضها فعليه أن يقتصر على الواجبات.

^١ لها سبعة أوقات: ١. وقت فضيلة: وفي المذهب أول وقت العشاء لا منتصف الليل، ٢. وقت جواز بلا كراهة، ٣. وقت اختيار.

^٢ ومن لا عشاء لهم بأن يكونوا بنّواح لا يغيب فيها شمسهم، يقدرون قدر ما يغيب فيه الشفق بأقرب البلاد إليهم.

^٣ أي: بقي الجواز بلا كراهة إلى الفجر الكاذب، ٤. ويدخل وقت الجواز بكراهة بالفجر الكاذب، ٥. وقت حرمة، ٦. وقت عذر، ٧. وقت ضرورة.

^٤ له أربعة أوقات: ١. وقت فضيلة، ٢. وقت اختيار: إلى الإسفار، ٣. وقت جواز: إلى طلوع الشمس، ٤. وقت حرمة: إذا لم يبق من الوقت ما يسعها.

^٥ الفجر الصادق: هو الفجر المستطير يطلع منتشرًا معترضًا بالأفق ونواحي السماء ولا تعقبه ظلمة. والفجر الكاذب: هو قبل الصادق يخرج مستطيلًا ثم يعقبه ظلمة.

^٦ والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها، لأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع بعض الشمس.

^٧ أي: ظهر ضوء الفجر.

^٨ وقت الفضيلة.

^٩ الإبراد يكون في الصيف وشدة الحر، أي: تأخيرها عن أول وقتها، ولا تؤخر عن نصف الوقت على الصحيح.

بعيدة وليس في طريقه كِنٌ^١ يظله، فيؤخر حتى يصير للحيطان ظل يظله^٢، فإن فقد شرط من ذلك ندب التعجيل.

ولو وقع^٣ في الوقت دون ركعة والباقي خارجه فكلها قضاء، أو ركعة فأكثر والباقي خارجه فكلها أداء، لكن يحرم تعمد التأخير عن الوقت حتى يقع بعضها خارج الوقت.

ومن جهل دخول الوقت^٤ فأخبره ثقة عن مشاهدة وجب قبوله، أو عن اجتهاد فلا^٥، فللأعمى أو البصير العاجز عن الاجتهاد تقليده، لا القادر عليه. ويجوز اعتماد مؤذن ثقة عارف^٦ وديك مجرب^٧، فإن فقد الأعمى أو البصير مخبراً اجتهدا بورْد^٨ ونحوه وإن أمكنهما اليقين بالصبر^٩، فإن تحييراً^{١٠} صبراً حتى يظنّ، فإن صلياً بلا اجتهاد أعاداً وإن أصابا^{١١}.

^١ شيء له ظل.

^٢ ولو لم يوجد ظل سُنَّ الإبراد إلى أن تنكسر حدة الشمس ولا يبلغ به نصف الوقت.

^٣ أي: لو وقع من الصلاة في الوقت.

^٤ بسبب غيم أو حبس جاز له أن يجتهد في دخول الوقت.

^٥ لأن تقليد المجتهد لا يسوغ لمن يقدر على الاجتهاد فإن عجز عن الاجتهاد ساع له تقديم المجتهد.

^٦ أي: عارف بدخول الوقت.

^٧ المراد أنه يجعل ذلك علامة يجتهد بها كأن يتأمل هل أذن الديك قبل عادته بأن كان ثم علامة يعرف بها وقت أذانه المعتاد، وليس المراد أنه يصلي بمجرد سماع صوت الديك فهذا يجعل آلة وسبباً للاجتهاد، بمعنى أنه إذا وجد شيئاً من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت أم لا، وهل استعجل في الورد أم لا.

^٨ كخياطة ثوب، أو قراءة قرآن، والدرس ومطالعة العلم.

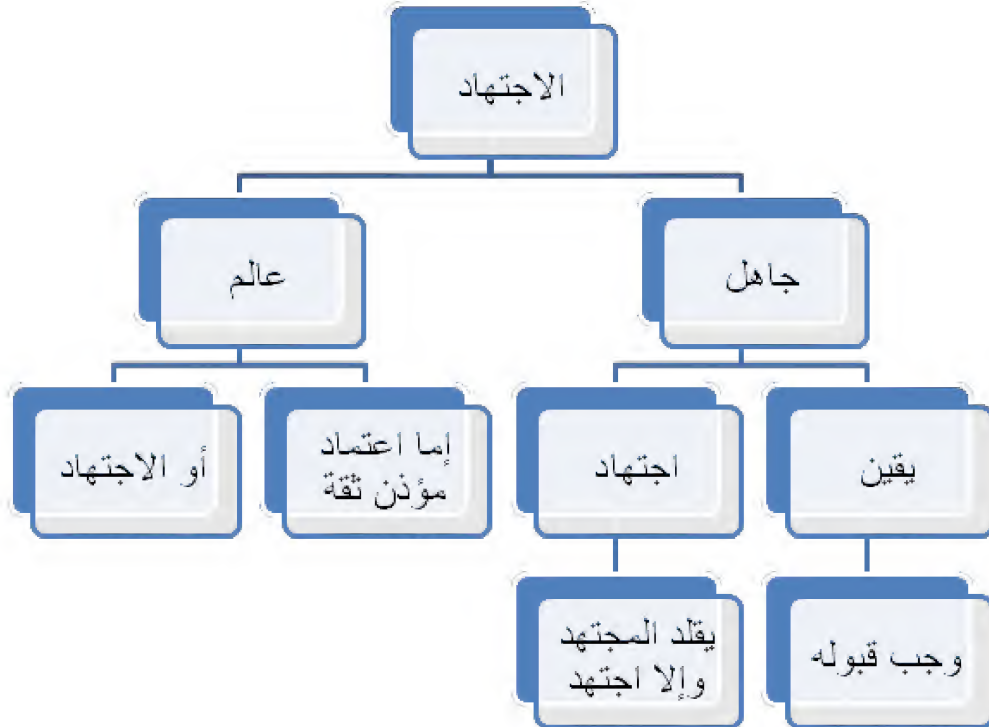
^٩ يعني: حتى إن أمكنهما اليقين بالصبر يجتهدا.

^{١٠} أي: تحييراً في اجتهداهما فلم يظهر لهما شيء يدل على دخول الوقت.

^{١١} مراتب العلم بدخول الوقت ثلاثة: ١. العلم بالنفس، ٢. تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد، ٣. الاجتهاد.

وإن مضى من أول الوقت ما يمكن فيه الصلاة فجُنَّ أو حاضت^١ وجب القضاء.
ومتى فاتت المكتوبة بعذر ندب الفور في القضاء، وإن فاتت بغير عذر وجب الفور^١، والصوم كالصلاة،
ويحرم تراخيه لرمضان القابل.

الأولى: إمكان معرفة يقين الوقت: فهو مخير بينها وبين الثانية إن وجدها، وإلا فبينها وبين الثالثة إن وجدت، وإلا فبينها وبين الرابعة.
الثانية: وجود مخير عن علم: فهذا لا يعدل لما تحتها.
الثالثة: دون الإخبار عن علم، وفوق الاجتهاد: وهي المناكيب والساعات المجربة والمؤذن الثقة في الغيم: فهذا مخير بينها وبين الاجتهاد.
الرابعة: إمكان الاجتهاد من البصير: فهذا لا يقلد.
الخامسة: إمكان الاجتهاد من الأعمى: فهو مخير بينها وبين التقليد.
السادسة: التقليد: وهذا يقلد ثقة عارفاً.



فرع: لو فرض أنه صلى الصبح مثلاً سنين قبل الوقت لزمه أن يقضي صلاة فقط، وبيانه أن صلاة اليوم الأول تُقض بصلاة اليوم الثاني والثاني بالثالث، وهكذا بناء على أنه لا يشترط نية الأداء لا نية القضاء.
^١ واستغرق ذلك المانع بقية الوقت.

ويندب ترتيب الفوائت وتقديمها على الحاضرة^٢ إلا أن يخشى فوات الحاضرة فيجب تقديمها.
وإن شرع في فائنة طائناً سعة الوقت فبان ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة.
ومن عليه فائنة فوجد جماعة الحاضرة قائمة ندب تقديم الفائنة منفرداً ثم الحاضرة.
ومن نسي صلاة فأكثر من الخمس ولم يعرف عينها لزمه الخمس^٣، وينوي بكل واحدة الفائنة^٤.

باب الأذان^٥ والإقامة^١

^١ يجب الفور في القضاء، فيعصى بتأخير القضاء زيادة عن العصيان بتفويتها، فمن عليه فوائت كثيرة ضيعها بغير عذر، وجب عليه أن يصرف جميع زمنه في قضائها إلا زمن نوم أو اشتغال في جلب رزق ضروري، وعن ابن بنت الشافعي أن غير المعذور لا يقضي وحكمته التغليظ عليه وهو مذهب جماعة.

^٢ لأن كل واحدة عبادة مستقلة.

^٣ لأنها لزمته ذمته ولم يبرأ منها بيقين.

^٤ حتى تبرأ ذمته بيقين.

^٥ الأذان لغة: الإعلام، شرعاً: إعلام مخصوص بوقت الصلاة.

هما سستان^٢ في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية بحيث يظهر الشعار.
والأذان أفضل من الإمامة، وقيل: عكسه.
فإن أذن المنفرد في مسجد صُليت فيه جماعة لم يرفع صوته^٣، وإلا^٤ رفع، وكذا الجماعة الثانية لا يرفعون صوتهم.
ويسن لجماعة النساء الإقامة دون الأذان^٥.
ولا يؤذن للفاتنة في الجديد، ويؤذن لها في القديم في الأظهر^٦، فإن فاتته صلوات لم يؤذن لما بعد الأولى، وفي الأولى الخلاف^٧، ويقيم لكل واحدة.
وألفاظ الأذان والإقامة معروفة، ويجب ترتبيهما^٨، فإن سكت أو تكلم في أثناءه طويلاً بطل أذانه فيستأنفه، وإن قصر فلا.
وأقل ما يجب: أن يسمع نفسه إن أذن وأقام لنفسه، فإن أذن وأقام لجماعة وجب إسماع واحدٍ جميعهما^٩.
ولا يصح الأذان قبل الوقت إلا الصبح فإنه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل^١.

^١ الإقامة شرعاً: إعلام مخصوص للقيام إلى الصلاة.
^٢ من سنن الكفاية، وأقل ما تحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر في جميعها، فإن تركه الكل حارهم الإمام لأنه من شعار الدين، وقيل: أن الأذان فرض كفاية.
^٣ لئلا يشبهوا.
^٤ بأن لم يصل في المسجد أو صلي فيه ولم تصل فيه جماعة رفع صوته.
ويكفي في أذان المنفرد إسماع نفسه بخلاف أذان الإعلام.
^٥ لأن الأذان لم يشرع للمرأة فهي إن خفضت صوتها لم يتحقق الإعلام، وإن رفعته لم تؤمن الفتنة فتسن لها الإقامة، فيحرم حينئذ الأذان ويكره إن أمنت الفتنة.
^٦ لأن الأذان في الجديد حق للوقت، وفي القديم حق للفريضة.
^٧ الخلاف المبني على أن الأذان حق للوقت أو الصلاة، والمعتمد أنه حق للصلاة، ولكن لم يؤذن لغير الأولى، لأنه لما والاها فكأنها صلاة واحدة.
^٨ وكذا موالاتها.
^٩ أي: جميع الأذان وجميع الإقامة.

ويندب الطهارة والقيام واستقبال القبلة والالتفات في حيلتي الصلاة يميناً وفي حيلتي الفلاح شمالاً^٢، فيلوي عنقه ولا يحول صدره وقدميه، ويكره للمحدث، وكراهة الجنب أشد، وفي الإقامة أغلظ، وأن يؤذن على موضع عال، وبقرب المسجد، ويجعل أصبعيه في صماخيه^٣، ويرتل الأذان^٤، ويدرج الإقامة^٥. ويشترط كون المؤذن مسلماً عاقلاً مميزاً ذكراً إن أذن للرجال^٦، وندب كونه حراً عدلاً صيِّتاً^٧ حسن الصوت من أقارب مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم^٨. ويكره للأعمى إلا أن يكون معه بصير^٩. ويندب لسامعه ولو جنباً وحائضاً أو في قراءة أن يقول مثل قوله عقب كل كلمة، وفي الحيعلتين: لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي الصلاة خير من النوم: صدقت وبررت^{١٠}، وفي كلمتي الإقامة: أقامها الله وأدامها ما دامت السموات والأرض وجعلني من صالح أهلها^{١١}. فإن كان مجامعاً أو على الخلاء أو مصلياً أجاب بعد فراغه^{١٢}.

^١ إنما جعل وقته في النصف الثاني لأنه أقرب إلى الصبح إذ معظم الليل قد ذهب وقرب الأذان من الوقت فهو منسوب إلى الصبح.

^٢ يميناً مرة في قوله "حي على الصلاة" مرتين، وشمالاً مرة في قول "حي على الفلاح" مرتين حتى يتمهما في الالتفاتين ويسن الالتفات كذلك في الإقامة عند الحيعلتين.

^٣ أن يضع أمتلتهما في صماخيه لأنه أجمع للصوت، وبه يستدل الأصم والبعيد على كونه أذاناً.

^٤ بأن يتأني فيه ويفرد كل كلمة من كلماته إلا التكبير فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت.

^٥ أي: يسرع فيها.

^٦ وإن كان المؤذن امرأة للنساء ولم يكن هناك من يسمعها من الأجانب جاز لها ذلك إن كان بقدر ما يسمعن ولم يكره وكان ذكراً.

^٧ أي: عالي الصوت.

^٨ من ولد مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم كبلال وابن أم مكتوم وأبي مخذورة وسعد القرظي.

^٩ لأنه ربما يغلط في الوقت فيخبره البصير بدخول الوقت.

^{١٠} أي: صرت ذا بر أي خير كثير.

^{١١} قال الحافظ ابن حجر في: "صدقت وبررت": هذا لا أصل له، وضعّف هو والنووي والشريني: "أقامها الله وأدامها..". وقال الدميري: لا يعرف من قاله.

^{١٢} فلو كثر المؤذنون قال ابن عبد السلام: تجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب.

ويندب للمؤذن^١ وسامعه^٢ بعد فراغه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة^٣ والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم الوسيلة^٤ والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً^٥ الذي وعدته.

^١ وللمقيم.

^٢ أي: سامع المؤذن والمقيم.

^٣ وهي الأذان والإقامة.

^٤ منزلة في الجنة.

^٥ مقام الشفاعة.

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس - وإن لم يتحرك بحركته^١ - وما يَمَسُّهُمَا^٢ وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة. فلو قبض طرف حبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس^٣ لم تصح صلاته^٤. ولو تنجس بعض بساط فصلى على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته؛ أو على سرير قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحت صلاته^٥. والنجاسة غير الدم: إن لم يدركها طرف يُعْفَ عنها، وإن أدركها لم يُعْفَ عنها، إلا عن دم براغيث^٦ وقمل وغيرهما مما لا نفس له سائلة^٧ فيعفى عن قليله وكثيره^٨ وإن انتشر^٩ بعرق. وأما الدم والقيح: فإن كان من أجنبي^{١٠} عُفِيَ عن يسيره، وإن كان من المصلي عُفِيَ عن قليله وكثيره، سواء خرج من بثرة^{١١} عصرها أو من دُمْلٍ^{١٢} أو قرَح أو فُصْد أو حجامه وغيرها. وأما ماء القروح^{١٣} والتَّفَاطَات^١: إن كان له رائحة كريهة فهو نجس وإلا فلا^٢.

^١ الملبوس، بحركته أي: المصلي، يعني يشترط طهارة الملبوس سواء تحرك بحركة المصلي أم لا.

^٢ أي: البدن والملبوس.

^٣ وإن لم يتحرك بحركته.

^٤ لأنه حامل المتصل بنجس فكأنه حامل له.

^٥ لأنه ليس لابساً ولا حاملاً.

^٦ يقال له: طامر بن طامر.

^٧ أي: دم يسيل.

^٨ قدم البراغيث يعفى عن كثيره في الثوب والملبوس وأما في الثوب المفروش أو المحمول فلا يعفى إلا عن قليله.

^٩ انتشر من الدم وغيره بواسطة العرق.

^{١٠} من إنسان وغيره ومنه دم نفسه: أي لو عاد إليه بعد انفصاله.

^{١١} وهو الخُرَّاج الصغير.

^{١٢} وهو الخراج الكبير.

^{١٣} أي: الجروح.

ولو صلى بنجاسة جهلها^٣ أو نسيها ثم رآها بعد فراغه أعاد^٤، أو فيها بطلت.
ولو أصابه طين الشوارع: فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر، وإن تحققها عفى عن قليله عرفاً^٥ وهو ما يتعذر الاحتراز عنه، ويختلف بالوقت^٦، وموضعه من البدن والثوب^٧، ولا يعفى عن كثيره.
ومن عجز عن إزالة نجاسة ببدنه، أو حُبس في موضع نجس صلى وأعاد، وينحني لسجوده بحيث لو زاد أصابها، ويحرم وضع الجبهة عليها.
ولو عجز عن تطهير ثوبه صلى عرياناً بلا إعادة^٨، ولو لم يجد إلا حريراً صلى فيه.
وإن خفيت النجاسة في ثوب وجب غسله كله^٩؛ ولا يجتهد، فإن أخبره ثقة بموضعها اعتمده.
وإن اشتبه طاهر بمتنجس اجتهد^{١٠} - وإن أمكن طاهر بيقين - أو غسل أحدهما، فإن تحير صلى عرياناً وأعاد إن لم يمكنه غسل ثوبه، فإن أمكن^{١١} وجب. وإذا غسل ما ظنه نجساً صلى فيهما معاً^{١٢} أو في كل منفرداً، ولو صلى بلا اجتهد في كل ثوب مرة لم تصح^{١٣}.

^١ النَّفَاطَةُ: البشرة مملوءة ماء، النافطة: بشرة تخرج في اليد من العمل مألًى بالماء، (انظر المعجم الوسيط ص ٩٤١ مادة نفطت).

^٢ لأنه كالعرق.

^٣ في القدم لا يجب القضاء لعذره.

^٤ وإنما وجبت عليه الإعادة في ذلك لتفريطه بترك التطهير، ولأن هذه الطهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث، واختار المزني أنه لا يعيد الصلاة.

^٥ وضابط القليل المغفور عنه هو الذي لا ينسب صاحبه إلى سقطة على شيء أو كبوة على وجهه أو قلة تحفظ، فإن نسب إلى ذلك فلا يعفى عنه.

^٦ صيفاً وشتاءً، فيعفى في زمن الشتاء عما لا يعفى عنه في زمن الصيف.

^٧ فيعفى في الذيل والرجل عما لا يعفى عنه في الكم واليد.

^٨ لأن وجود الثوب المتنجس كعدمه فكأنه فاقد للسترة، ولأن فاقد السترة ليس بنادر وهو فاقد السترة الشرعية.

^٩ لأن الاجتهاد لا يكون إلا بين شيئين والواحد ليس محلاً له.

^{١٠} أي: ثوب طاهر بثوب متنجس.

^{١١} أي: غسل ثوبه.

ولو خفيت النجاسة في فلاة صلى حيث شاء بلا اجتهاد، أو في أرض صغيرة أو في بيت وجب غسل الكل، ولو اشتبه بيتان اجتهد.

ولا تصح الصلاة في مقبرة عَلم نبشها واختلاطها بصدید الموتى، فإن لم يعلم نبشها كرهت وصح. وتكره في حمام، ومسلخة^٣، وقارعة الطريق، ومزبلة ومجزرة، وكنيسة، وموضع مَكْس^٤ وخمر، وظهر الكعبة، وإلى قبر متوجهًا إليه، وأعطان^٥ الإبل لا مُراح^٦ غنم. وتحرم^٧ في ثوب وأرض مغصوبين، وتصح بلا ثواب^٨.

^١ أي: في الثوب الذي ظنه نجسًا وقد غسله والثوب الآخر الطاهر لأنهما طاهران واحد بالغسل والآخر بحكم الأصل.

^٢ لاحتمال وجود النجاسة في كل مرة.

^٣ هي المكان الذي يلقي فيه الثياب.

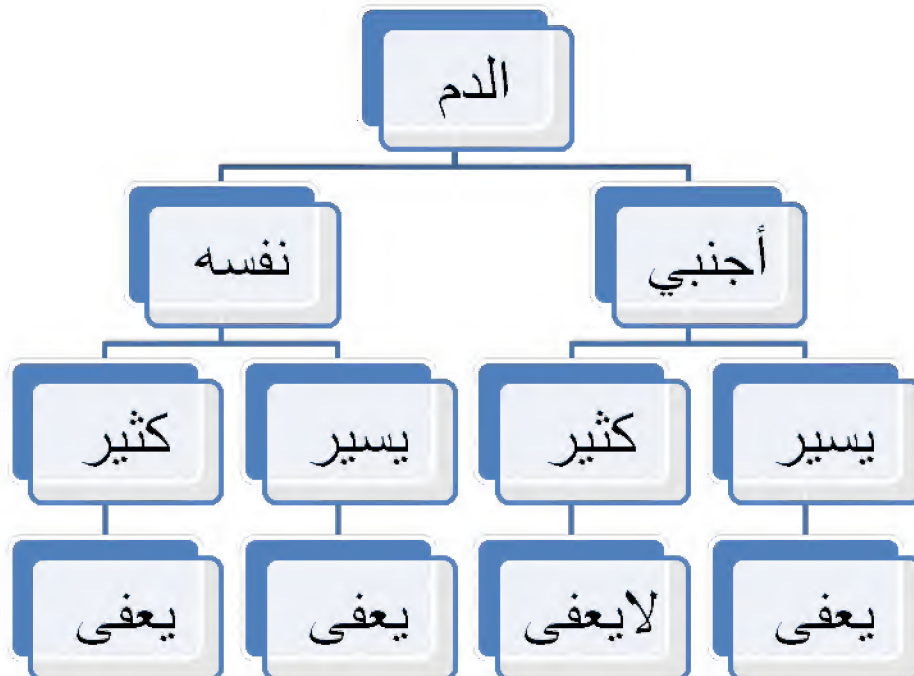
^٤ هو محل أخذ أموال الناس بالباطل.

^٥ مأواها ليلاً.

^٦ مأواها ليلاً.

^٧ الصلاة.

^٨ مخطط الدم



باب ستر العورة^١

وهو واجب بالإجماع حتى في الخلوات^٢ إلا لحاجة^٣، وهو شرط لصحة الصلاة، فإن رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقاً فكرؤية النجاسة.

وعورة الرجل والأمة^١ ما بين السرة والركبة، وعورة الحرة كل بدنها إلا الوجه والكفين^٢.

مخطط النجاسة:



^١ العورة لغة: النقصان والشيء المستقبح، وسمي المقدار الآتي بيانه بذلك لقبح ظهوره، والعورة تطلق على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا، وعلى ما يحرم النظر إليه.

^٢ العورة التي يجب سترها في الخلوة السواتان من الرجل وما بين السرة والركبة من غيره.

^٣ فيجوز التعري في الخلوة للكنس والاعتسال وغيره من الحوائج ولو غير ضرورية.

وفائدة الستر في الخلوة مع أن الله لا يحجبه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متأدباً والثاني تاركاً للأدب.

وشرط الساتر: أن يمنع لون البشرة^٣، فلا يكفي زجاج وماء صاف، ويكفي التطيين ولو مع وجود الثوب ويجب عند فقده^٤، وأن يشمل المستور لُبْسًا^٥، فلو صلى في خيمة ضيقة عريانًا، لم تصح. ويشترط الستر من الأعلى^٦ والجوانب لا الأسفل^٧، فلو صلى مرتفعًا بحيث تُرى عورته من أسفل أو كان في سترته خرق فستره بيده جاز. ويندب لامرأة خمار وقميص وملحفة غليظة، وتُحافِها^٨، ولرجل أحسن ثيابه، ويتمص ويتعمم، فإن اقتصر فتوبان: قميص معه رداء أو إزار أو سراويل، فإن اقتصر على ستر العورة جاز، لكن يندب له وضع شيء على عاتقه ولو حبالًا. فإن فقد ثوبًا وأمكن ستر بعض العورة وجب، ويستر السوأتين^٩ حتمًا، فإن أمكن أحدهما فقط تعين القبل، فإن فقدها بالكلية صلى عريانًا بلا إعادة، فإن وجد السترة في الصلاة وهي بقربه ستر وبني إن لم يعدل عن القبلة؛ أو بعيدة ستر واستأنف. وتندب الجماعة للعرّة، ويقف إمامهم وسطهم. وإن أُعير ثوبًا لزمه القبول، فإن لم يقبل وصلى عريانًا لم تصح^{١٠}، وإن وهبه لم يلزمه القبول.

^١ إلحاقًا لها بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة، وهناك وجه أنها كالحرّة.

^٢ ظهرًا وبطنًا إلى الكوعين.

^٣ وإن حكى جرمها كسروال ضيق لكنه مكروه للمرأة وخلاف الأولى للرجل.

^٤ يجب التطيين عند فقد الثوب الذي يستر العورة.

^٥ أي: وشرط الساتر أن يشمل ما يجب ستره من المستور من جهة لبسه له، بأن يشمل عورته على وجه الإحاطة.

^٦ من فوق السرة إلى الركبة.

^٧ من الركبة إلى منتهى القدم.

^٨ تباعدها ولا تجعلها ضيقة ملتصقة.

^٩ السوأتان القبل والدبر، وسُمّيتا سوأتين لأن انكشافهما يسوء صاحبهما.

^{١٠} لأنه قادر على السترة، ويلزمه إعادتها مع الثوب إن بقي المعبر على العارية، لأن صلاته بطلت بقدرته عليه، وإن رجع عن العارية أعاد بلا ثوب، وكان عاصيًا لأنه قدر على السترة، فُنُسب إلى التقصير بتركها.

وسبق في التيمم مسائل، فيعود مثلها هنا.

باب استقبال القبلة^١

وهو شرط لصحة الصلاة إلا في شدة الخوف^٢ ونفل السفر، فللمسافر التنفل^٣ راكبًا وماشياً وإن قصر سفره.

فإن كان راكبًا وأمكن استقباله وإتمام الركوع والسجود في مَحْمِلٍ^٤ أو سفينة لزمه^٥، وإن لم يمكنه لزمه الاستقبال عند التحرم فقط إن سهل بأن كانت واقفة وأمكن انحرافه أو تحريفها^٦، أو سائرة سهلة وزمامها بيده، وإن شق بأن كانت عسرة أو مقطورة^٧ فلا، ويومئ إلى مقصده بركوعه وسجوده، ويجب كونه أخفض، ولا يجب غاية وسعه، ولا وضع الجبهة على الدابة، فلو تكلفه جاز. والماشي يركع ويسجد على الأرض ويمشي في الباقي^٨، ويشترط الاستقبال في الإحرام والركوع والسجود فقط^٩.

^١ القبلة لغة: الجهة والمراد هنا هي الكعبة المشرفة.

^٢ من قتال أو هجوم سيل أو نار أو أخذ سارق متاعًا فتصح الصلاة بلا استقبال، سواء فرضًا أو نفلًا ولا إعادة.

فرع: لو قَدَّر أن يصلي قائمًا إلى غير القبلة وراكبًا إلى القبلة وجب الاستقبال راكبًا لأنه أكد من القيام، لأن القيام يسقط في النافلة بغير عذر بخلاف الاستقبال.

^٣ صلاة النفل مطلقًا سواء النفل كان ذا سبب أو ذا وقت كالعيد أو كان من الرواتب.

^٤ ومثله الهودج.

^٥ لسهولة ذلك.

^٦ انحرافه إلى جهة القبلة أو يرد الدابة إلى جهة القبلة.

^٧ أي: ليس زمامها بيده وإنما هي مربوطة بغيرها.

^٨ وهو القيام والتشهد والجلوس بين السجدين والاعتدال.

^٩ وفي السلام، فيمشي في أربع ويستقبل في أربع.

ويشترط دوام سفره^١، ولزوم جهة مقصده إلا إلى القبلة^٢، فإن بلغ في أثنائها منزله أو مقصده أو بلدًا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض أو دابة واقفة^٣.
ومن حضر الكعبة لزمه استقبال عينها، فلو استقبل الحِجْر^٤ أو خرج بعض بدنه عنها^٥ لم تصح؛ إلا أن يمتد صف بعيد في آخر المسجد الحرام ولو قَرَّبوا لخرج بعضهم فإنه يصح للكل^٦.
ومن صلى داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعتبته^٧ ثلثا ذراع تقريبًا صح، وإلا فلا.

وإن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل خلقي أو طارئ^٨، فله الاجتهاد، وإن وضع محرابه على العيان^٩ صلى إليه أبدًا، ومن غاب عنها فأخبره بما مقبول الرواية^{١٠} عن مشاهدة وجب قبوله.
وكذا يجب اعتماد محراب ببلد أو قرية يكثر طارقتها^١، وكل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وضبط موقفه متعين، ولا يجتهد فيه لا بتيامن ولا بتياسر، ويجتهد فيهما في غيره من المحاريب.

^١ أي: إدامة السير في السفر فلو نزل في أثناء صلاته لزمه إتمامها للقبلة.
^٢ فإنه إذا تحول إلى غير جهة القبلة عامدًا عالمًا ولم يرجع عن قرب بطلت صلاته، وإذا تحول عنها ناسيًا أو لإضلاله الطريق أو جماع الدابة بطلت بانحرافه إن طال الزمن.
ولو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه، وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه فإنه يصرف وجهه إلى الجهة الثانية ويمضي في صلاته كما صرحوا به وتكون هي القبلة.
^٣ لأن ترك الاستقبال والركوع والسجود جاء لعذر وقد زال هذا العذر وما جاز لعذر بطل بزواله.
^٤ وإن كان البيت على الخلاف في ذلك، فقليل سبعة أذرع منه من البيت، وقيل خمسة، وقيل كله.
^٥ أو استقبال الكعبة لكنه خرج بعض صدره عنها في حال استقباله إياها فالبدن في كلامه بمعنى الصدر.
^٦ إلا أن يمتد صف بعيد عن الكعبة ولو بلغ امتداده ما بين المشرق والمغرب، وذلك حاصل وواقع في آخر المسجد الحرام، ولو قرب المصلون إلى الكعبة لخرج بعضهم عن محاذاة الكعبة بصدره فإنه تصح صلاتهم جميعًا.

^٧ أي: الباب.

^٨ كجدار بُني لحاجة، فإن لم يُبْنَ حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفريطه.

^٩ والمشاهدة أي: معاينة الكعبة ومشاهدة هذا بحيث لا يميل.

^{١٠} وهو المسلم العدل البالغ والعاقل.

وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدة اجتهد بالدلائل، فإن لم يعرفها أو كان أعمى قلد بصيراً، وإن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد^٢. ويندب للمصلي أن يكون بين يديه سترة ثلثا ذراع، أو ييسط مصلي^٣، فإن عجز خط خطأ على ثلاثة أذرع^٤، فيحرم المرور حينئذ. ويندب دفع المار بالأسهل، ويزيد قدر الحاجة كالصائل، فإن مات فهذر^٥. فإن لم يكن سترة أو تباعد عنها كره المرور^٦ وليس له الدفع، ولو وجد في صف فرجة فله المرور ليسترها.

^١ الطارق: هو من يرد هذه القرية.

^٢ القول الثاني: أنه لا يقضي لأنه ترك القبلة بعذر فأشبه تركها في حال القتال، ونقله الترمذي عن أكثر أهل العلم، واختاره المزني.

^٣ كالسجادة.

^٤ من موضع قدمه إلى نهاية الخط أو السترة فإذا بعدت أكثر لم تسم سترة.

^٥ لا قصاص فيه ولا دية.

^٦ وفي بعض الصور لا كراهة كما إذا صلى في قارعة الطريق أو بدرج ضيق أو باب مسجد أو مكان يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة لتقصيره في ذلك كله.

باب صفة الصلاة

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة^١، ويندب الصف الأول، وتسوية الصفوف وللإمام أكد^٢، وإتمام الصف الأول فالأول وجهة يمين الإمام أفضل. ثم ينوي بقلبه، فإن كان فريضة^٣ وجب نية فعل الصلاة وكونها فرضاً وتعيينها ظهراً أو عصرًا أو جمعة، ويجب قرن ذلك بالتكبير، فيحضره في ذهنه حتمًا، ويتلفظ به ندبًا^٤، ويقصده مقارنًا لأول التكبير^٥، ويستصحبه حتى يفرغ^٦. ولا يجب التعرض لعدد الركعات، ولا الإضافة إلى الله تعالى، ولا الأداء أو القضاء، بل يندب ذلك.

^١ ويقوم الإمام أولاً ثم المأموم.

^٢ بأن يأمر المأمومين بتسوية الصفوف عند إرادة الإحرام بالصلاة، فإن كان المسجد كبيرًا أمر رجالاً يأمرهم بذلك ويطوف عليهم، أو ينادي فيهم بها.

^٣ سواء كانت أصلية كالصلوات الخمس أو مندورة أو جنازة.

^٤ قال الأذرعى: ولا دليل للندب.

^٥ اختار النووي: الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضر الصلاة اقتداءً بالأولين في تسامحهم بذلك.

^٦ أي: من التكبير.

وإن كانت نافلة مؤقتة وجب التعيين^١، كعيد وكسوف وإحرام وسنة الظهر وغير ذلك.

وإن كانت نافلة مطلقة أجزأه نية الصلاة.

ولو شك بعد التكبير في النية أو في شرطها^٢ فيمسك^٣، فإن ذكرها^٤ قبل فعل ركن وقصر الفصل^٥ لم تبطل، وإن طال أو بعد ركن قولي أو فعلي بطلت.

ولو قطع النية أو عزم على قطعها أو شك^٦ هل قطعها، أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية، أو علق الخروج بما يوجد في الصلاة يقيناً أو توهُماً كدخول زيد بطلت في الحال.

ولو أحرم بالظهر قبل الزوال عالماً لم تنعقد، أو جاهلاً انعقدت نفلاً^٧.

^١ وكذا نية الفعل، ولم تجب النفلية، وإنما لم تجب فيه للزوم النفلية له بخلاف الفرضية للظهر فإنها غير لازمة بل يوجد الظهر كصلاة الصبي.

^٢ شروطها كما سبق نية فعل الصلاة ونية كونها فرضاً وتعيينها ظهراً أو غيره وقرن هذه الثلاثة بالتكبير [أي شرط الصلاة وهو الطهارة مثلاً].

^٣ أي: عن الخروج من الصلاة: أي لا يخرج منها بمجرد هذا الشك بل يتوقف حينئذ.

^٤ أي: تذكر النية وأنه أتى بها وذلك مطلقاً في أي موضع من الصلاة كان.

تنبيه: الشك بعد السلام لا يؤثر في غير النية والتكبير، وإن قصر الفصل لأن الظاهر وقوع السلام عن تمام، وأما الشك في النية والتكبير، فإنه يؤثر لأنه شك في الانعقاد، والأصل عدمه ويعيد الصلاة ما لم يتذكر عن قرب، وإلا أتمها وفعل المشكوك فيه ولو طال الزمن.

^٥ في هذا التذكر أي: لم يمض مقدار فعل ركن.

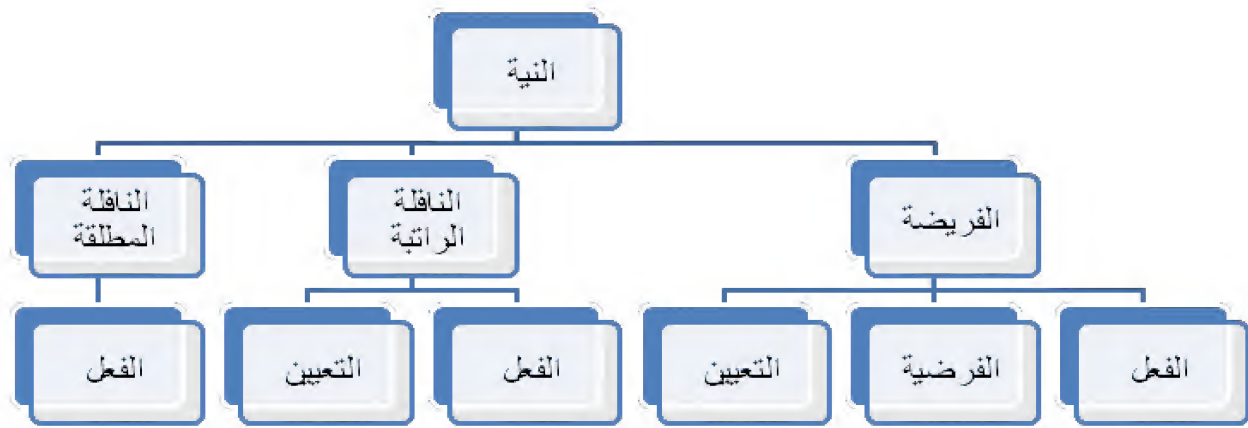
^٦ المراد بالشك المناقض للجزم واليقين، بأن يتردد: هل يقطعها أو لا؟ لا ما يجري في الفكر من وسوسة.

^٧ مطلقاً على الأصح، لعدم وجود ما ينافيه، فإن عدم دخول الوقت ينافي الفرض والنفل المؤقت، ولا ينافي النفل المطلق، ومثل الظهر كل صلاة صلاها قبل دخول وقتها جاهلاً بذلك.

ولفظ التكبير متعين بالعربية وهو: الله أكبر أو الله الأكبر^١، ولو أسقط حرفاً منه أو سكت بين كلمتيه أو زاد بينهما واواً^٢ أو بين الباء والراء ألفاً لم تتعقد، فإن عجز لِحَرْس^٣ ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طاقته^٤.

فإن لم يعرف العربية كبر بأي لغة شاء، وعليه أن يتعلم إن أمكنه، فإن أهمل مع القدرة وضاق الوقت ترجم وأعاد الصلاة^٥.

وأقل التكبير والقراءة وسائر الأذكار: أن يُسمع نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض. ويجهر الإمام بالتكبيرات كلها.



^١ لأنه لفظ يدل على التكبير وعلى زيادة، مبالغة في التعظيم وهو الإشعار بالتخصيص.

^٢ ساكنة أو متحركة.

^٣ وهذا في الخرس الطارئ وقد وجهه القائل به بأن القراءة كانت واجبة قبل الخرس، أما إذا ولد أحرساً فلا يلزم لأنه لم تجب عليه القراءة التي هي المقصود، وهذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره.

^٤ قدر طاقته، لأن القراءة الواجبة تستلزم التحريك، فإذا عجز عنها لم يسقط ما يقدر عليه وهو التحريك.

^٥ فإن لم يهمل التعلم، ولكن ضاق الوقت عليه لبلادة ذهنه أو لقلته ما أدركه في الوقت من التعلم صلى حينئذ ولا إعادة عليه إذ لا تقصير.

ويشترط أن يكبر قائماً في الفرض، فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنعقد فرضاً، وتنعقد نفلاً لجاهل التحريم دون علمه^١.

ويندب رفع يديه حذو منكبيه مفرقة الأصابع مع التكبير^٢، فإن تركه عمداً أو سهواً أتى به في أثناء التكبير لا بعده، وتكون كفّاه إلى القبلة مكشوفتين، ويحطهما^٣ بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سرتة، ويقبض كوعه الأيسر بكفه الأيمن، وينظر إلى موضع سجوده.

ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو: وجهت وجهي إلى آخره، ويندب ذلك لكل مصل مفترض ومتنفل وقاعد، وصبي وامرأة ومسافر، لا في جنازة^٤.

ولو تركه عمداً أو سهواً وشرع في التعوذ لم يعد إليه^٥.

ولو أحرم فأمن الإمام عقبه أمن معه ثم استفتح^٦.

ولو أحرم فسلم الإمام قبل قعوده استفتح، وإن قعد فسلم فقام فلا.

ولو أدرك الإمام قائماً وعلم إمكانه^٧ مع التعوذ والفاتحة أتى به، فإن شك لم يستفتح ولم يتعوذ، بل يشرع في الفاتحة، فإن ركع الإمام قبل أن يتمها ركع معه إن لم يكن استفتح ولا تعوذ، وإلا قرأ بقدر ما اشتغل

^١ لأن القيام بالنفل ليس بفرض، فلا تنعقد للعالم بذلك لا فرضاً ولا نفلاً.

^٢ بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه، واستحباب انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير.

^٣ ولا يرسلهما إرسالاً بليغاً، ويستأنف رفعهما إلى تحت صدره لما فيه من زيادة لفعل المستغني عنه ويكونان مرتفعين فوق سرتة.

^٤ لأنها مبنية على التخفيف.

^٥ لأنه قد فات محله.

^٦ ولا يضر التأمين لأنه يسير.

^٧ يمكنه الإتيان بدعاء الافتتاح.

به، فإن ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته، وإن قرأ^١ حيث قلنا يركع فتخلفه^٢ بلا عذر، فإن رفع الإمام قبل ركوعه فاتته الركعة^٣.

ويندب بعده أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ويتعوذ في كل ركعة وفي الأولى أكد سواء الإمام والمأموم والمنفرد والمفترض والمتنفل حتى الجنابة، ويسر به في السرية والجهرية.

ثم يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الإمام والمأموم والمنفرد، والبسملة آية منها ومن كل سورة غير براءة. ويجب ترتيبها وتواليها^٤، فإن سكت فيها عمداً وطال، أو قصر وقصد قطع القراءة، أو خللها بذكر أو قراءة من غيرها مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته، ويستأنفها. وإن كان من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين إمامه، أو فتحه عليه إذا غلط، أو سجوده لتلاوته، ونحوها أو سكت أو ذكر ناسياً^٥ لم تنقطع^١.

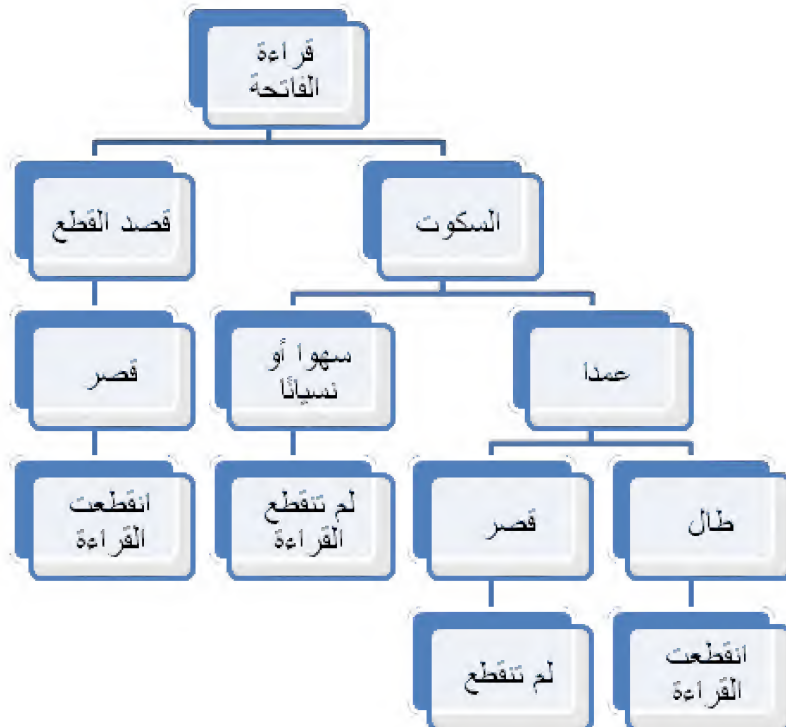
^١ من الفاتحة شيئاً.

^٢ إن ركع الإمام يركع معه فإن لم يركع ورفع الإمام فيكون قد تخلف عن الإمام بغير عذر.

^٣ أي: فيتابع الإمام في صلاته، ثم يأتي بتلك الركعة التي فاتته بعد سلام الإمام.

^٤ أي: موالاة كلماتها.

^٥ أي: سكت ناسياً أنه في صلاة أو ذكر ذكراً لغير مصلحة الصلاة ناسياً أنه في صلاة.



ولو ترك منها حرفاً أو تشديداً، أو بدل حرفاً بحرف لم تصح^٢.

وإذا قال^٣: ﴿وَلَا أَصْلَٰئِينَ﴾، قال: آمين، سرّاً في السرية وجهراً في الجهرية، ويؤمن المأموم جهراً مقارناً لتأمين إمامه في الجهرية^٤، ويؤمن ثانياً لفراغ فاتحته.

ثم يندب لإمام ومنفرد في الركعة الأولى والثانية فقط بعد الفاتحة قراءة سورة كاملة.

ويندب لصبح وظهر طوال المفصل، وعصر وعشاء أو ساطه، ومغرب قصاره^٥، إن رضي بطواله وأوساطه مأمومون محصورون، وإلا خفف.

ولصبح الجمعة: ﴿الْمَ تَنَزَّلُ﴾^٦ و ﴿هَلْ أَتَى﴾. ولسنة الصبح ولسنة المغرب وركعتي الطواف والاستحارة: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ والإخلاص. ويندب الترتيل والتدبر.

وتكره السورة للمأموم يسمع قراءة الإمام، فإن كانت سرية أو جهرية ولم يسمع لبعده أو صَمَمَ ندبت له أيضاً^٧، وكذا لو كان يسمع قراءة الإمام ولم يفهم على الأصح.

تحليل الفاتحة بالذكر أو القراءة فإن كان من مصلحة الصلاة فلا تنقطع القراءة، وإن لم تكن في مصلحة الصلاة فتقطع.

^١ تحليل الفاتحة بالذكر أو القراءة إن كان من مصلحة الصلاة فلا تبطل وإلا فتبطل.

^٢ أي: قراءته للفاتحة فعلية بإعادتها وصلاته صحيحة، ولا تبطل صلاته إلا إن غير المعنى وتعتمد.

^٣ المصلي سواء كان منفرداً أو مأموماً أو إماماً.

^٤ ولا يستحب مقارنة الإمام في شيء إلا في التأمين.

^٥ طوال المفصل: من سورة الحجرات إلى سورة النازعات، وأوساط المفصل: من سورة عبس إلى سورة الليل، وقصار المفصل: من سورة الضحى إلى سورة الناس. وهذا في غير المسافر أما هو فيسن له أن يأتي في الأولى من الصبح بالكافرون والثانية بالإخلاص طلباً للتخفيف عنه.

^٦ بكماها، فإن اقتصر على بعضها أو قرأ غيرهما خالف السنة، ولا تستحب المداومة عليها ليعرف أن ذلك غير واجب.

^٧ أي: ندبت السورة للمأموم أيضاً، قال الإمام النووي في شرح مسلم عند حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر أو العصر فقال: [أيكم قرأ

ويطوّل الأولى على الثانية.

ولو فات المسبوق ركعتان فتداركهما بعد السلام ندبت السورة فيهما سرّاً^١.

ويجهر^٢ الإمام والمنفرد في الصبح والجمعة والعيد والاحتساق وخسوف القمر والتراويح والأولين من المغرب والعشاء، ويسر في الباقي، فإن قضى فائتة الليل والنهار ليلاً جهراً، أو فائتة النهار والليل نهاراً أسر، إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً^٣.

ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلمها، وإلا فقراءتها من مصحف، فإن عجز لعدم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية، فإن أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها^٤ عن حروف الفاتحة، فإن لم يحسن قرأنا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه وأتى بدله من قرآن أو ذكر، فإن حفظ الأول قرأه ثم أتى بالبدل، أو الآخر أتى بالبدل ثم قرأه، فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه.

والقيام ركن في المفروضة، وشرطه: أن ينصب فيقار ظهره^٥، فإن مال بحيث خرج عن القيام، أو انحنى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز، ولو تقوَّس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك، ثم زاد انحناء للركوع إن قدر.

ويكره أن يقوم على رجل واحدة، وأن يلصق قدميه^٦، وأن يقدم إحدهما على الأخرى.

خلفي: — ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فقال رجل: أنا ولم أرد بها إلا الخير، فقال: قد علمت أن بعضكم خالجنها، قال النووي: ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه، والإنكار في جهره أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية، وفيه إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام والمأموم وهذا الحكم عندنا.

^١ كي لا تخلو صلاته عن السورة بلا عذر، والحال أنه لم يكن قرأها فيما أدركه، وإنما يقرؤها سرّاً لا جهراً لأن محل الجهر في الأولتين.

^٢ وأقل الجهر بالنسبة للرجل أن يسمع من يليه على فرض أنه متوسط السمع.

^٣ المراد: أن القضاء في وقت صلاة الفجر يجهر به سواء أكانت الصلاة ليلية أم نهارية مع أن صلاة الفجر نفسها إذا قضيت في النهار — أي بعد طلوع الشمس — يسر بها.

^٤ وهي ١٥٦ حرفاً.

^٥ ولو مستنداً إلى شيء كجدار.

وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع.
ويباح النفل قاعدًا ومضطجعًا^٢ مع القدرة على القيام.
ثم يركع، وأقله: أن ينحني بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقه لقدر.
وتجب الطمأنينة^٣، وأقلها: سكون بعد حركته، وأن لا يقصد بهويه غير الركوع^٤.
وأكمل الركوع: أن يكبر رافعًا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير، فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى، ويمد تكبيرات الانتقالات، ويضع يديه على ركبتيه مفرقة الأصابع، ويمد ظهره وعنقه، وينصب ساقيه، ويجافي مرفقيه عن جنبيه، وتضم المرأة، ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثًا، وهو أدنى الكمال، ويزيد المنفرد وكذا الإمام إن رضي المأمومون وهم محصورون خامسة وسابعة وتسعة وحادي عشر، ثم يقول: اللهم لك ركعت، وبك آمنت، ولك أسلمت، خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي.
ثم يرفع رأسه، وأقله: أن يعود إلى ما كان عليه قبل الركوع، ويطمئن، ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال، فلو رفع فرعًا من حية ونحوها لم يجزئه. وأكملة: أن يرفع يديه حال ارتفاعه قائلاً: سمع الله لمن حمده، سواء الإمام والمأموم والمنفرد، فإذا انتصب قائمًا قال: ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، ويزيد مَنْ قلنا يزيد في الركوع: أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد.
ثم يسجد، وشروط إجزائه: أن يباشر مصلاه بجهته أو بعضها مكشوفًا، ويطمئن، وأن ينال مصلاه ثقل رأسه، وأن تكون عجيزته أعلى من رأسه، وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة، وأن لا يقصد بهويه غير السجود، وأن يضع جزءًا من ركبتيه وبطون أصابع رجليه وكفيه على الأرض^٥.

^١ فالسنة يفرق بينهما قدر شبر لا أقل.

^٢ والأفضل أن يكون على شقه الأيمن، ويلزمه أن يقع للركوع والسجود، وقيل: يومئ بهما أيضًا، والثاني: لا يصح من اضطجاع لما فيه من انحماق صورة الصلاة.

^٣ أقلها: أن يمكث في هيئة الركوع حتى تستقر أعضاؤه وتنفصل حركة هويه عن ارتفاعه من الركوع.

^٤ فلو انحنى خوفًا من شيء ثم استمر قاصدًا أن يجعله ركوعًا لم يصح ركوعه بل يجب أن يعود قائمًا ثم ينحني بقصد الركوع.

^٥ فالجزء يشمل الركبتين وبطون أصابع الرجلين والكفين.

ولو تعذر التنكيس لم يجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها، بل يخفض القدر الممكن^١.

ولو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق إزالتها سجد عليها بلا إعادة.

هذا أقله، وأكمله: أن يكبر، ويضع ركبته ثم يديه ثم جبهته وأنفه دفعة، ويضع يديه حذو منكبيه منشورة^٢ الأصابع نحو القبلة مضمومة^٣ مكشوفة، ويفرق ركبته وقدميه قدر شبر، ويرفع الرجل بطنه عن فخذه وذراعيه عن جنبه، وتضم المرأة، ويقول: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، ويزيد^٤ من قلنا يزيد في الركوع تسبيحاً كما سبق في الركوع، ثم: اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين، وإن دعا فحسن.

ثم يرفع رأسه ويجب الجلوس مطمئناً، وأن لا يقصد برفعه غيره. وأكمله: أن يكبر، ويجلس مفترشاً يفرش يسراه ويجلس عليها وينصب يمناه، ويضع يديه على فخذه بقرب ركبته منشورة مضمومة الأصابع، ويقول: اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني واهدني وارزقني.

والإقعاء ضربان:

أحدهما: أن يضع أليته على عقبيه، وركبته وأطراف أصابعه بالأرض، وهو مندوب بين السجدين، لكن الافتراش أفضل.

والثاني: أن يضع أليته ويديه بالأرض وينصب ساقيه، وهذا مكروه في كل صلاة.

ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى، ثم يرفع رأسه مكبراً.

ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة عقيب كل ركعة لا يعقبها تشهد، ثم ينهض معتمداً على يديه، ويمد التكبير إلى أن يقوم، وإن تركها الإمام جلسها المأموم^٥، ولا تشرع لرفع من سجود التلاوة.

ثم يصلي الركعة الثانية كالأولى إلا في النية^٦ والإحرام والاستفتاح، فإن زادت صلاته على ركعتين جلس بعدهما مفترشاً، وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آله، ثم يقوم مكبراً معتمداً على

^١ إذا تعذر السجود على المرأة لكونها حبلى، ولا يمكنها السجود إلا بوضع وسادة لم يلزمها الوضع المذكور وتفعل الممكن لها.

^٢ منشورة ضد المقبوضة.

^٣ لا مفركة ومفرجة فالمضموم ضد المفرق.

^٤ يزيد في السجود.

^٥ لأنه يسير.

يديه، فإذا قام رفعهما حذو منكبيه، ويصلي ما بقي كالثانية إلا في الجهر والسورة، ويجلس في آخر صلاته للتشهد متوركاً يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها من تحته ويفضي بوركته إلى الأرض، وكيف قعد هنا وفيما تقدم جاز.

وهيئة الافتراش والتورك سنة، ويفترش المسبوق في آخر صلاة الإمام، ويتورك آخر صلاة نفسه، وكذا يفترش هنا من عليه سجود سهو، وإذا سجد تورك وسلم.

ويضع في التشهدين يسراه على فخذيه عند طرف ركبته مبسوطة مضمومة، ويقبض يمينه ويرسل المسبحة ويضع إبهامه على حرفها، ويرفع المسبحة^٢ مشيراً بما قوله: إلا الله، ولا يحركها عند رفعها.

وأقل التشهد: التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

وأكملة: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله.

وألفاظه متعينة، ويشترط ترتيبها، فإن لم يحسنه وجب التعلم، فإن عجز ترجم.

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، وأقله: اللهم صل على محمد.

وأكملة: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد.

ويندب بعده الدعاء بما يجوز من أمر الدين والدنيا، ومن أفضله: اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت وما أنت أعلم به، مني أنت المقدم، وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت.

ويندب كونه أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم يسلم، وأقله: السلام عليكم، ويشترط وقوعه في حال القعود.

^١ فإنها لا تجب في الثانية بل تبطلها لأن حكم النية منسحب على كل الركعات.

^٢ أي: على طرف المسبحة، وهذه الكيفية يسميها بعض الحُساب ثلاثة وخمسين وأكثر الحساب يسميها تسعة وخمسين، ووجه الأول أن الإبهام والمسبحة فيها خمس عقد وكل عقدة بعشرة فذلك خمسون والأصابع المقبوضة ثلاثة فذلك ثلاثة وخمسون، والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الأصابع المقبوضة تسعة بالنظر لعقدها لأن في كل أصبع ثلاث عقد فالخلاف إنما هو في المقبوضة هل هو ثلاثة أو تسعة.

وأكمّله: السلام عليكم ورحمة الله، ملتفتاً عن يمينه حتى يُرى خده الأيمن، ينوي به الخروج من الصلاة^١، والسلام على من عن يمينه من الملائكة ومسلمي إنس وجن، ثم أخرى عن يساره كذلك، حتى يُرى خده الأيسر، ينوي بها السلام على من عن يساره منهم، والمأموم ينوي الرد على الإمام بالأولى إن كان عن يساره، وبالثانية إن كان عن يمينه، ويتخير إن كان خلفه.

ويندب أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمي إمامه، فإن قام المسبوق بعد التسليمة الأولى جاز، أو قبلها بطلت صلاته إن لم ينو المفارقة^٢.

ولو مكث المسبوق بعد سلام إمامه وأطال جاز إن كان موضع تشهده، لكن يكره، وإلا بطلت إن تعمد^٣، ولغير المسبوق بعد سلام الإمام إطالة الجلوس للدعاء، ثم يسلم متى شاء^٤، ولو اقتصر الإمام على تسليمه سلم المأموم ننتين^٥.

ويندب ذكر الله تعالى والدعاء سرّاً عقب الصلاة^٦، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أوله وآخره^٧. ويلتفت الإمام للذكر والدعاء فيجعل يمينه إليهم ويساره إلى القبلة. ويفارق الإمام مصلاه عقب فراغه إن لم يكن ثمّ نساء، ويمكث المأموم حتى يقوم الإمام. ومن أراد نفلاً بعد فرضه ندب الفصل بكلام أو انتقال وهو أفضل، وفي بيته أفضل^٨.

^١ والمعتمد أن نية الخروج من الصلاة ليست ركناً من الأركان.

^٢ لأن القدوة لم تنقطع بعد ولو قام ناسياً أو جاهلاً بالتحريم عاد بعد التذكر أو العلم.

^٣ أي: إذا لم يكن الجلوس موضع تشهده، وأطال الجلوس عمداً بطلت صلاته لما في ذلك الإتيان بفعل ليس من الصلاة ولتأخير الفرض عن وقته وهو القيام إلى إتمام صلاته.

^٤ لأن الجلوس محسوب من صلاته وقد انقطعت القدوة.

^٥ وهذا إذا لم يعرض له ما يمنع التسليمة الثانية كعروض حدث وخروج وقت الجمعة وخرق خف وانكشاف عورة.

^٦ وقال الإمام الشافعي في الأم: أختار للإمام والمأموم أن يذكر الله بعد السلام من الصلاة ويخافتا الذكر إلا أن يكون إماماً يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه ثم يسر.

قال ابن حجر: لا يفوت الذكر بطول الفصل ولا بالراتبة وإنما الفائت كماله فقط.

^٧ أي أول الدعاء وآخره يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم.

فإن كان في الصبح فالسنة أن يقنت في اعتدال الركعة الثانية فيقول: اللهم اهديني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، تباركت ربنا وتعاليت، فلك الحمد على ما قضيت، أستغفرك وأتوب إليك. ولو زاد: ولا يعز من عاديت فحسن. فإن كان إماماً أتى بلفظ الجمع: اللهم اهدنا إلى آخره. ولا تتعين هذه الكلمات، فيحصل بكل دعاء وثناء، وبآية فيها دعاء كآخر البقرة، ولكن هذه الكلمات أفضل، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم. ويندب رفع يديه^٢ دون مسح وجهه أو صدره. ويجهر به الإمام، فيؤمن مأموماً يسمعه للدعاء، ويشارك في الثناء^٣، وإن لم يسمعه قنت، والمنفرد يسر به. وإن نزل بالمسلمين نازلة قنتوا في جميع الصلوات^٤.

باب ما يُفسد الصلاة، وما يُكره فيها، وما يجب

متى نطق بلا عذر بحرفين^٦ أو بحرف مفهم^٧ مثل: (ق) من الوقاية، و(ل) من الولاية بطلت صلاته. والضحك والبكاء والأنين والتنحنح^٨ والنفخ^٩ والتأوه ونحوها يبطل الصلاة إن بان حرفان، فإن كان عذر: بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك^١ أو سعال أو تكلم ناسياً^٢ أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر عرفاً^٣ أبطل، وإن قل فلا.

^١ يستثنى نفل يوم الجمعة قبلها، وإنما اختصت بالأفضلية في المسجد لأنه يسن للمصلي يوم الجمعة التكبير، وركعتا الطواف، وركعتا الإحرام حيث كان في الميقات مسجد.
^٢ قال في المغني المحتاج: قال العلماء: وهكذا السنة لكل من دعا لرفع البلاء أن يجعل ظهر كفه إلى السماء وإذا سأل شيئاً عكس ذلك.

^٣ يقول المأموم مثل ما يقول الإمام من قوله: "إنك تقضي.." إلى قوله: "ما قضيت".

^٤ ويتجه أن يقال إن كان ضرره متعدداً كأسر العالم والشجاع ونحوهما قنتوا وإلا فلا.

^٥ الفساد شرعاً: هو خروج العبادة عن كونها عبادة.

^٦ لأن أقل ما ينبي عليه الكلام حرفان للابتداء والوقف.

^٧ أي: مفيد المعنى.

^٨ اختار الإمام السبكي عدم بطلان الصلاة.

^٩ إما من الفم أو الأنف.

ولو علم التحريم وجهل كونه مبطلاً^٤، أو قال من خوف النار: (آه) بطلت.
ولو تعذرت الفاتحة إلا بالتنحنح تنحح لها وإن بان حرفان^٥، وإن تعذر الجهر بها لا به تركه وأسرَّ بها^٦،
ولا يتنحح له.
ولو رأى أعمى يقع في بئر ونحوه وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره، وتبطل صلاته^٧.
ولا تبطل الصلاة بالذكر، وتبطل بالدعاء خطاباً: كـ(رحمك الله)، و(عليك السلام)^٨، لا غيبة
كـ(رحم الله زيداً)^٩.
ولو نابه شيء في الصلاة سبح الرجل، وشفقت المرأة بطن اليمنى على ظهر اليسرى لا بطناً لبطن.
ولو تكلم بنظم القرآن كـ: (يا يحيى خذ الكتاب) وقصد إعلامه فقط أو أطلق بطلت^{١٠}، أو تلاوة فقط
أو تلاوة وإعلاماً فلا^{١١}.

^١ أو بكاء.

^٢ أي: ناسياً أنه في الصلاة.

^٣ بأن زاد على ست كلمات، وصحح السبكي أن الكلام الكثير ناسياً لا يبطل الصلاة لقصة ذي
اليدين.

^٤ بطلت، لأنه لما علم التحريم فحقه أن ينكف عنه فارتكابه أورد له بطلان الصلاة مع العصيان.

^٥ لأنه معذور لتوقف الركن عليه، ومثل الفاتحة التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم،
والتسليمية الأولى.

فرع: لو تنحح الإمام فظهر منه حرفان لم تجب مفارقتها لأن الأصل بقاء صلاته حملاً على أنه معذور فيه.

^٦ قال الإسنوي: المتحج جواز التنحح للجهر بأذكار الانتقالات عند الحاجة إلى سماع المأمومين.

^٧ هذا إن نطق بحرفين أو بحرف مفهم لأن الصلاة وقتها موسع وحفظ الروح واجب مضيق ولا إثم عليه
في إبطائها.

^٨ لأنه بمعنى كلام الناس.

^٩ لأنه دعاء محض.

^{١٠} في الحالين: في حال قصده الإعلام فقط لأنه صار من كلام الناس، وفي حال عدم قصده لهما صار
أشبه بكلام الناس، وهذا التفصيل يجزئ في الفتح على الإمام بالقرآن والجهر بالتكبير أو التسميع.

وتبطل بوصول عين وإن قلّت إلى جوفه عمدًا، وكذا سهوًا أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفًا، لا إن قلّت.

وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمدًا لا سهوًا، لا بقولي عمدًا كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلّهما.

وتبطل بزيادة فعل ولو سهوًا من غير جنس الصلاة إن كثر متواليًا^٢ كثلاث خطوات^٣ أو ضربات متواليات، لا إن قل كخطوتين أو كثر وتفرق بحيث يُعدّ الثاني منقطعًا عن الأول، فإن فحش كوثبة^٤ بطلت، ولا تضره حركات خفيفة كحك بأصابعه، وإدارة سبحة في يده، ولا سكوت طويل، وإشارة مفهومة من أحرص^٥.

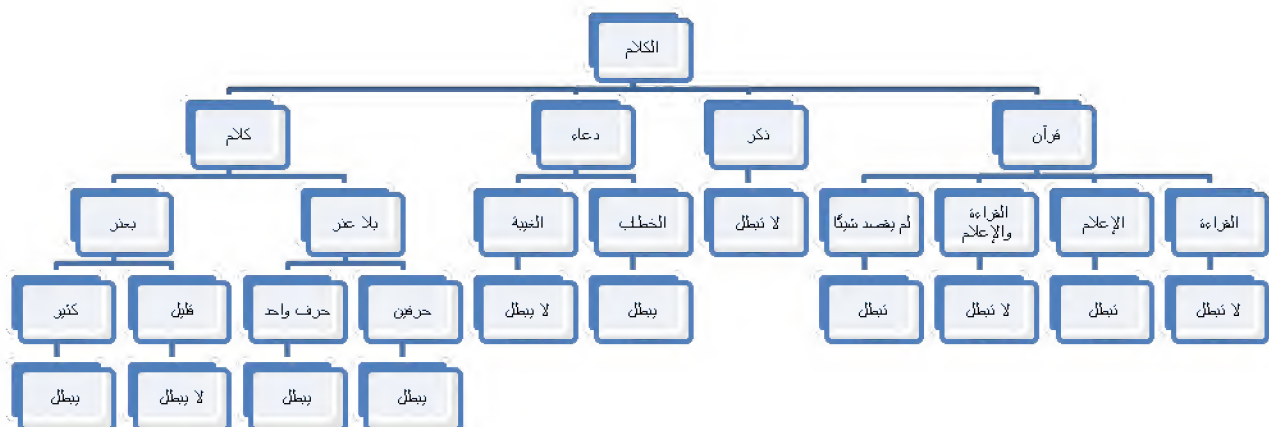
^١ لأنه في الصورة يقرأ قرآنًا وهو من أجزاء الصلاة وفي الثانية قياسًا على التسبيح بقصد التنبيه فلا يضر. ^٢ وأما إن كان من جنس الصلاة فيبطل عمدته لا سهوه، وأما إن قل أو كثر لكن لم يكن متواليًا فلا يبطل عمدته ولا سهوه.

^٣ وهي نقل القدم الواحدة فإن نقل الأخرى عدت حركة ثانية، أما إذا حرّك ذراعه وردها فتعتبر حركة واحدة.

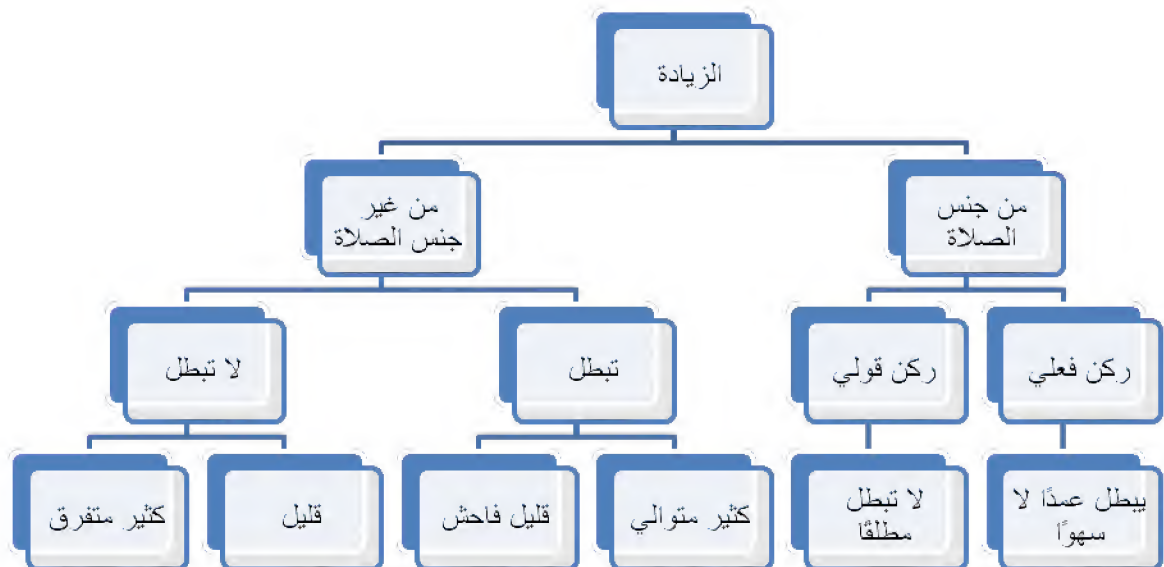
^٤ وهي الانتقال في حال الصلاة برفع قدميه من الأرض، ثم يقفز بهما بشدة إلى مكان آخر. ويستثنى من الفعل القليل أي: من عدم البطالان به الفعل بقصد اللعب فتبطل به الصلاة ولو كان قليلًا.

^٥ لأنهما لا تعد كلامًا وليست بفعل كثير حتى يحكم عليه بالبطالان.

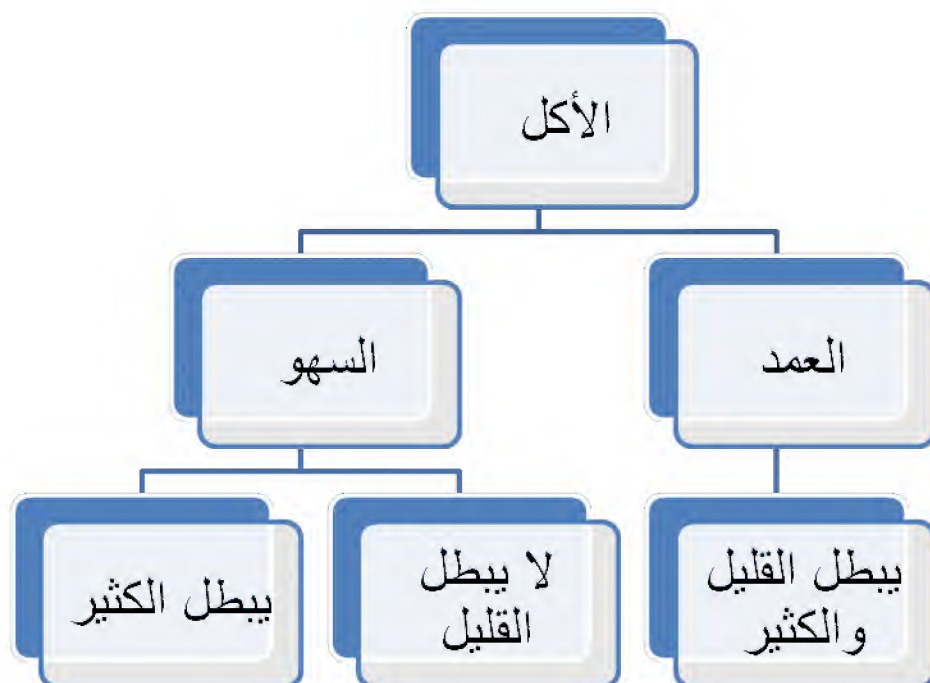
مخططات مبطلات الصلاة (الكلام):



الزيادة في الصلاة:



الأكل في الصلاة:



[مكروهات الصلاة]

وتكره وهو يدافع الأخبثين^١، وبحضرة طعام أو شراب يتوق إليه^٢، إلا أن يخشى خروج الوقت. ويكره تشبيك أصابعه، والالتفات لغير حاجة، ورفع بصره إلى السماء^٣، والنظر إلى ما يلهيه، وكف ثوبه وشعره ووضعه تحت عمامته^٤، ومسح الغبار عن جبهته، والتثاؤب فإن غلبه وضع يده على فمه، والمبالغة في خفض الرأس في الركوع، ووضع يده على خاصرته، والبصاق قبل وجهه ويمينه بل عن يساره في ثوبه أو تحت قدمه.

وللصلاة شروط وأركان وأبغاض وسنن:

فشروطها ثمانية: طهارة الحدث، والنجس، وستر العورة، واستقبال القبلة، واجتناب المناهي المذكورة وهي الكلام، والأكل، والفعل الكثير، ومعرفة دخول الوقت ولو ظناً، والعلم بفرضية الصلاة، وبكيفيةها. فمتى أحل بشرط منها بطلت الصلاة مثل أن يسبقه الحدث فيها ولو سهواً، أو تصيبه نجاسة رطبة ولم يُلقِ الثوب، أو يابسة فيلقبها بيده أو كفه^٥، أو تكشف الريح عورته وتبعد السترة، أو يعتقد بعض أفعالها فرضاً وبعضها سنة ولم يميزهما، فلو اعتقد أن جميعها فرض أو بادر بإلقاء الثوب النجس وبنفض اليايسة وستر العورة لم تبطل.

^١ وهما البول والغائط، فالحاقن: مدافع للبول، الحاقب: مدافع للغائط، الحازق: مدافع للريح، الحاقم: مدافع للبول والغائط. يستحب أن يفرغ نفسه من ذلك إذا اتسع الوقت وإن فاتته الجماعة.

^٢ تعبير المصنف بتوقان يفهم أنه إنما يأكل ما ينكسر به التوقان، والذي جرى عليه النووي في شرح مسلم في الأعدار المرخصة في ترك الجماعة أنه يأكل حاجته بكمالها وهو الظاهر، ومحل ذلك إذا اتسع الوقت.

^٣ قال الأذري: والوجه تحريمه على العامد العالم بالنهي المستحضر له.

^٤ والكف هو الجمع ومن ذلك أن يشمر أكمامه، والمعنى في النهي أنه يسجد معه، وأما المرأة فلا تؤمر بنقض صفائرها.

^٥ فيعتبر حاملاً للنجاسة فتبطل صلاته.

وأركانها سبعة عشر: النية، وتكبير الإحرام، والقيام، والفاحة، والركوع، والطمأنينة، والاعتدال، والطمأنينة، والسجود، والطمأنينة، والجلوس بين السجدين، والطمأنينة، والتشهد الأخير، وجلوسه¹، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه، والتسليم الأولى، وترتيبها هكذا.

وأبعضها ستة: التشهد الأول، وجلوسه، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وآله في الأخير، والقنوت، وقيامه.

وما عدا ذلك سنن.

¹ ويتصور سجود السهو لترك الجلوس وحده بأن كان لا يحسن التشهد فيؤمر بالجلوس بقدره فإذا تركه سن له السجود للجلوس.

باب صلاة التطوع^١

أفضل عبادات البدن الصلاة، ونفلها أفضل النفل، وما شرع له الجماعة^٢ وهو العیدان والكسوفان والاستسقاء أفضل مما لا يشرع له الجماعة^٣ وهو ما سوى ذلك، لكن الرواتب^٤ مع الفرائض أفضل من التراويح.

والسنة أن يواظب على رواتب الفرائض، وأكملها: ركعتان قبل الصبح، وأربع قبل الظهر، وأربع بعدها، وأربع قبل العصر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء. والمؤكد من ذلك عشر ركعات: ركعتان قبل الصبح والظهر وبعدها، وبعد المغرب والعشاء. ويندب ركعتان قبل المغرب، والجمعة كالظهر^٥. وما قبل الفريضة وقته وقت الفريضة وتقديمه عليها أدب^٦، وهو بعدها أداء^٧، وما بعدها يدخل وقته بفعلها ويخرج بخروج وقتها.

وأقل الوتر: ركعة، وأكمله: إحدى عشرة^١، ويسلم من كل ركعتين، وأدنى الكمال: ثلاث بسلامين، يقرأ في الأولى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿قُلْ

^١ ويرادفه النفل والسنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن.

^٢ ومعنى تشريع الجماعة طلبها على وجه السنة فلا ينافي أنها جائزة في غير ما ذكر.

^٣ لأنها أشبهت الفرائض يسن لها الجماعة.

^٤ سواء كانت مؤكدة أو غير مؤكدة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الرواتب ولم يواظب على التراويح. والرواتب هي التي تكون مع الفرائض.

^٥ فيسن قبلها أربع وبعدها أربع، وإذا فاتت سنتها البعدية حتى خرج الوقت فلا تقضى لأن الجمعة لا تقضى فكذا سنتها. وقد ورد عن ابن مسعود موقوفاً أنه كان يصلي قبل وبعد الجمعة أربعاً.

^٦ أي: مستحب.

^٧ يصح أن يجمع السنة القبلية مع البعدية في إحرام، وهذا قول الرملي.

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ والمعوذتين، وله وصل الثلاث والإحدى عشرة بتسليمة، ويجوز بتشهد وبتشهدين في الأخيرة والتي قبلها، وبتشهدين أفضل^٢، فإن زاد على تشهدين بطلت صلاته، والأفضل تقديمه عقيب سنة العشاء إلا أن يكون له تجمد فالأفضل تأخيرها ليوتر بعده، ولو أوتر ثم أراد تجمداً صلى مثنى مثنى ولا يعيده، ولا يحتاج إلى نقضه بركعة قبل التهجد^٣، ويندب أن لا يعتمد بعده صلاة^٤.

ويندب التراويح، وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة، ويسلم من كل ركعتين فلو صلى أربعاً بتسليمة لم تصح، ويوتر بعدها جماعة إلا لمن يتهجد فيؤخره، ويقنت في الأخيرة في النصف الأخير^٥ بقنوت الصبح، ثم يزيد: اللهم إنا نستعينك إلى آخره.

ووقت الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر.

ويصلي الضحى، وأقلها: ركعتان، وأكملها: ثمان، وأكثرها: اثنتا عشرة^٦، ويسلم من كل ركعتين، ووقتها: من ارتفاع الشمس إلى الزوال^٧.

وكل نفل مؤقت كالعيد، والضحى، والوتر، ورواتب الفرائض إذا فات ندب قضاؤه أبداً^٨، وإن فعل لعارض كالكسوف، والاستسقاء، والتحية، والاستخارة لم يقض^٩.

^١ فلو زاد عليه لم يصح وتره، قال السبكي: أنا أقطع بجواز الوتر بها -أي: بثلاثة عشرة- وبصحته لكن أحب الاختصار على إحدى عشرة فأقل لأن ذلك غالب فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

^٢ فإن وصلها فالأفضل أن يصلها بتشهد واحد حتى لا تشبه صلاة المغرب للنهي عن ذلك وهو المعتمد.

^٣ أي: يأتي بركعة مفردة تشفعه فيخرج عن كونه وترًا فيوتر ثانياً كما فعله ابن عمر رضي الله عنهما للنهي عن وترين في ليلة.

^٤ قال النووي في المجموع عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى ركعتين بعد الوتر: وهذا الحديث محمول على أنه صلى ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز، أي جواز الصلاة بعده، قال: وقد رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة ركعتين بعد الوتر جالساً ويعتقد ذلك ويدعو الناس إليه وهذه جهالة وغباوة. انتهى من كلام الجوجري.

^٥ اختيار النووي أن القنوت في كل السنة.

^٦ المعتمد أن أكثرها ثمان ركعات.

^٧ ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار.

^٨ لا يتقيد بيومه أو ليلته.

والنفل في الليل متأكد وإن قل، والنفل المطلق في الليل أفضل من المطلق في النهار، وأفضله: السدس الرابع والخامس إن قسمه أسداساً، فإن قسمه نصفين فأفضله الأخير، أو أثلاثاً فالأوسط^٢. ويكره قيام كل الليل دائماً^٣.

ويندب افتتاح التهجد بركعتين خفيفتين، وينوي التهجد عند نومه، ولا يعتاد منه إلا ما يمكنه الدوام عليه بلا ضرر، ويسلم من كل ركعتين، فإن جمع ركعات بتسليمة^٤، أو تطوع بركعة جاز^٥، وله التشهد في كل ركعتين^٦ أو ثلاث^٧ أو أربع وإن كثرت الشهادات، وله أن يقتصر على تشهد واحد في الأخيرة، ولا يجوز في كل ركعة^٨، وإذا نوى عددًا فله الزيادة والنقص بشرط أن يغير النية قبلهما^٩، فلو نوى أربعاً فسلم من ركعتين بنية النقص جاز، أو بلا نية عمدًا بطلت، أو سهواً أتم أربعاً وسجد للسهو. ويندب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحيته كلما دخل وإن كثر دخوله في ساعة، وتفتوت بالقعود^{١٠}، ولو نوى ركعتين مطلقاً أو مندورة أو راتبة أو فريضة فقط أو الفرض والتحية حصلاً^{١١}. وإذا دخل الإمام في المكتوبة أو شرع المؤذن في الإقامة كره افتتاح كل نفل: التحية والرواتب وغيرهما.

^١ فإن هذه الصلوات إنما تفعل لأجل السبب العارض لها ولم يكن لها وقت محدود فهذا النفل إذا فات لم يقض.

^٢ لأن الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل.

^٣ أما قيام لا يضره ولو في ليال كاملة فلا يكره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل.

^٤ أي: ركعات متعددة ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو أكثر من ذلك بتسليمة.

^٥ أي: اقتصر على ركعة واحدة قياساً على الوتر في النفل المطلق.

^٦ أي: من غير سلام.

^٧ أو التشهد في كل ثلاث ركعات.

^٨ أي: لا يجوز التشهد في كل ركعة من غير سلام، لأنه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد.

^٩ أي: قبل فعل الزيادة أو النقص.

^{١٠} عمدًا مع طول الفصل، أما تركها سهواً مع قصر الفصل أو جهلاً كذلك فلا.

^{١١} ولا يضر الاشتراك في النية لأن التحية تحصل بغير قصد، لأن الغرض شغل البقعة بصلاة، ولكن لا تؤدي بصلاة جنازة ولا بركعة ولا بسجدة تلاوة وشكر.

والنفل في بيته أفضل من المسجد، ويكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة.
وصلاة الرغائب^١ في رجب، وصلاة نصف شعبان^٢ بدعتان مكروهتان.

باب سجود السهو

له سببان: ترك مأمور به، وارتكاب منهي عنه.
فإن ترك ركناً واشتغل بما بعده ثم ذكره تداركه وأتى بما بعده وسجد للسهو^٣، ولو ترك بعضاً ولو عمداً سجد للسهو، ولو ترك غيرهما^٤ لم يسجد.
وإن ارتكب منهيًا: فإن لم يبطل عمده الصلاة لم يسجد، وإن أبطل^٥ سجد لسهوه إن لم يبطل سهوه أيضاً^٦.

^١ وهي ثنتا عشرة ركعة تفعل ليلة أول جمعة من شهر رجب بين المغرب والعشاء.

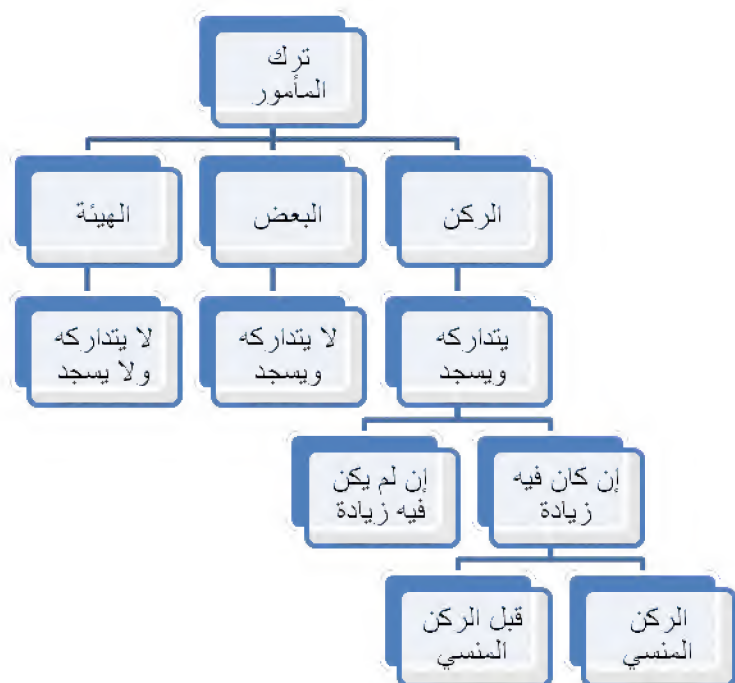
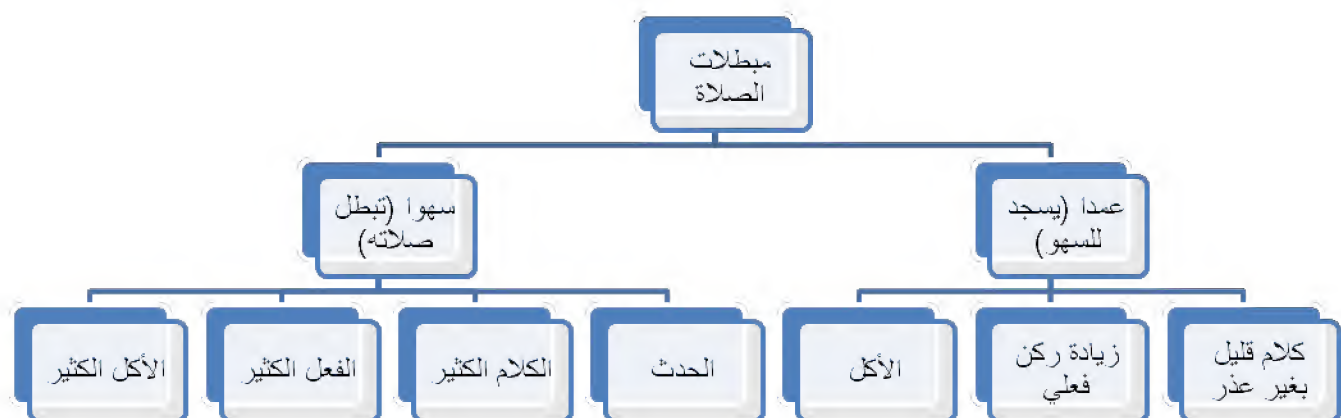
^٢ والصلاة في نصف شعبان هي مائة ركعة تفعل، وصلاة ركعتين عقب قراءة سورة يس ثلاث مرات.
فرع: تسن صلاة التساييح وهي أربع ركعات يقول فيها ٣٠٠ مرة: "سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر".

^٣ إن كانت هناك زيادة كأن سجد قبل ركوعه سهوًا ثم تذكر، فإنه يقوم ويركع ويسجد للزيادة، فإن لم تكن زيادة كأن ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكر قبل السلام فإنه يأتي بالمتروك ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة.

^٤ وهي الهيئات.

^٥ وإن أبطل عمده كقليل كلام وزيادة ركعة.

^٦ فإن أبطل سهوه كالحديث والكلام الكثير والفعل الكثير بطلت صلاته وبالتالي لا سجود عليه.



ويستثنى مما لا يبطل عمده^١: ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فإنه يسجد لسهوه ولا يبطل عمده^٢.

والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركنان قصيران^٣ تبطل الصلاة بإطالتهما عمداً، فإن طولهما سهواً سجد.

ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه حرم العود إليه، فإن عاد عمداً بطلت أو سهواً أو جاهلاً سجد، ويلزمه القيام إذا ذكره^٤. وإن عاد قبله لم يسجد إن لم يكن إلى القيام أقرب، وإلا فيسجد. ولو نهض عامداً ثم عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب بطلت^٥، وإلا فلا.

والقنوت كالشاهد، ووضع الجبهة بالأرض كالانتصاب^٦. ولو نهض الإمام لم يجز للمأموم القعود له إلا أن ينوي مفارقتها، فلو انتصب مع الإمام فعاد الإمام إليه حرمت موافقته، بل يفارقه أو ينتظره قائماً، فإن وافقه عمداً بطلت. ولو قعد الإمام وقام المأموم سهواً لزمه العود لموافقة إمامه^٧.

^١ أي: ولا يسجد لسهوه، لأن القاعدة: أن ما يبطل عمده من الأفعال يسجد لسهوه وما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه.

^٢ عمده لا يبطل الصلاة فلا يسجد للسهو: ١. زيادة ركن قولي، ٢. العمل القليل المتفرق، ٣. كلام قليل بعذر.

^٣ اختار الإمام النووي أنه لا توجد أركان قصيرة وكلها أركان طويلة ومقصودة.

^٤ أي: تذكر أنه في الصلاة أو علم بالتحريم فإنه يلزمه ترك الجلوس والعود إلى القيام.

^٥ لأنه زاد فيها عامداً شيئاً.

^٦ أي: فكما أنه لا يعود للتشهد إن انتصب لا يعود إلى القنوت إذا وضع جبهته جاز له العود إلى القنوت ويسجد للسهو إن كان إلى السجود أقرب وإن لم يكن أقرب إلى السجود فلا يسجد.

^٧ فإن لم يعد بطلت، وأما إذا كان عامداً فيسن له العود فالتشهد تجب فيه الموافقة تركاً مطلقاً وفعلاً إذا كان ساهياً، والقنوت لا تجب فيه الموافقة فيه لا فعلاً ولا تركاً.

ولو شك هل سها أو هل زاد ركناً أو هل ارتكب منهياً لم يسجد^١، أو هل ترك بعضاً معيناً أو هل سجد للسهو أو هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على أنه لم يفعله ويسجد^٢، لكن إن زال شكه قبل السلام يسجد أيضاً لما صلاه متردداً واحتمل أنه زائد، وإن وجب فعله على كل حال لم يسجد، مثاله: شك في الثالثة أهى ثلاثة أم رابعة فتذكر فيها لم يسجد، أو بعد قيامه للرابعة سجد^٣.

وسجود السهو وإن تعددت أسبابه سجدتان.

ولو سجد المسبوق مع إمامه أعاده في آخر صلاته^٤، وإن سها خلف الإمام لم يسجد، فإن سها^٥ قبل الاقتداء به^٦ أو بعد سلام الإمام سجد.

ولو سها الإمام ولو قبل الاقتداء به^٧ وجب متابعتة في السجود، فإن لم يتابع بطلت صلاته، فإن ترك الإمام سجد المأموم.

ولو نسي المسبوق فسلم مع الإمام ثم ذكر تداركاً وسجد للسهو.

وسجود السهو سنة، ومحله قبل السلام، سواء سها بزيادة أو نقص، فإن سلم قبله عمداً مطلقاً أو سهواً وطال الفصل فات، وإن قصر وأراد السجود سجد وكان عائداً إلى الصلاة فيعيد السلام^٨.

وفارق ما إذا ما قام ناسياً بأنه في صورة النسيان فعله لاغ غير معتد به فكأنه لم يفعل شيئاً، فلذلك وجب عليه العود على ما تقدم، بخلافه في صورة العمد فإن فعله معتد به وقد انتقل من فرض وهو المتابعة إلى فرض وهو الانتصاب للركعة الثالثة فيخير بينهما.

وفارق ما إذا ما قام ناسياً بأنه في صورة النسيان فعله لاغ غير معتد به فكأنه لم بفعل شيئاً، فلذلك وجب عليه العود على ما تقدم بخلافه في صورة العمد فإن فعله معتد به وقد انتقل من فرض وهو المتابعة إلى فرض وهو الانتصاب للركعة الثالثة فيخير بينهما.

^١ لأن الأصل عدم ذلك.

^٢ هذا إذا استمر على الشك حتى قام في الرابعة على صورتها.

^٣ لأن ما فعله قبل التذكر كان محتملاً للزيادة.

^٤ لأن محل السجود آخر الصلاة وسجوده مع الإمام كان للمتابعة.

^٥ أي: المأموم.

^٦ أي: بالإمام.

^٧ فإن سهوه يلحق المأموم قبل الاقتداء وبعده كما يحمل الإمام سهوه.

(فصل في سجود التلاوة والشكر)

سجود التلاوة سنة للقارئ والمستمع^٢ والسامع^٣، ويسجد المصلي المنفرد والإمام لقراءة نفسه، فإن سجدا لقراءة غيرهما بطلت صلاحتهما، ويسجد المأموم لقراءة إمامه معه، فلو سجد لقراءة نفسه أو غير إمامه أو سجد دونه أو تخلف عنه بطلت.^٤

^١ فلو أحدث حينئذ بطلت صلاته لأنه بالسجود تبين أنه في الصلاة فيعيد السلام لأن سلامه الأول لغى.

^٢ هو القاصد لسماع القراءة.

^٣ هو الذي حصل له السمع من غير قصد وهذا في غير الصلاة.

^٤

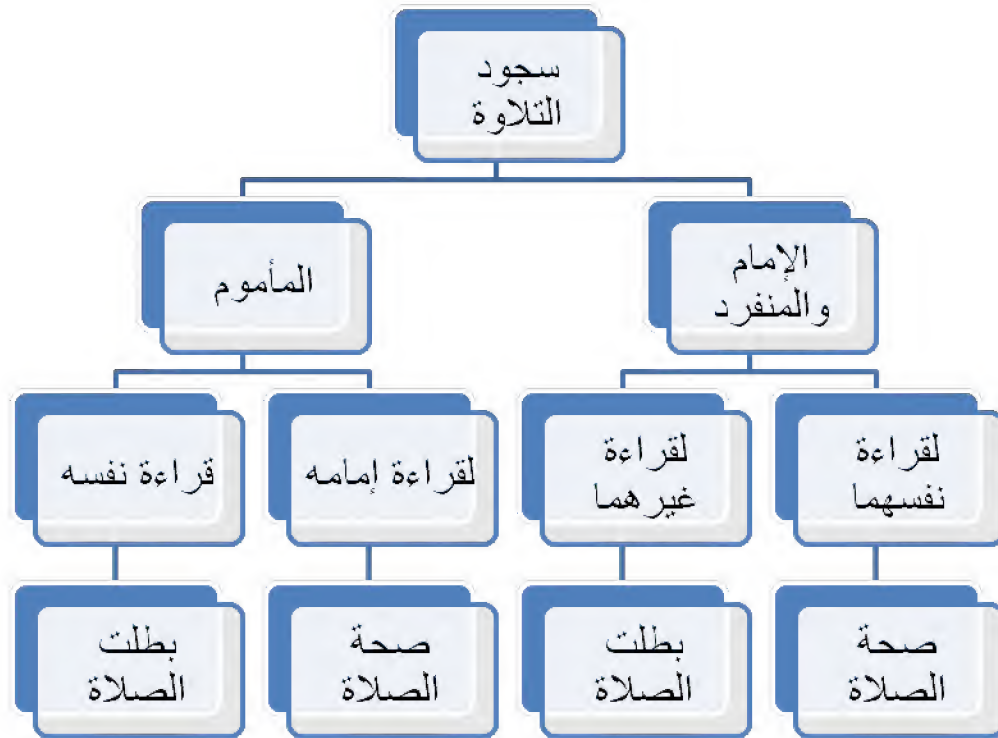
وهو أربع عشرة سجدة، منها ثنتان في الحج، وليس منها سجدة ﴿ص﴾ بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة، ويبطل تعمدتها الصلاة.

وإذا سجد في الصلاة كبر للسجود والرفع ندباً، ويجب أن ينتصب قائماً^١، ويندب أن يقرأ شيئاً ثم يركع. وفي غير الصلاة تجب تكبيرة الإحرام والسلام^٢، وتندب تكبيرة للسجود والرفع، لا التشهد.

وإن أحر السجود^٣ وقصر الفصل سجد، وإلا لم يقض.

ولو كرر آية في مجلس أو ركعة ولم يسجد للأولى كفته سجدة^٤.

ويندب لمن قرأ في الصلاة وغيرها آية رحمة أن يسأل الله الرحمة، أو آية عذاب أن يتعوذ منه.



^١ ولا يسن جلوس استراحة عقب قيامه من سجود التلاوة حيث ينتصب قائماً.

^٢ مع نية سجود التلاوة والسلام، وإذا كان قائماً كبير من قيام وإن كان قاعداً كبير من قعود.

^٣ عن وقت قراءة الآية.

^٤ فإن سجد للأولى سجد لما بعدها، لتجدد السبب بعد توفية حكم السبب الأول.

ولمن تجدد له نعمة ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة ومنه رؤية مبتلى بمعصية أو مرض أن يسجد شكرًا لله تعالى، ويخفيها إلا لفاسق فيظهرها ليرتدع إن لم يخف ضررًا. وهي^١ كسجدة التلاوة خارج الصلاة، وتبطل بفعلها الصلاة.

ولو خضع فتقرب لله بسجدة منفردة بلا سبب حرم.
وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل في القبلة والطهارة والستارة.

باب صلاة الجماعة

هي فرض كفاية في حق الرجال^٢ المقيمين في المكتوبات الخمس المؤديات بحيث يظهر الشعار، وتسني للنساء^١ والمسافرين، وللمقضية خلف مثلها^٢، لا خلف مؤداة ومقضية غيرها^٣، وهي في الجمعة فرض عين، وأكد الجماعات: الصبح، ثم العشاء، ثم العصر.

^١ أي: سجدة الشكر في الأركان والشروط.

^٢ قال الشافعي: ويؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها.

وأقلها: إمام ومأموم، وهي للرجال في المساجد أفضل^٤، وأكثرها جماعة أفضل، فإن كان بجواره مسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى، إلا أن يكون إمامه مبتدعاً، أو فاسقاً، أو لا يعتقد بعض الأركان، أو يتعطل بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار، فمسجد الجوار أولى.

والنساء في بيوتهن أفضل، ويكره حضور المسجد لمشتهة أو شابة لا غيرهما عند أمن الفتنة. وتسقط الجماعة بالعذر، كمطر أو ثلج يبل الثوب، أو وحل، أو ريح بالليل، أو حر^٥ أو برد شديدين، أو حضور طعام أو شراب يتوق إليه^٦، أو مدافعة حدث، أو خوف على نفس أو مال، أو مرض، أو تمرض من يخاف ضياعه أو كان يأنس به، أو حضور موت قريب أو صديق، أو فوت رفقة ترحل، أو أكل ذي رائحة كريهة، أو ملازمة غريمه وهو معسر.

وشروط الجماعة: أن ينوي المأموم الاقتداء، فإن أهمله انعقدت فرادى، فإن تابع بلا نية بطلت صلاته إن انتظر أفعاله انتظاراً طويلاً^٧، فإن قل أو اتفق فلا^٨. ولو اقتدى^٩ بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته^{١٠}.

^١ ومثلهن في ذلك العبيد فليست في حقهم فرضاً قطعاً ذكره في الكفاية.

^٢ من جنسها كظهر خلف ظهر مقضيتين.

^٣ كظهر خلف عصر فلا تسن في ذلك الجماعة.

^٤ وقليل الجمع في المسجد أفضل من كثيره في البيت، ولو صلى في بيته لصلى جماعة وإذا صلى في المسجد صلى وحده فصلاته في بيته أفضل.

^٥ وإن وجد ظلاً يمشي فيه.

^٦ قال الأصحاب: وليس المراد أنه يستوفي الشبع بل يأكل لقمًا يكسر حدة الجوع إلا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه دفعة واحدة كالسويق واللبن فيشبع الشبع الشرعي.

^٧ بحيث يعد متابعاً له لأنه وقف صلاته على صلاة غيره بلا رابط بينهما.

^٨ أي: وافقت أفعال المأموم أفعال الإمام من غير قصد وبلا انتظار.

^٩ أي: لو اقتدى شخص.

^{١٠} بخلاف ما إذا اقتدى به بعد مفارقتها للإمام فلا تبطل.

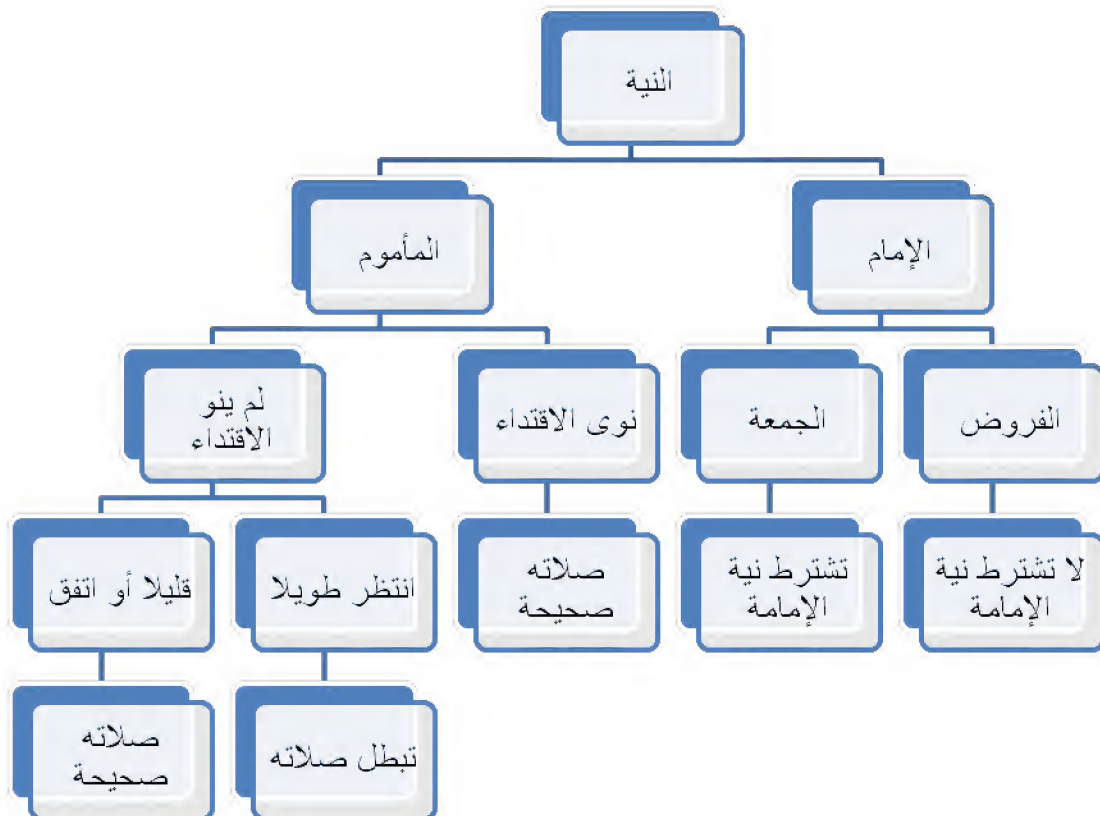
قال القاضي حسين: فيمن صلى منفرداً فاقتدى به جمع ولم يعلم بهم ينال فضيلة الجماعة لأنهم نالوها بسببه.

ولينو الإمام الإمامة^١، فإن أهمله انعقدت فرادى وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة. ويشترط نية الإمامة في الجمعة^٢.

ويندب لقاصد الجماعة المشي بسكينة، ويحافظ على إدراك فضيلة تكبيرة الإحرام، وتحصل بأن يشتغل بالتحريم عقب تحريم الإمام. ولو دخل في نفل فأقيمت الجماعة أتمه إن لم يخش فوات الجماعة^٣، وإلا قطعه. ولو دخل في الفرض منفرداً فأقيمت الجماعة ندب قلبه نفلاً^٤ ركعتين، ثم يقتدي^٥، فإن لم يفعل ونوى الاقتداء في أثناء الصلاة صح وكره^١، ولزمه المتابعة^٢، فإن تمت صلاة المقتدي أولاً انتظر في التشهد أو سلم.

^١ ونية الإمام ليست شرطاً في صحة الجماعة وإنما هي لتحصيل الثواب، لأنه غير مرتبط بمن يصلي خلفه بل هم الذين يرتبطون به وهو لا يتابع أحداً في أفعال صلاته.

^٢ لأن شرط صحتها الجماعة.



^٣ بأن لم يدرك تكبيرة التحريم مع الإمام قبل سلامه.

^٤ أي: مطلقاً.

^٥ بعد تسليمه.

ولو أحرم مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة وأتم منفردًا جاز، لكن يكره بلا عذر^٣.
ولو وجد الإمام راکعًا أحرم منتصبًا ثم كبر للركوع^٤، فإن وقع بعض تكبيرة الإحرام في غير القيام لم تتعقد. فإن وصل إلى حد الركوع المجزئ واطمأن قبل رفع الإمام عن حد الركوع المجزئ حصلت له الركعة، فإن شك هل رفع الإمام عن الحد المجزئ^٥ قبل وصوله إلى الحد المجزئ أو بعده^٦، أو كان الركوع غير محسوب للإمام كمحدث، وكذا من به نجاسة خفية، أو ركوع خامس لم يدرك.
ومتى أدرك الاعتدال فما بعده انتقل معه مكبرًا، ويسبح ويتشهد معه في غير موضعه^٧، ولو أدركه ساجدًا أو متشهدًا سجد أو جلس بلا تكبير^٨، ولو سلم الإمام وهو موضع جلوس المسبوق قام مكبرًا^٩، فإن لم يكن موضعه فلا تكبير^{١٠}.
وإن أدرك الإمام قبل أن يسلم أدرك فضيلة الجماعة^{١١}، وما أدركه فهو أول صلاته وما يأتي به بعد سلام الإمام فهو آخر صلاته؛ فيعيد فيه القنوت.

-
- ^١ لأنه ترك السنة وهي قلب الفريضة نفلا، ولا يجوز فضيلة الجماعة.
^٢ أي: بعد الاقتداء به يتابعه في صلاته ولو خالفت نظم صلاة المأموم كأن كان الإمام في الركوع مثلاً والمأموم في قيام، ترك المأموم نظم صلاته وتابع الإمام واستدرك ما فاتته آخر صلاته.
^٣ وإن كانت الجماعة فرض كفاية، لأنه لا يلزم بالشروع فيه إلا في الجهاد وصلاة الجنازة والحج والعمرة.
^٤ ولو كبر تكبيرة واحدة ونوى بها تكبيرة الإحرام وهو منتصب أجزأته وإلا فلا تتعقد صلاته.
^٥ للراکع.
^٦ أي: بعد وصوله إلى الحد المجزئ للراکع، أو هل اطمأن معه قبل رفعه أم رفع قبل أن يطمئن.
^٧ أي: في غير موضع التشهد للمأموم وذلك للمتابعة.
^٨ عند هويه للسجود وعند التشهد.
^٩ لأن هذا القيام محل للتكبير.
^{١٠} لأنه في غير محله.
^{١١} وإن لم يقعد معه بأن انتهى بسلامه عقب تحرمة.

ويجب متابعة الإمام في الأفعال، وليكن ابتداء فعله متأخرًا عن ابتدائه ومتقدمًا على فراغه^١، ويتابعه في الأقوال أيضًا إلا التأمين فيقارنه فيه، ولو قارنه في تكبيرة الإحرام أو شك هل قرنه لم تنعقد^٢، أو في غيره كره وفاتته فضيلة الجماعة.

وإن سبقه إلى ركن بأن ركع قبله كره^٣، وندب العود إلى متابعتها^٤.

وإن سبقه بركن بأن ركع ورفع ثم مكث حتى رفع الإمام حرم ولم تبطل؛ أو بركنين^٥ عمدًا بطلت^٦؛ أو سهوًا فلا، ولا يعتد بهذه الركعة^٧.

^١ مثال ذلك: إذا ركع الإمام فلا يقارنه المأموم في ابتداء الركوع بل يتأخر عنه وقبل أن يفرغ الإمام من هويه للركوع يلحقه المأموم.

^٢ لأنه حال المقارنة ربط صلاته بصلاة من لم تنعقد صلاته، وشرط صحة الاقتداء أن تنعقد صلاة المقتدى به، وحال الشك لم يتحقق هذا الشرط بيقين.

^٣ قال النووي: قال أصحابنا: يجب على المأموم أن يتابع الإمام ويحرم عليه أن يتقدم بشيء من الأفعال والسبق بالركن لا تبطل به الصلاة عمدًا أو سهوًا لأن فيه مخالفة يسيرة، وما وقع من التعبير بالكراهة في كلام ابن الرفعة فهو محمول على كراهة التحريم أخذًا بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم: [أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ] متفق عليه، وهذا هو اختيار الإمام النووي.

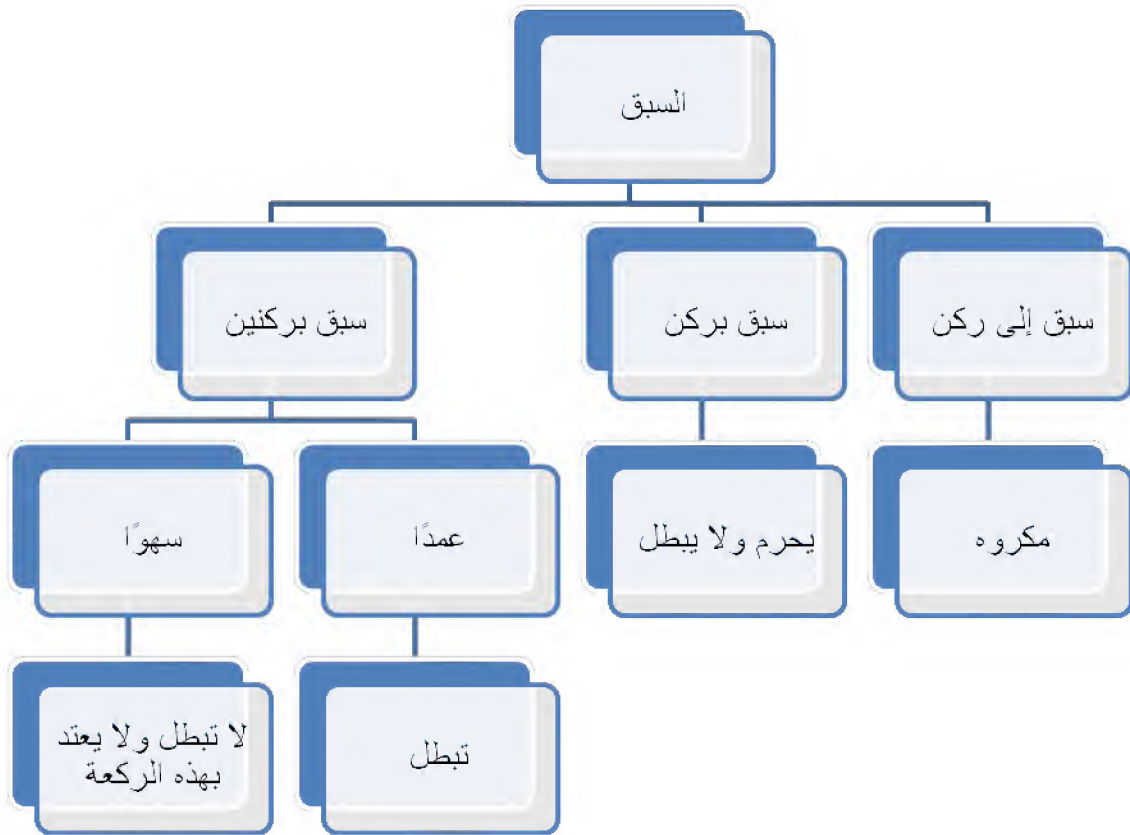
^٤ ليدرك فضيلة متابعة هذا الركن.

^٥ وذلك لا يكون إلا شروعه في الثالث، كأن ركع واعتدل وشرع في الهوي للسجود والإمام قائم في القراءة.

^٦ بشرط العمد والعلم بالتحريم.

^٧ فيأتي بعد سلام إمامه بركعة.

وإن تخلف بركن بلا عذر كره، أو بركنين بطلت، فإن ركع واعتدل والمأموم بعد قائم لم تبطل^١، فإن هوى ليسجد وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه كمل الركنين^٢.
وإن تخلف بعذر كبطء قراءته لعجز لا لوسوسة حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة، ويسعى خلفه^٣ ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان^٤، فإن زاد وافقه فيما هو فيه^٥، ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه^١.



^١ لأنه لم يسبقه بتمام الركنين لأنه لا يزال في الركن الثاني وهو الاعتدال.

^٢ وهذا كله إن تخلف بغير عذر.

^٣ أي: يجري المأموم بعد إتمام فاتحته على نظم صلاته ويلحق الإمام.

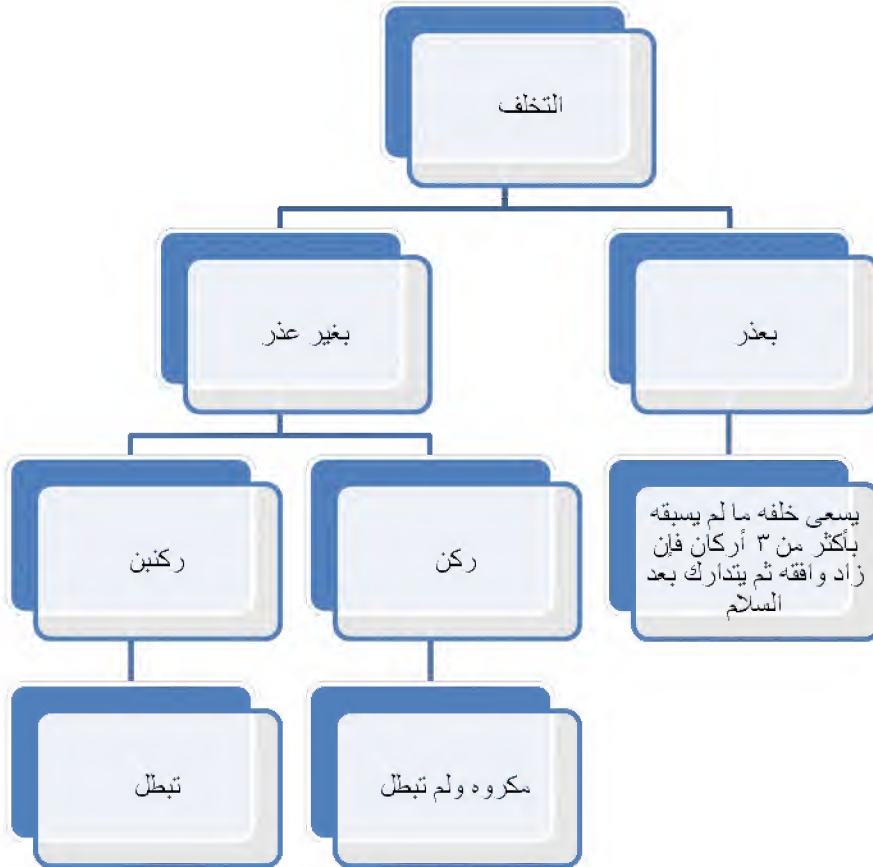
^٤ طويلة فلا يعد منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين، وخالف الإمام النووي واختار بأن الأركان كلها طويلة.

^٥ أي: وافق الإمام كأن استمر في قراءة الفاتحة حتى سجد الإمام السجود الثاني ورفع منه فيوافقه حينئذ في الجلوس للتشهد، أو في القيام للفاتحة وفاتته ركعة ولا يجري على نظمه فإذا جرى على ذلك عامداً علماً بالتحريم بطلت صلاته.

وإذا أحس الإمام بداخل وهو راکع؛ أو في التشهد الأخير ندب انتظاره^٢ بشرط أن يكون قد دخل المسجد، وأن لا يفحش الطول، وأن يقصد الطاعة لا تمييزه وإكرامه (بأن ينتظر الشريف دون الحقير)، ويكره في غير الركوع والتشهد^٣.

ولو كان لمسجد إمام راتب ولم يكن مطروحاً^٤ كره لغيره إقامة الجماعة فيه بغير إذنه، وإن كان مطروحاً أو لا إمام له^٥ لم يكره.

ومن صلى منفرداً أو في جماعة ثم وجد جماعة تصلي ندب أن يعيد معهم بنية الفريضة، وتقع نفلاً^١.



^٢ لله تعالى إعانة على إدراك الركعة أو الجماعة.

^٣ لأنه لا فائدة فيه.

^٤ أي: لم يكن في مرهم.

^٥ أو أذن الإمام.

ويندب للإمام التخفيف، فإن علم رضى محصورين بالتطويل ندب حينئذ^٢.
ويندب تلقين^٣ إمامه إن وقفت قراءته، وإن نسي ذكرًا جهر به المأموم ليسمعه؛ أو فعلاً سبّح، فإن تذكره الإمام عمل به، وإن لم يتذكره لم يجز العمل بقول المأمومين ولا غيرهم^٤ وإن كثروا^٥.
وإن ترك فرضاً وجب فراقه^٦؛ أو سنة لا تفعل إلا بتخلف فاحش كتشهد^٧ حرم فعلها، فإن فعلها بطلت صلاته، وله فراقه ليفعلها، فإن أمكنت قريباً كجلسة الاستراحة فعلها^٨.
ومتى قطع الإمام صلاته بحدث أو غيره فله استخلاف من يتمها^٩ بشرط صلاحيته لأمامة هذه الصلاة، فإن فعلوا ركنًا قبل الاستخلاف امتنع الاستخلاف^{١٠}.

^١ وقد وقع الخلاف بين العلماء في أن الفرض هو الأولى أو الثانية واعتمدوا أن الأولى هي الفرض فلما نوى الفرض في الأولى سقط الطلب عنه وكانت فرضه وحينئذ تبقى الثانية نفلاً ذكره القاضي حسين، واستشكل إمام الحرمين نية الفرض في الثانية فقال: أمره بنية الفرضية مع القطع بأن الصلاة التي يفعلها ليست فريضة محال، واختار أنه ينوي المعيد الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرض، قال النووي في المجموع: وهذا الذي اختاره إمام الحرمين وهو المختار الذي تقتضيه القواعد والأدلة.

^٢ ولو كانوا يؤثرون التطويل ولكن المسجد مطروق لا يطول.

^٣ ولا يلقيه ما دام يتردد فإذا وقف لقننه، وينوي بتلقينه القراءة وحدها أو القراءة مع التلقين، فإن قصد التلقين وحده أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاة الملقن.

^٤ حتى لا يكون مؤتمماً بهم، ولأنه ليس له أن يأتي بشيء في صلاته إلا لمن تيقن أنه منها.

^٥ لكن المعتمد أنهم إذا بلغوا عدد التواتر يجوز العمل بقولهم وفعلهم على خلاف في الفعل دون القول.

^٦ إذا لم يعد إليه ولم تجز متابعتة سواء كان ذلك عمداً أو سهواً.

^٧ أو سجدة التلاوة.

^٨ ومثل جلسة الاستراحة القنوت فإذا تركه الإمام فعله إذا لحقه في السجدة الأولى وجاز إذا لحقه في الثانية.

^٩ سواء كان من المأمومين أو غيرهم.

^{١٠} فشرط الفورية بأن لا يفعل المأمومون بعد قطع الإمام الصلاة ركنًا وهم منفردون فلو فعلوا لم يصح الاستخلاف.

فإن كان الخليفة مأموماً^١ جاز استخلافه مطلقاً^٢، ويراعي المسبوق نظم الإمام^٣، فإذا فرغ منه قام وأشار ليفارقوه أو ينتظروه وهو أفضل، وإن جهل نظم الإمام راقبهم^٤ : فإن هموا بالقيام قام، وإلا قعد. وإن كان الخليفة غير مأموم جاز^٥ في الأولى وفي الثالثة من الرابعة^٦، لا في الثانية والرابعة^٧. ولا تجب نية الاقتداء بالخليفة، بل لهم أن يتموا فرادى. ولو قدم الإمام واحداً والقوم آخر فمقدمهم أولى^٨.

^١ مسبوقاً أو موافقاً.

^٢ مسبوقاً أو موافقاً.

^٣ فيقعد عند قعوده ويقنت عند قنوته، فلو استخلفه في الصبح في ثانيته وهي أولى له قنت فيها وقعد للتشهد.

^٤ أي: نظر جهة يمينه وجهة شماله.

^٥ الاستخلاف.

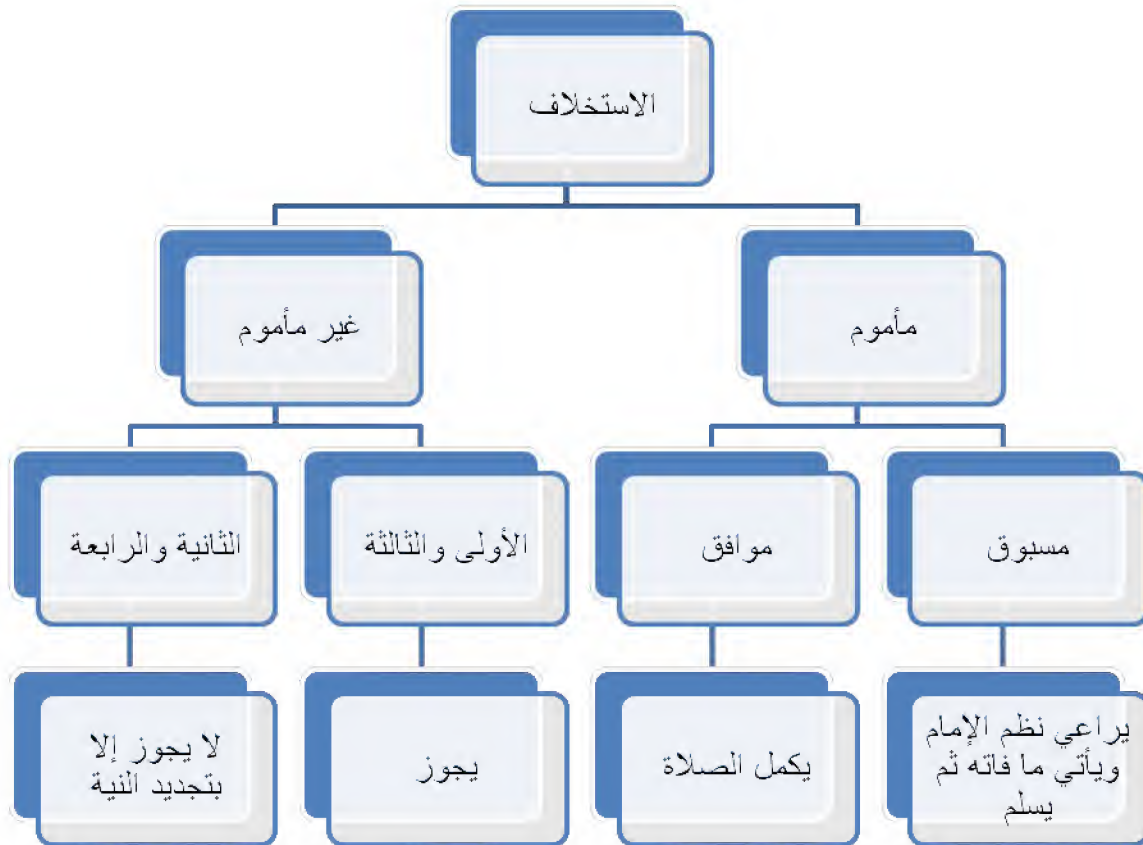
^٦ أي: جاز اقتداء المأمومين من غير تحديد نية الاقتداء بالمستخلف لأنه لا يخالفهم في الترتيب.

^٧ لأنه غير ملتزم بترتيب الإمام وهم ملتزمون به فيقع الخلاف بينه وبينهم هذا إذا لم يجددوا نية الاقتداء به وإلا جاز وتابعوه.

^٨ لأنهم يقدمون من يرغبون بالصلاة خلفه وهو ربما قدم من يكرهونه.

(فصل فيمن هو أولى بالإمامة)

أولى الناس بالإمامة: الأفقه^١، ثم الأقرأ^٢، ثم الأورع^٣، ثم الأقدم هجرة وولده^٤، ثم الأسن في الإسلام^١، ثم النسيب^٢، ثم الأحسن سيرة، ثم الأحسن ذكراً^٣، ثم الأنظف بدناً وثوباً، ثم الأحسن صوتاً، ثم الأحسن صورة.



^١ أي: في باب الصلاة وإن لم يحفظ من القرآن إلا الفاتحة، لتقدمه صلى الله عليه وسلم أبابكر في الصلاة على غيره مع وجود من هو أحفظ منه للقرآن، وأما خبر مسلم: "إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم" أجاب عنه الشافعي بأن الصدر الأول كانوا يتفقون مع القراءة فلا يوجد قارئ إلا وهو فقيه، وأما حديث: "فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة" فإنه قد علم أن المراد في الخبر الأفقه في القرآن، فإن استووا في القرآن فقد استووا في الفقه، فإذا زاد أحدهم بفقه السنة فهو أحق.

^٢ أي: الأكثر قرأناً الأحفظ.

^٣ والورع هو اجتناب الشبهات خوفاً من الله تعالى.

^٤ أي: ولده بعده.

فمضى وجد واحد من هؤلاء قدم، وإن اجتمعوا أو بعضهم رتبوا هكذا، فإن استويا وتشاحا أفرع.
وإمام المسجد وساكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأفقه وما بعده^٤، ولهما تقديم من أرادا^٥.
والسلطان الأعظم؛ والأعلى فالأعلى من القضاة والولاة يقدمون على الساكن وإمام المسجد وغيرهما.
ويقدم حاضر وحر وعدل وبالعلى على مسافر وعبد وفاسق وصبي وإن كانوا أفقه، والبصير والأعمى سواء.
ويكره أن يؤم قومًا يكرهه أكثرهم^٦ بسبب شرعي^٧.
ولا يجوز الاقتداء بكافر، ولا مجنون، ولا محدث^٨، ولا ذي نجاسة^٩ ولا رجل بامرأة، ولا من يحفظ الفاتحة
بمن يخل بحرف منها، أو بأخرس أو أرت^{١٠} أو أثلغ^{١١}. فإن ظهر بعد الصلاة أن إمامه واحد من هؤلاء
لزمه الإعادة إلا إذا كان عليه نجاسة خفية^{١٢}؛ أو كان محدثًا في غير الجمعة؛ أو فيها وهو زائد على
الأربعين، فإن كملت به الأربعون وجبت الإعادة^{١٣}.
ويصح فرض خلف نفل، وصبح خلف ظهر، وقائم خلف قاعد، وأداء خلف قضاء، وبالعكس.

^١ هو الذي مضى عليه عمر أطول وهو مسلم.

^٢ أي: من له نسب أشرف من نسب غيره.

^٣ حسن السيرة هو حسن الذكر.

^٤ ويقدم المعير على المستعير، لأنه مالك للمنفعة ويرد المستعير في كل وقت.

^٥ ممن يصلح للإمامة وإن كان غيره أصلح منه.

^٦ أما إذا كرهه أقلهم فلا كراهة إذ لا يخلو أحد عن يكرهه، وكذا إذا كرهه نصفهم، أما إذا لم يكن
ذلك الكره بسبب شرعي فاللوم على من كرهه، قال في التحرير: ولعل هذه الكراهة للتحريم.

^٧ كظلم أو تعاطي معيشة مذمومة.

^٨ أي: علم حاله أنه محدث.

^٩ نجاسة ظاهرة: وهي التي لو تأملها المقتدي لراها.

^{١٠} هو من يدغم في غير محل الإدغام.

^{١١} هو من يبدل حرفًا بحرف.

^{١٢} الخفية هي الحكمية وهي خلاف الظاهرة.

^{١٣} إذ لا تصح جزمًا لأن الكمال شرط في الأربعين.

ولو اقتدى بغير شافعي صح إن لم يتيقن أنه أحل بواجب^١، وإلا^٢ فلا، والاعتبار باعتقاد المأموم^٣.
وتكره وراء فاسق وفأفاء^٤ وتمتام^٥ ولاجن^٦.

(فصل فيما يتعلق بموقف الإمام والمأموم بعداً وقرباً)

السنة أن يقف الذكران فصاعداً خلف الإمام، والذكر الواحد عن يمينه، فإن جاء آخر أحرم عن يساره ثم يتأخران^٧ إن أمكن وإلا تقدم الإمام، وإن حضر رجال وصبيان ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان^٨ ثم النساء، وتقف إمامة النساء وسطهن.
ويكره أن يرتفع موقف الإمام على المأموم وعكسه؛ إلا أن يريد الإمام تعليمهم أفعال الصلاة؛ أو يكون المأموم مبلّغاً عن الإمام فيندب^٩، لكن إن كان في غير مسجد وجب أن يحاذي الأسفل الأعلى ببعض بشرط اعتدال الحلقة^١.

^١ كأن ترك البسملة من الفاتحة، أو لمس امرأة تنتقض الوضوء، أو لمس فرجه ولم يتوضأ.

^٢ وإن تيقن أنه أحل بواجب فلا يصح.

^٣ أي: إن العبرة بعقيدة المأموم، وعقيدته أن الإمام في هذه الحالة صلاته باطلة فلاقتداء به باطل أيضاً.

^٤ وهو من يكرر الفاء.

^٥ وهو من يكرر التاء.

^٦ بما لا يغير المعنى.

^٧ وذلك التأخر يكون في حالة القيام لا في حالة السجود أو القعود والظاهر أن الركوع كالقيام في هذا

التأخر، ولو لم يسع الجائي الثاني الموقف الذي عن يساره أحرم خلفه ثم يتأخر إليه الأول.

^٨ فإن حضر الصبيان أولاً واصطفوا ثم حضر الرجال فلا يؤخرون لأجلهم.

^٩ ارتفاعهما لذلك.

ومن لم يجد في الصف فرجة^٢ أحرم، ثم يجذب لنفسه واحداً من الصف ليقف معه^٣، ويندب لذلك مساعدته^٤.

ولو تقدم عقب المأموم على عقب الإمام^٥ لم تصح صلاته^٦.

ومتى اجتمع المأموم والإمام في مسجد صح الاقتداء مطلقاً وإن تباعد أو اختلف البناء، مثل: أن يقف أحدهما في السطح والآخر في بئر في المسجد وإن أغلق باب السطح^٧، لكن يشترط العلم بانتقالات الإمام إما بمشاهدة أو سماع مبلغ. والمساجد المتلاصقة المتنافذة كمسجد واحد^٨.

ولو كانا في غير مسجد في فضاء (كصحراء أو بيت واسع) صح اقتداء المأموم بالإمام إن لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً^٩، وإلا فلا، ولو صلى خلفه صفوف اعتبرت أذرع بين كل صف والصف الذي قدومه وإن بلغ ما بين الأخير والإمام أميلاً، سواء حال بينهما نار أو بحر يحوج إلى سباحة أو شارع مطروق^{١٠} أم لا.

^١ وهو أن يكون الأسفل بحيث لو مشى إلى جهة الأعلى أصابت رأسه قدميه وهذه طريقة، والمعتمد عدم اشتراط هذا الشرط.

^٢ أما من وجد فرجة في الصف فله أن يتوصل إليها ولو بفرق بعض الصفوف في أي صف كان.

^٣ قال الزركشي: وينبغي أن يكون محله إذا جَوَّز أن يوافقه وإلا فلا جَرَّ، بل يمتنع لخوف الفتنة.

^٤ نص في البويطي على أنه يقف منفرداً ولا يجذب أحداً، قال الأذري: وهو المختار مذهباً ودليلاً.

^٥ والعقب مؤخر القدم، ولا عبرة بتقدم الأصابع، هذا في القائم وفي القاعد العبرة في التقدم بألييه، ولو شك بالتقدم لم تبطل صلاته لأن الأصل عدم المفسد، وهذا كله في غير المسجد الحرام، فلا يضر كون المأموم أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام منه إليها في جهته على الأصح لأن رعاية القرب والبعد في غير جهة الإمام مما يشق.

^٦ لأن التقدم على الإمام في الموقف كالققدم عليه في الإحرام.

^٧ هذا مثال لاختلاف البناء.

^٨ ورحبة المسجد له حكمه.

^٩ أخذاً من عرف الناس فيهم يعدونها في ذلك مجتمعين.

^{١٠} أي: يكثر طريقه.

ولو وقف كل منهما في بناء كبيتين؛ أو أحدهما في صحن والآخر في صُفَّة^١ من دار أو خان^٢ أو مدرسة؛ فحكمه حكم الفضاء؛ بشرط أن لا يحول ما يمنع الاستطراق^٣ كشباك^٤؛ أو الرؤية كباب مردود. وقيل: إن كان بناء المأموم عن يمينه أو شماله وجب الاتصال^٥ بحيث لا يبقى ما يسع واقفاً، وإن كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع^٦.

ولو وقف الإمام في المسجد والمأموم في فضاء متصل به صحح إن لم يزد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلاثمائة ذراع؛ ولم يحل حائل، مثل: أن يقف قبالة الباب وهو مفتوح، فإذا صحت لهذا صحت لمن خلفه أو اتصل به وإن خرجوا عن قبالة الباب، فإن عدل عن قبالة الباب، أو حال جدار المسجد أو شباكه أو بابه المردود وإن لم يقفل لم يصح.

باب الأوقات التي هي عن الصلاة فيها^٧

تحرم الصلاة^٨ ولا تتعقد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح^٩، وعند الاستواء حتى تزول، وعند الاصفرار حتى تغرب، وبعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر^١.

^١ هي موضع مظلل من ناحية الدار.

^٢ موضع كان يبيت فيه التجار.

^٣ أي: الوصول إلى الإمام.

^٤ انظر ص ١٠٥ أنوار المسالك

^٥ أي: اتصال صف من أحد البنائين بالآخر كأن يقف واحد بطرف الضفة وآخر الصحن.

^٦ والطريقة المعتمدة كما في الفضاء بأن لا يزيد بين الإمام والمأموم على ثلاثمائة ذراع.

^٧ وهي خمسة أوقات: اثنان منها هي عنهما لأجل الفعل، أي فعل الصلاة فيها، والثلاثة الباقية فالنهي فيها متعلق بالزمان.

^٨ أي: النافلة المطلقة التي لا سبب لها أصلاً أو لها سبب لكنه متأخر.

^٩ أي: مقداره في رأي العين أي في نظرها لا في الواقع.

ولا يحرم فيها ما له سبب^٢ كجنازة، وتحية مسجد، وسنة وضوء، وفائنة، لا ركعتي إحرام.
ولا تكره الصلاة في حرم مكة مطلقاً، ولا عند الاستواء يوم الجمعة.

باب صلاة المريض

للعاجز صلاة الفرض قاعداً (والمراد: أن يشق عليه القيام مشقة ظاهرة، أو يخاف منه مرضاً أو زيادته، أو دوران الرأس في سفينة)، ويقعد كيف شاء، ويندب الافتراش، ويكره الإقعاء ومد رجله.
وأقل ركوعه: محاذاة جبهته قدام ركبتيه، وأكمله: محاذاة موضع سجوده^٣.
فإن عجز عن ركوع وسجود فعل نهاية الممكن من تقريب الجبهة من الأرض، فإن عجز يوماً بهما.

^١ والمراد بالصبح والعصر صلاتهما بالفعل.

^٢ أي: سبب متقدم.

^٣ أي: أن ينحني إلى أن تحاذي جبهته محل سجوده لأنه القدر الذي يحاذيه القائم حين يأتي بأكمل الركوع.

ولو عجز عن القعود فقط لدمل ونحوه أتى بالقعود قائماً^١.
ولو أمكنه القيام وبه رمد أو غيره فقال له طبيب معتمد: إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك جاز الاستلقاء^٢.
ولو عجز عن قيام وقعود اضطلع على جنبه الأيمن مستقبلاً بوجهه ومقدم بدنه، ويركع ويسجد^٣ إن أمكن؛ وإلا أوماً برأسه، والسجود أخفض، فإن عجز فبطرفه، فإن عجز فقبله.
فإن خرس قرأ بقلبه. ولا تسقط الصلاة ما دام يعقل.
فإن عجز في أثنائها قعد، ويجب الاستمرار في الفاتحة إن عجز في أثنائها، وإن خف قام، فإن كان في أثناء الفاتحة وجب الإمساك ليقراً قائماً؛ فإن قرأ في هوضه لم يعتد به، وإن خف بعد الفاتحة قام ليركع منه، أو في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع راکعاً، فإن انتصب بطلت، أو بعدها^٤ اعتدل قائماً ثم يسجد، أو في اعتداله قبل الطمأنينة قام ليعتدل، أو بعدها سجد ولا يقوم.

باب صلاة المسافر

^١ أي: للركوع والسجود ما استطاع وجعل القيام بدل القعود كما أن القعود يكون بدل القيام.

^٢ ولا إعادة عليه.

^٣ أي: يقوم إلى حد الركوع ويركع ثم يهوي للسجود أو يقعد ويركع من قعود ويسجد.

^٤ أي: بعد الطمأنينة.

إذا سافر في غير معصية سفرًا يبلغ مسيرته ذاهبًا ثمانية وأربعين ميلًا بالهاشمي^١ (وهو يومان بلياليهما^٢ بسير الأتقال^٣)، فله أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا كانت مؤديات؛ أو فائتة في السفر فقضاها في السفر، فإن فاتته في الحضر فقضاها في السفر أو عكسه أتم^٤.

وفي البحر تعتبر هذه المسافة في البر، فلو قطعها في لحظة قصر^٥.
ولو قصد بلدًا له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لغرض (كأمن وسهولة ونزهة) قصر، وإن قصد مجرد القصر أتم.

ولا بد من مقصد معلوم، فلو طلب آبقًا لا يعرف موضعه^٦؛ أو سافر عبد وامرأة وجندي مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصروا^٧، وإن عرفوه قصرُوا بشرطه. والعاصي بسفره (كآبق وناشزة) يتم^٨.
ثم إن كان للبلد سور قصر بمجرد مجاوزته، سواء كان خارجه عمارة أم لا، وإن لم يكن له سور فبمجاوزه العمران كله، ولا يشترط مجاوزة المزارع والبساتين والمقابر^٩.

^١ صحح ابن عبد البر أن الميل = ٣٥٠ ذراع، والذراع = ٤٨ سم، وعليه تكون المسافة ٨٠ كم، هاشمية نسبة إلى بني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم.

^٢ مرحلتان وهما سير يومين بلا ليلة معتدلين، أو ليلتين بلا يوم معتدلين، أو يوم وليلة، أي أربعة وعشرون ساعة ذهابًا فقط.

^٣ أي الحيوانات المثقلة بالأحمال وديب الأقدام مع اعتبار الخط والترحال والتزول المعتاد.

^٤ لأنها في الحضر ثبتت في ذمته تامة فلا يجوز نقصها وهو في السفر، وإذا فاتت في السفر قضاها في الحضر فلا تقصر فيه لأنه لم يوجد فيه سبب الرخصة.

^٥ ولو شك المسافر في كون سفره طويلًا اجتهد فإن لم يظهر له بالاجتهاد كونه طويلًا لم يقصر وإن ظهر كونه طويلًا قصر.

^٦ أي: لا يعرف أنه بلغ في هربه مقدار مرحلتين، ومثله الهائم وهو الذي لا يدري أين يتوجه.

^٧ لفوات شرط القصر وهو العلم بطول السفر فإن قطعوا مسافة القصر فعلاً قصرُوا وإن لم يعلموا المقصد لتحقيق الشرط وهو السفر الطويل بالفعل.

^٨ والعاصي بسفره بأن كان نفس السفر معصية كأن قصد قطع الطريق أو الإباق من سيده، ويقال له: عاص بالسفر، أما الذي عصى في سفره كأن ترك الصلاة أو أخرها فيقال له: عاص في سفره.

والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه.

ثم إذا انتهى السفر أتم؛ وينتهي بوصوله إلى وطنه^٢؛ أو بنية إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج؛ أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها، فمضى أقام أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أتم، اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع إنجازها وينوي الارتحال إذا انقضت فإنه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً^٣، فإن تأخرت عنها أتم، وسواء الجهاد وغيره.

ولو وصل مقصده: فإن نوى الإقامة المؤثرة^٤ أتم، وإلا^٥ قصر إلى أربعة أيام، أو ثمانية عشر إن توقع حاجته كل وقت.

وشروط القصر: وقوع الصلاة كلها في السفر^٦، ونية القصر في الإحرام، وأن لا يقتدي بمتم في جزء من الصلاة.

فلو نوى الإقامة في الصلاة؛ أو شك هل نوى القصر أم لا؟ ثم ذكر قريباً أنه نواه؛ أو تردد هل يتم أم لا؟ أو هل إمامه مقيم أم لا؟ أتم^٧.

ولو جهل نية إمامه فنوى: إن قصر قصرت وإن أتم أتمت صح، فإن قصر قصر، وإن أتم أتم^٨. ويجوز^٩ الجمع بين الظهر والعصر في وقت أحدهما، وبين المغرب والعشاء كذلك، في كل سفر تقصر الصلاة فيه، فإن كان نازلاً في وقت الأولى فالتقدم أفضل، وإن كان سائراً فالتأخير أفضل.

^١ ولا فرق في البسيتين بين أن يكون فيها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة.

^٢ والمراد بالوطن الموضع الذي شرط مفارقتها إياه وقت إنشاء السفر منه.

^٣ فلو علم بقاء حاجته أربعة أيام صحيحة فلا قصر لأنه مطمئن ساكن بعيد عن هيئة المسافرين.

^٤ القاطعة للسفر وهي أربعة أيام.

^٥ أي: وإن لم ينو الإقامة أصلاً أو نوى إقامة غير قاطعة كأن نوى إقامة ثلاثة أيام فأقل.

^٦ فلو وقعت بعضها في السفر وبعضها في الحضر بأن بلغت سفينته دار إقامته وهو في أثناء الصلاة أو شك في انتهائه أتم.

^٧ وجوباً لأن الرخصة لا يصار إليها إلا بيقين ولا تفعل مع التردد.

^٨ إن كان تعليق النية في غير هذه الحالة مبطلاً للصلاة، لأن الظاهر من حال الإمام القصر بقرينة السفر.

فروع: ولو فسدت صلاة الإمام أو أفسدها فقال: كنت نويت القصر جاز للمأموم القصر.

^٩ وترك الجمع أفضل كما أشعر به التعبير بيجوز.

وإذا جمع تقديمًا فشرطه: دوام السفر، وتقديم الأولى، ونية الجمع قبل فراغ الأولى: إما في الإحرام أو في أثنائها^١، وأن لا يفرق بينهما^٢؛ فإن فرق يسيرًا لم يضر؛ فيغتفر للمتيمم طلب خفيف. فإن قدم الثانية فباطلة، وإن أقام^٣ قبل شروعه في الثانية^٤؛ أو لم ينو الجمع في الأولى؛ أو فرق كثيرًا؛ وجب تأخير الثانية إلى وقتها، وإن أقام بعد فراغها مضتا على الصحة. وإذا جمع تأخيرًا لم يلزمه إلا أن ينوي^٥ قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يسع فعلها: أنه يؤخر ليجمع، فلو لم ينو أتم وكانت قضاء^٦. ويندب الترتيب والموالة ونية الجمع في الأولى. ويجوز للمقيم الجمع تقديمًا لمطر^٧ يبل الثوب، بشرط: أن يقصد جماعة في مسجد بعيد^٨، وأن يوجد المطر عند افتتاح الأولى والفراغ منها وافتتاح الثانية، ويشترط مع ذلك ما تقدم في جمع السفر تقديمًا^٩. فإن انقطع بعدهما أو في أثناء الثانية مضتا على الصحة. ولا يجوز الجمع بالمطر تأخيرًا.

^١ أي: أنه يمتد وقت النية المذكورة للجمع من ابتداء الأولى إلى قبيل السلام منها فإذا لاحظ هذه النية في أي جزء من هذا الزمن صح له الجمع حينئذ.

^٢ أي: بين الصلاتين تفريقًا كثيرًا عرفًا، لأن الجمع بينهما يجعلهما كصلاة واحدة فوجبت الموالة بينهما كركعات الصلاة الواحدة.

^٣ بأن انقطع سفره.

^٤ بأن وصلت سفينته دار إقامته.

^٥ الجمع.

^٦ لإخراجها عن وقتها بلا جمع، وكذلك يَأْتَمُ فيما إذا ضاق الوقت بحيث لا يسعها ولكن لا تكون قضاءً إلا إذا فعل منها في الوقت دون الركعة.

^٧ قال الشافعي أيضًا: مثله مثل الثلج والبرد إذا ذابا والشفقان وهو اسم لريح بارد يصحبه مطر قليل ولا بد أن يبل الثوب.

^٨ فلو صلى في بيته ولو جماعة أو في مسجد قريب من داره فليس له الجمع بالمطر.

^٩ وهي النية في الأولى، والترتيب بين الأولى والثانية، والموالة.

فرع: للإمام أن يجمع بالمؤمنين وإن لم يتأذ بالمطر صرح به ابن أبي هريرة وغيره.

باب صلاة الخوف

١- إذا كان القتال مباحاً^١ والعدو في غير جهة القبلة^٢: فرق الإمام الناس فرقتين: فرقة في وجه العدو، ويصلي بفرقة ركعة، فإذا قام إلى الثانية نوا مفرقته، وأتموا منفردين، وذهبوا إلى وجه العدو، وجاء أولئك إلى الإمام وهو قائم في الصلاة يقرأ، فيحرمون (ويمكث لهم بقدر الفاتحة وسورة قصيرة)، فإذا جلس للتشهد قاموا وأتموا لأنفسهم، ويطيل هو التشهد ثم يسلم بهم. فإن كانت مغرباً صلى بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة، أو رباعية صلى بكل فرقة ركعتين، فإن فرقهم أربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة صح.

٢- وإن كان العدو في القبلة يشاهدون في الصلاة وفي المسلمين كثرة^٣: صفهم صفين فأكثر، وأحرم وركع ورفع بالكل، فإذا سجد سجد معه الصف الذي يليه، واستمر الصف الآخر قائماً، فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر، ثم يركع ويرفع بالكل، فإذا سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر، فإذا رفعوا سجد الصف الآخر^٤. ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف^٥.

فرع: إذا صلى الظهر والعصر تقديمًا للمطر: صلى راتبة الظهر قبلهما، وأخر البعدية إلى الفراغ منهما حتى لا يفصل بينهما، وإذا جمع بين المغرب والعشاء: صلى سنة المغرب القبليّة قبلهما ويؤخر البعدية فيصلها بعد العشاء، ثم يصلي سنة العشاء القبليّة والبعدية ثم الوتر.

^١ أي مأذوناً فيه، سواء أكان واجباً: كقتال الكفار أو قطاع الطرق، إذا قاتلهم الإمام، أم كان مباحاً: كقتال من قصد إنساناً لأخذ ماله ظلماً أو مال غيره.

^٢ وهذه تسمى صلاة ذات الرقاع.

^٣ وهذه تسمى صلاة عُسْفَان.

^٤ واعلم أن صلاة الخوف جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ستة عشر نوعاً اختار الشافعي منها ثلاثة أنواع، صلاة ذات الرقاع وصلاة عُسْفَان وصلاة بطن نخل، وصلاة بطن نخل في أن يكون العدو في غير جهة القبلة فيصلها بهم الإمام مرتين كل مرة بفرقة جميع الصلاة، وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلاً لسقوط فرضه بالأولى.

^٥ خوفاً من هجوم العدو ما لم يكن نجساً أو يؤذ أحداً أو يمنع من أركان الصلاة.

٣- وإذا اشتد الخوف^١ والتحم^٢ القتال: صلوا رجالاً^٣ وركباً، إلى القبلة وغيرها^٤، جماعة^٥ وفرداً ويومئون بالركوع والسجود إن عجزوا؛ والسجود أخفض^٦، وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم، ولا يجوز الصياح^٧.

باب ما يحرم لبسه

يحرم على الرجال^٨ لبس الحرير^٩ وسائر وجوه استعماله^{١٠} ولو بطانة، ويجوز حشو جبة ومخدة وفرش^{١١} به^١، ويجوز للنساء استعماله، وقيل: يحرم عليهن افتراشه^٢. ويجوز للولي إلباسه للصبي^٣ ما لم يبلغ.

^١ وهذا إن خاف فوت الوقت.

^٢ كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه.

^٣ جمع راجل وهو الماشي.

^٤ وليس لهم تأخيرها عن وقتها بلا خلاف.

^٥ فيجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة أو تقدموا على الإمام.

^٦ والأفعال الكثيرة إن تعلقت بمصلحة القتال وكانت ضرورية له فلا تضر وإلا بطلت.

^٧ إذ لا ضرورة تستدعي ذلك، وله إمساك سلاح أصابته نجاسة لا يعفى عنها للحاجة إلى ذلك.

وفي كل حالة يكون فيها المكلف في خوف شديد كما إذا كان فاراً من عدو أو حيوان مفترس ونحو ذلك، ولذا يندب أن لا يشرع بها حتى ينقطع رجاؤه من ذهاب سببها من انكشاف عدو أو غيره قبل فوات وقتها الاختياري فإذا بقي السبب صلاحها آخر وقتها الاختياري على الأظهر.

^٨ المراد به هنا المكلف لأن الصبي ولو مميزاً يحل لوليه إلباسه الحرير، إذ ليس شهادته تنافي خنوثة الحرير ولعدم تكليفه وللولي تزيينه بالحلي من ذهب أو فضة، وهناك وجه بالمنع في غير يومي العيد، وكذا يحرم على الخنثى.

^٩ وقد علل الإمام الغزالي الحرمة بأن الحرير خنوثة أي نعومة وليونة لا تليق بشهادة الرجال. وهذه الحرمة من الكبائر.

^{١٠} فلا يجوز الجلوس عليه ولا النوم ولا جعله لحافاً ولا وسادة يتوكأ عليها بلا حائل ولا جعله فراشاً كذلك بخلافه مع الحائل.

^{١١} وهذا إذا خيطة.

والمركب من حرير وغيره: إن زاد وزن الحرير حرم، وإن استويا جاز^٤، ويجوز مطرز^٥ به لا يجاوز أربع أصابع^٦، ومطرّف^٧، ومجيب^٨ معتاد^٩.

وله أن ييسط على فرش الحرير منديلاً ونحوه ويجلس فوقه.

ويجوز لبسه (لحر ويرد مهلكين^{١٠}، وستر عورة، ومفاجأة حرب) إذا فقد غيره، ولحكة، ودفع قمل. ويجوز ديباج^{١١} تخين لا يقوم غيره مقامه في الحرب^{١٢}.

ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة^{١٣}، ويحرم جلد ميتة إلا لضرورة (كمفاجأة حرب ونحوه)^{١٤}، ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير.

^١ الحاصل: أن ما كان وسطه حريراً وبطانتة وظهارته غير حرير لا يجوز استعماله إلا إن خيط أي الظهارة والبطانة كاللحف والمساند لأن الحرير صار كالحشو، والحشو بالحرير جائز.

^٢ الأصح الجواز مطلقاً.

^٣ وألحق الغزالي بالصبي المجنون واعتمد الرملي أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون وهذا مقيد بما لم يبلغ.

^٤ لأن الأصل الإباحة لأنه لا يسمى ثوباً حريراً.

^٥ المطرز: يكون بالإبرة، لا بالنسج.

^٦ مضمومة عرضاً وإن زاد طولاً، ولو كثرت محالها بحيث يزيد الحرير على غيره حرم وإلا فلا.

^٧ وهو جعل الحرير سجافاً فالتطريف هو التسجيف وهو السّتران المقرونان بينهما فُرْجة.

^٨ أي الذي جعل طرف جيبه من حرير والجيب فتحة الثوب من ناحية العنق.

^٩ بعادة أمثاله فإن خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد، وفرق بين هذا وبين اعتبار أربع أصابع فيما مر بأن التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على الأربع بخلافه فيما مر فإنه محل زينة فيتقيد بالأربع.

^{١٠} ليس بقيد بل وعند الحاجة.

^{١١} نوع من الحرير، فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين، وجمعه ديابيج وديابج.

^{١٢} في دفع خطر السلاح فيجوز للضرورة.

^{١٣} ويحرم عليه لبسه إن كان رطباً بحيث تنتقل النجاسة إلى بدنه لأن التلوث بالنجاسة من غير حاجة حرام.

^{١٤} ومثل اللبس الافتراش والتدثر أي التوقي به.

ويحرم على الرجال حلي الذهب حتى سن الخاتم^١ والمطلبي به^٢، فلو صدئ بحيث لا يبين جاز، ويباح شد سن وأتملة بذهب، واتخاذ أنف وأتملة منه لا أصبع^٣.
ويجوز درع نسجت بذهب، وخوذة طليت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرهما.
ويجوز خاتم الفضة^٤، وتحلية^٥ آلة الحرب بها (كسيف، ورمح، وطبر^٦، وسهم، ودرع، وجوشن^٧، وخوذة، وخف)، لا سرج، ولجام، وركاب، وقلادة، وطرف سيور^٨، ودواة، ومقلمة^٩، وسكين دواة ومهنة؛ وقنديل ولو بمسجد، وغير الخاتم من الحلي (كطوق، ودملج^{١٠}، وسوار^{١١}، وتاج^{١٢}، وفي سقف البيت والمسجد وجدرانهما^{١٣})، فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك^{١٤} جازت الاستدامة، وإلا فلا.

^١ وهو الموضع الذي يوضع فيه الفص.

^٢ بشرط حصول شيء من الطلاء عند عرضه على النار وإلا فيكون لوئاً فلا يحرم استعمال المطلبي به.

^٣ لأن الأصبع المتخذة من الذهب لا تعمل عمل الأصلية بخلاف الأتملة.

^٤ وأما غيره من طوق وسوار فلا يجوز في الذهب لأن في ذلك تشبه بالنساء.

^٥ التحلية غير التمويه وهو أن يجعل على السيف قطعاً من فضة.

^٦ الطبر: بلطة يضعها العسكر.

^٧ الجوشن: هو درع قصير.

^٨ وهو ما يقطع من الجلد ويربط به أو يجعل منه لجام الفرس.

^٩ هي آلة لبراية القلم.

^{١٠} سوار يحيط بالعضد.

^{١١} كل منهما حلي يجعل في اليد.

^{١٢} وحرمة التاج على الرجال لأنه فضة وعلى النساء لأنه تشبه بالرجال إذ الغالب لبس التاج لهم،

وصحح النووي جوازه للنساء إن كان معروفاً لبسه عند النساء لعموم الحديث ولدخوله في اسم الحلي.

^{١٣} أجازها السبكي والقاضي حسين ولا سيما في الكعبة وصحح الرافعي والنووي المنع لما فيه من

السرف وعدم وروده عن السلف.

^{١٤} بعرضه على النار ليصبح سبيكة.

ويجوز تحلية المصحف والكتب^١ بالفضة للمرأة والرجل، ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة، ويحرم على الرجل.

ويجوز للمرأة حلي الذهب كله حتى النعل والمنسوج به بشرط عدم الإسراف، فإن أسرفت كخلخال مائتا دينار حرم.

ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة.

^١ وهو مصدر بمعنى الكتابة، والمعنى أنه يجوز كتب المصحف بالفضة، قال النووي: وأما تحلية سائر الكتب بالذهب والفضة فحرام بالاتفاق.

فرع: يحرم على الرجل والخنثى المزعفر والمعصفر، ومحل النهي عن المعصفر إذا صبغ بعد النسج لا قبله.

فرع: لا يكره اللون الأحمر والأصفر والأخضر وغيرها من الألوان.

فرع: يحرم إطالة العذبة طويلاً فاحشاً.

فرع: يحرم إنزال الثوب ونحوه عن الكعبين للخيلاء، ويكره ذلك لغيرها.

فرع: أما المرأة فيجوز لها إرسال الثوب على الأرض ذراعاً، وابتداء الذراع من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين، لا من الكعبين، ولا من أول ما يمس الأرض.

فرع: يسن تقصير الكم إلى الرسغ.

باب صلاة الجمعة^١

من لزمه الظهر لزمته الجمعة، إلا العبد، والمرأة، والمسافر في غير معصية ولو سفرًا قصيرًا^٢. وكل ما أسقط الجماعة أسقطها (كالمرض والتمريض وغير ذلك)، والمقيم بقرية ليس فيها أربعون كاملون؛ فإن كان بحيث لو نادى رجل عالي الصوت بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية - والأصوات والرياح ساكنة - لسمعه مصغ صحيح السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة كل أهل القرية؛ وإن لم يسمع فلا تلزمهم^٣.

^١ هي فرض عين على كل مسلم مكلف، وسميت بذلك لاجتماع الناس فيه.

^٢ فتجب الجمعة على من كان مقيمًا في محل إقامتها.

^٣ وإن كان في البلد أربعون فصاعدًا من أهل الكمال وجبت الجمعة عليهم وإن اتسعت خطة البلد فراسخ سواء سمعوا النداء أم لا. وخطة البلد: هي محل لا يجوز لمريد السفر من تلك البلدة القصر فيه. فرع: ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن قربوا منها وسمعوا النداء وأمكنهم إدراكها لو عادوا إليها لخبر النسائي الصحيح: [من أحب أن ينصرف فلينصرف ومن أحب أن يقيم للخطبة فليقم] ولأنهم لو كلفوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة لشق عليهم، والجمعة تسقط بالمشاق والأعذار ومقتضى التعليل أنهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد بمكانهم لزمتهم الجمعة وهو كذلك، ومحل ما مر ما لم يدخل وقتها قبل انصرافهم فإن دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها هذا حكم من تلزمه الجمعة.

ومن لا تلزمه: إذا حضر الجامع جاز له الانصراف^١؛ إلا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار وجاء بعد دخول الوقت؛ والأعمى؛ ومن في طريقه وحل فتلزمهم الجمعة^٢.
ومن لا تلزمه مخير بينها وبين الظهر، ويخفون الجماعة في الظهر إن خفي عذرهم.

ويندب لمن يرجو زوال عذره (كمرض وعبد) تأخير الظهر إلى اليأس من الجمعة^٣، وإن لم يرج زواله (كالمرأة) فيندب تعجيله^٤.

ومن لزمته الجمعة لم يصح ظهره قبل فوات الجمعة.
ويحرم عليه السفر من طلوع الفجر^٥ إلا أن يكون في طريقه موضع جمعة؛ أو ترحل رفقته ويتضرر بالتخلف.

وشروط صحة الجمعة بعد شروط الصلاة ستة: أن تقام جماعة، في وقت الظهر، بعد خطبتين، في خطة أبنية مجتمعة^٦، بأربعين^١ رجلاً أحراراً بالغين عقلاء مستوطنين^٢ حيث تقام الجمعة لا يظعنون^٣ عنه إلا

^١ ولا يلزمه البقاء حتى تقام الجمعة لأن المانع من الوجوب حاصل معه وبقا فيه ولم يزل.
^٢ لأن كلاً منهم تكلف المشقة وحضر محل الجمعة والذي منع من وجوبها عليه هذه المشقة وقد تكلفها وزالت بحضوره.

^٣ ويحصل اليأس برفع الإمام رأسه من الركوع الثانية.
^٤ قال النووي: والاختيار التوسط فيقال: إن كان هذا الشخص جازماً بأنه لا يحضر الجمعة وإن تمكن منها استحب تعجيل الظهر وإن كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير.

^٥ وإنما حرم السفر من طلوع الفجر مع أنه لم يدخل وقت الجمعة لأنها مضافة إلى اليوم، وفي القديم: يجوز له السفر بعد الفجر ولكن لا يجوز له السفر بعد الزوال لأن وجوبها تعلق به بمجرد دخول الوقت فلا يجوز له تفويته.

^٦ أي وسطها ولو بفضاء ولو قرية صغيرة، فإن كانت الأبنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بلا خلاف لأنها لا تعد قرية ويرجع في الاجتماع والتفرق إلى العرف، ولا تصح الجمعة من أهل الخيام وإن استوطنوها شتاءً أو صيفاً وإن كانت مجتمعة وهذا محترز الخطة المذكورة.

لحاجة، وأن لا تسبقها ولا تقارنها جمعة أخرى^٤ حيث لا يشق الاجتماع في موضع واحد. والإمام واحد من الأربعين.

فلو نقصوا في الصلاة عن الأربعين أو خرج الوقت في أثنائها أتموها ظهراً^٥، ولو شكوا قبل افتتاحها في بقاء الوقت صلوا ظهراً^٦، وإن شق الاجتماع بموضع (كمصر وبغداد) جازت زيادة الجمع بحسب الحاجة؛ وإن لم يشق (كمكة والمدينة) فأقيمت جمعتان فالجمعة هي الأولى، والثانية باطلة، وإن وقعتا معاً أو جهل السبق استؤنفت جمعة^٧.

وأركان الخطبة خمسة: الحمد لله، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والوصية بتقوى الله (يجب ذلك في كل من الخطبتين، ويتعين لفظ الحمد لله والصلاة، ولا يتعين لفظ الوصية فيكفي: أطيعوا الله^٨). والرابع: قراءة آية في إحداهما، والخامس: الدعاء للمؤمنين في الثانية^٩.

^١ ولو مرضى ومنهم الإمام.

^٢ المستوطن من عزم على الإقامة ولم يظعن لا صيفاً ولا شتاءً إلا لحاجة ثم رجع إلى وطنه، وغير مستوطن هو العازم على السفر.

^٣ أي: لا ينتقلون ولا يسافرون عن محل إقامة الجمعة.

^٤ قال المزني: لا يجب عليهما شيء بالكلية، كما لو سمع من أحد الشخصين حدث ولم يتعين.

^٥ ولو صلوها ثم شكوا بعد فراغها هل خرج الوقت قبل الفراغ أجزأهم بلا خلاف لأن الأصل بقاء الوقت.

^٦ بخلاف الصورة التي قبلها لأن شرطها الوقت ولم يتحقق فلا يجوز الدخول فيها مع الشك.

^٧ وإن أمكن ذلك واتسع الوقت، وإلا صلوا الظهر لأننا تيقنا وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر والجماعة التي صحت لها الجمعة غير معلومة والأصل بقاء الفرض في حق كل جماعة فوجب عليهم الظهر.

^٨ والمعتمد أنه يسن الترتيب بين هذه الأركان ولا يجب.

^٩ ويتعين كونه بأخروي فلا يكفي الدنيوي، ولا يسن الدعاء للسلطان بعينه بل يكون مكروهاً كما اقتضاه نص الشافعي لقوله: ولا يدعو في الخطبة لأحد بعينه فإن فعل ذلك كرهته والمختار كما في المجموع أنه لا بأس به.

وشرطهما: الطهارة، والستارة، ووقوعهما في وقت الظهر قبل الصلاة، والقيام فيهما، والقعود بينهما^١، ورفع الصوت بحيث يسمعه^٢ أربعون تنعقد بهم الجمعة^٣.
وسننهما: منبر أو موضع عال^٤، وأن يسلم إذا دخل وإذا صعد، ويجلس حتى يؤذن، ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا^٥، ويقبل عليهم في جميعهما^٦.
والجمعة ركعتان^٧ يقرأ في الأولى: الجمعة، وفي الثانية: المنافقون^٨، ومن أدرك مع الإمام ركوع الثانية واطمأن فقد أدرك الجمعة، وإن أدركه بعده^٩ وفاتته الجمعة فينوي الجمعة خلفه^{١٠}، فإذا سلم أتم الظهر. ويندب لمريدها: أن يغتسل عند الذهاب إليها، ويجوز من الفجر؛ فإن عجز تيمم.
وأن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر وقطع رائحة كريهة.
ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض، والإمام يزيد عليهم في الزينة. ويكره للمرأة (إذا حضرت) الطيب وفاخر الثياب.
ويكر (وأفضله من الفجر)^١ ويمشي بسكينة ووقار، ولا يركب إلا لعذر، ويدنو من الإمام، ويشغل بالذكر والتلاوة والصلاة.

-
- ^١ ويخفف هذا الجلوس جداً وتجب الطمأنينة فيه وأقله مقدار سبحان الله، وأكمله بقدر سورة الإخلاص، أما إذا خطب قاعداً أو مضطجعا للعجز فصل بينهما بسكتة.
^٢ والمراد سماع الأركان.
^٣ الشرط السادس هو: أن تتلى أركان الخطبة باللغة العربية وإن لم يفهمها الحاضرون.
^٤ ويسن كون ذلك عن يمين المحراب.
^٥ أي يشغل يساره بذلك.
^٦ ولا يلتفت في شيء منهما يمينا ولا شمالاً لأنه بدعة.
^٧ والصحيح أنها صلاة مستقلة ليست بدلاً من ركعتين من الظهر.
^٨ أو يقرأ الأعلى والغاشية.
^٩ أي بعد ركوع الركعة الثانية.
^{١٠} وجوباً لاحتمال كون الإمام قد سهى بترك ركن فيتذكر ويأتي به قبل أن يسلم وحينئذ أدرك المأموم الجمعة.

ولا يتخطى رقاب الناس^٢، فإذا وجد فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي لم يكره. ويحرم أن يقيم رجلاً ويجلس مكانه، فإن قام باختياره جاز. ويكره أن يؤثر غيره بالصف الأول، أو بالقرب من الإمام وبكل قرية، ويجوز أن يبعث من يأخذ له موضعاً ييسط شيئاً فيه، ولكن لغيره إزالته والجلوس مكانه. ويكره الكلام والصلاة حال الخطبة، ولا يحرم^٣، فإن دخل صلى التحية فقط ويخففها. ويندب الكهف، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها، ويكثر في يومها الدعاء رجاء ساعة الإجابة (وهي: ما بين جلوس الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة).

باب صلاة العيدين^٤

وهي سنة مؤكدة، ويندب لها الجماعة^٥، ووقتها: من طلوع الشمس، ويندب من ارتفاعها قدر رمح إلى الزوال، وفعلها في المسجد أفضل إن اتسع^٦، فإن ضاق فالصحراء أفضل.

^١ قال الرافعي: ليس المراد الساعات الأربع والعشرين، بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه لئلا يستوي في الفضيلة رجلان جاءا في طرفي ساعة، أما الإمام فقال الماوردي وغيره: يستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

^٢ أما الإمام فإن لم يجد طريقاً إلى المنبر إلا بالتخطي لم يكره له لأنه ضرورة.

^٣ أي: الكلام والصلاة، والمعتمد تحريم إنشاء الصلاة على غير الداخل، وإذا حرمت لم تنعقد.

فرع: يحرم البيع والشراء عند الأذان الثاني.

^٤ العيد مشتق من العود، وذلك إما لتكرره كل عام أو لعود السرور بعوده. شرعت صلاة عيد الفطر والأضحى في السنة الثانية للهجرة.

^٥ إلا للحاج بمعنى فيصلها فرادى.

^٦ لأنه أشرف من غيره، وصلاته صلى الله عليه وسلم في المصلى كانت لضيق المسجد.

ويندب أن لا يأكل في الأضحى حتى يصلي، ويأكل في الفطر قبل الصلاة تمرات وترّاً، ويغتسل بعد الفجر وإن لم يصل، ويجوز من نصف الليل^١، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه.

ويندب حضور الصبيان بزيتهم ومن لا تشتهى من النساء بغير طيب ولا زينة، ويكره لمشتهاة، ويكره بعد الفجر ماشياً^٢، ويرجع في غير طريقه، ويتأخر الإمام إلى وقت الصلاة^٣، وينادى لها وللکسوف والاستسقاء: ((الصلاة جامعة)).

وهي ركعتان، ويكبر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل التعوذ سبع تكبيرات^٤، وفي الثانية قبل التعوذ خمساً غير تكبيرة القيام، يرفع فيها اليدين، ويذكر الله تعالى بينهن^٥، ويضع اليمنى على اليسرى، ولو ترك التكبير أو زاد فيه لم يسجد للسهو، ولو نسيه وشرع في التعوذ فات^٦، ويقرأ في الأولى: (ق) وفي الثانية: (اقتربت)^٧، وإن شاء قرأ: (سبح اسم ربك الأعلى)، و(الغاشية)^٨.

ثم يخطب بعدهما خطبتين كالجمعة^٩، ويفتح الأولى ندباً بتسع تكبيرات، والثانية بسبع^{١٠}. ولو خطب قاعداً جاز^{١١}.

^١ وهو المعتمد.

^٢ لأنه صلى الله عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة قط، فإن عجز فلا بأس بالركوب، وهذا إن خرجوا إلى الصحراء فإن صلوا في المسجد مكثوا فيه إذا صلوا الفجر فيما يظهر.

^٣ ويعجل في الأضحى بحيث يصلّيها في أول الوقت الفاضل، من أجل أن ينحر الناس أضحياتهم ويؤخر في الفطر قليلاً، ليتسع الوقت قبل الصلاة لإخراج زكاة الفطر.

^٤ غير تكبيرة الإحرام.

^٥ يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً.

^٦ أي: لم يتداركه، ولو أتى به بعد ذلك لم تبطل صلاته، وكذا لو تعمد.

^٧ وإن لم يرض المأمومون بالتطويل.

^٨ يكره للإمام أن يتنفل قبلها أو بعدها.

^٩ يأتي بهما وإن خرج الوقت.

^{١٠} ولأء وإفراداً وهذه التكبيرات مقدمات للخطبة لا منها تشبيهاً للخطبتين بصلاة العيد.

^{١١} لأن الخطبتين هنا ستان كصلاة النفل.

والتكبير مرسل ومقيد، فالمرسل (وهو ما لا يتقيد بحال بل في المساجد والمنازل والطرق) يسن في العيدين من غروب الشمس ليلتي العيد إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد^١. والمقيد (وهو ما يؤتى به عقيب الصلوات^٢) يسن في النحر فقط من صلاة ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق^٣ (وهو رابع العيد)، يكبر خلف الفرائض المؤداة والمقضية من المدة^٤ وقبلها^٥ والمنذورة والجنابة والنوافل^٦، ولو قضى فوائت المدة بعدها لم يكبر^٧.

وصيغته: الله أكبر الله أكبر الله أكبر^٨، فإن زاد ما اعتاده الناس فحسن وهو: الله أكبر كبيراً إلى آخره. ولو رأى في عشر ذي الحجة شيئاً من الأنعام فليكبر.

^١ ويسن رفع الصوت بالتكبير لإظهار شعار العيد.

^٢ الفرائض وغيرها.

^٣ والمعتمد صلاة عصر آخر أيام التشريق.

^٤ المذكورة التي هي من صلاة ظهر النحر، أي: الصلوات المقضية والتي فاتت خلال هذه المدة وقضيت في المدة هذه.

^٥ من الأيام التي فاتت قبل العيد وقضيت في زمن مدة التكبير.

^٦ وهذا الذي ذكره أنها من ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق هو في الحاج، وأما غيره فالمعتمد أنه يكبر من صبح عرفة إلى عصر آخر يوم من التشريق.

^٧ لأن التكبير من شعار الأيام.

فرع: مما يتعلق بهذا الباب التهئة بالعيد، وقد قال القمولي: لم أر لأصحابنا كلاماً في التهئة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا مختلفين والذي أراه أنه مباح لا سنة فيه ولا بدعة. اهـ.

وأجاب عنه شيخ الإسلام حافظ عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك: بأنها مشروعة واحتج له بأن البيهقي عقد له باباً فقال: باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد: تقبل الله منا ومنك.

^٨ الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد.

باب صلاة الكسوف^١ والخسوف^٢

هي سنة مؤكدة^٣، ويندب لها الجماعة في الجامع، ويحضرها من لا هيئة لها من النساء^٤.

^١ هو احتجاب ضوء الشمس احتجاباً جزئياً أو كلياً.

^٢ هو احتجاب نور القمر جزئياً أو كلياً.

^٣ وإنما تسن إذا كسفت الشمس كلاً أو بعضاً ظاهراً يلحظه عامة الناس فإن قل جداً بحيث لا يدركه إلا علماء الفلك فلا تسن.

^٤ كهرمة.

هي سنة مؤكدة^١، ويندب لها الجماعة، فإذا أجدبت الأرض أو انقطعت المياه أو قلت وعظ الإمام الناس، وأمرهم بالتوبة والصدقة^٢ ومصالحة الأعداء^٣ وصوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع إلى الصحراء صياماً^٤ في ثياب بذلة^٥، ويخرج غير ذوات الهيئة من النساء، والبهائم، والشيوخ، والعجائز^٦، والأطفال، والصغار، والصلحاء، وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويستسقون بهم، ويذكر كل في نفسه صالح عمله ويستشفع به، وإن خرج أهل الذمة لم يمنعوا؛ لكن لا يختلطون بنا.

وهي ركعتان كالعيد، ثم يخطب خطبتين كالعيد^٧؛ إلا أنه يفتتحهما بالاستغفار بدل التكبير، ويكثر فيهما من الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ الآية، ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية^٨، ويحول رداءه، ويفعل الناس كذلك^٩، ويبالغ في الدعاء^{١٠}.

^١ ولو لمسافر ومنفرد، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: أدناها: يكون بالدعاء مطلقاً، أو سطها: يكون بالدعاء خلف الصلوات فرضها ونفلها وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك، أعلاها: أن تكون بالصلاة والخطبة.

^٢ فتصير واجبة بأمره على المقتدر فإذا أمر بمطلق الصدقة وجب أقل ما يتمول.

^٣ والمراد بالأعداء من كانت بينه وبينهم عداوة دنيوية من المسلمين.

^٤ ويجب تتابع الصوم لأنه صار فرضاً عليهم بأمر الإمام كما قيد به ابن الرفعة، ويشترط التبييت له حينئذ.

^٥ أي: المهنة، ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته.

^٦ مكررة مع ما قبله.

^٧ ويصح تقديمهما على الصلاة بخلاف صلاة العيد، لأنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم التقديم والتأخير والتأخير أكثر.

^٨ من نحو ثلثيها، وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل على الناس يحثهم على طاعة الله تعالى إلى أن يفرغ.

^٩ بأن يجعل اليمين يساراً وبالعكس، ويسن التنكيس بأن يجعل أعلاه أسفله، والحكمة فيها تفاؤلاً أن يغير الله تعالى حالهم من الجذب إلى الخصب، ويكون تحويل الأردية بعد استقبال القبلة وقبل الدعاء ويبقى هكذا حتى يرجع إلى منزله، ويدخل في ذلك الغرة في زماننا هذا، ولا يحول النساء أرديتهن.

^{١٠} ويرفعون أيديهم في الدعاء جاعلين ظهور أكفهم إلى السماء.

سرًا وجهراً، فإن صلوا ولم يسقوا أعادوها^١، وإن تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صلوا^٢ شكرًا وسألوا الزيادة. ويندب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجذب خلف الصلوات^٣. ويندب أن يكشف بعض بدنه ليصيبه أول مطر يقع في السنة. ويسبح للرعْد والبرق. وإذا كثر المطر وخشي ضرره دعا برفعه بما ورد في السنة: ((اللهم حوالينا ولا علينا)) إلى آخره. اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر.

كتاب الجنائز^٤

-
- ^١ ويخرجوا من الغد.
- ^٢ صلاة الاستسقاء وخطب بهم.
- ^٣ وهذا تحصل به سنة الاستسقاء كما تحصل بالدعاء مطلقاً وأكمل الاستسقاء ما هو بالصلاة والخطبة ثم يليه الدعاء خلف الصلوات.
- ^٤ الجنائز: جمع جنازة، وهي ستر الميت في نعشه.

يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت، والمريض أكد، ويستعد له بالتوبة، ويعود المريض ولو من رمد، ويعم بها العدو^١ والصديق، فإن كان ذمياً: فإن اقترن به قرابة أو جوار ندبت عيادته، وإلا أبيحت. ويكره إطالة القعود عنده، وتندب غيباً^٢ إلا لأقاربه ونحوهم مما يأنس أو يترك به فكل وقت ما لم ينه، فإن طمع في حياته دعا له وانصرف، وإلا رغبه في التوبة والوصية، وإن رآه متزولاً به^٣، أطمعه في رحمة الله، ووجهه إلى القبلة على جنبه الأيمن، فإن تعذر فالأيسر، فإن تعذر فقفاه^٤، ولقنه قول: لا إله إلا الله لسمعها فيقولها بلا إلحاح، ولا يقل: قل، فإذا قالها ترك حتى يتكلم بغيرها^٥، وأن يكون الملقن غير متهم بآث وعداوة.

فإذا مات ندب لأرفق محارمه تغميضه، وشد لحية^٦، وتلين مفاصله^٧، ونزع ثيابه، ثم يستر بثوب خفيف، ويجعل على بطنه شيء ثقيل^٨، ويبادر إلى قضاء دينه أو إبرائه منه، وتنفيذ وصيته، وتجهيزه، فإذا مات فجأة ترك ليتيقن موته. وغسله وتكفينه والصلاة عليه وحمله ودفنه فروض كفاية.

^١ المراد به من بينه وبينه خصومة دنيوية من المسلمين.

^٢ أي: وقتاً بعد وقت لا على الدوام.

^٣ أي: حال به الموت.

^٤ ووجهه وأخصاه إلى القبلة.

^٥ فإن قالها لم تُعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا.

^٦ وهما العظامان الاجتماعان على ذقنه بعصابة عريضة تربط فوق رأسه لئلا يبقى فمه مفتوحاً فتدخله الهوام.

^٧ فيرد ساعده إلى عضده، وساقه إلى فخذه، وفخذه إلى بطنه، ثم تمد، وتلين أصابعه تسهياً لغسله وتكفينه، فإن في البدن بعد مفارقة روحه حرارة، فإذا لينت المفاصل حينئذ لانت، وإلا فلا يمكن تليينها بعد.

^٨ لئلا ينتفخ.

(فصل في الغسل)

ثم يغسل، فإذا كان رجلاً: فالأولى بغسله الأب ثم الجد ثم الابن^١ ثم الأخ^٢ ثم العم^٣ ثم ابنه على ترتيب العصبات، ثم الرجال الأقارب، ثم الأجانب، ثم الزوجة^٤، ثم النساء المحارم. وإن كانت امرأة: غسلها النساء الأقارب، ثم الأجانب، ثم الزوج^٥، ثم الرجال المحارم فإن عدت المحارم يعمها الأجانب، وكذا الرجل بعدم المحارم من النساء. وكيفية التيمم أن تكون من وراء حائل. وإن كان كافراً فأقاربه الكفار أحق. ويندب كون الغاسل أميناً.

ويستر الميت في الغسل، ولا يحضر سوى الغاسل ومعينه^٦، ويخير^٧ من أول غسله إلى آخره، والأولى تحت سقف، وبماء بارد^٨ إلا لحاجة^٩، ويحرم نظر عورته ومسها إلا بخرقه، ويندب أن لا ينظر إلى غيرها ولا يمسه إلا بخرقه. ويخرج ما في بطنه من الفضلات^{١٠}، ويستنجيه، ويوضئه^{١١}، وينوي غسله^{١٢}، ويغسل رأسه ولحيته وجسده بماء وسدر ثلاثاً، يتعهد كل مرة إمرار اليد على البطن^{١٣}، فإن لم ينظف زاد وتراً،

^١ ثم ابنه.

^٢ ثم ابنه.

^٣ ثم ابنه.

^٤ أي وإن نكحت غيره، بأن كانت حاملاً وحال الموت وضعت وتزوجت عقب الوضع.

^٥ وإن نكح الزوج بعد موتها أختها، أو أربعاً سواها، ويقدم الزوج على الرجال المحارم.

^٦ ويدخل الولي معهما.

^٧ من أجل تغطية ما قد يظهر منه من شيء له رائحة كريهة.

^٨ لأنه يشد ويقوي البدن بخلاف المسخن.

^٩ أي: إلى الماء المسخن كإزالة وسخ لا يزول إلا بالمسخن وبرد شديد، لأن الميت يتأذى مثل ما يتأذى به الحي.

^{١٠} بأن يتكئ الغاسل على بطنه بيده قليلاً فإن كان فيه شيء خرج.

^{١١} كوضوء الحي وبميل رأسه عن المضمضة والاستنشاق لئلا يصل الماء إلى جوفه.

^{١٢} والصحيح عدم الوجوب لأن المقصود منه النظافة وهي حاصلة بلا نية.

^{١٣} وإذا كان هناك شعر متلبد من رأسه أو لحيته سرحه بمشط واسع الأسنان ويرفق في ذلك حتى لا ينتف منه شيء فإذا خرج بسبب ذلك شعر رده الغاسل وجعله في كفنه ليدفن معه.

ويجعل في الماء قليل كافور، وفي الأخيرة أكد^١. وواجهه: تعميم البدن بالماء^٢، ثم ينشف بثوب^٣، فإن خرج منه شيء بعد الغسل كفاه غسل المحل^٤.

(فصل في بيان الكفن)

ثم يكفن، فإن كان رجلاً: ندب له ثلاث لفائف بيض مغسولة كل واحدة تستر كل البدن، لا قميص فيها ولا عمامة، فإن زاد عليها قميصاً وعمامة جاز، ويحرم الحرير. ويندب للمرأة: إزار وخمار^٥ وقميص ولفافتان سابغتان، ويكره لها حرير ومزعفر^٦ ومعصفر^٧. والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة^٨. ويخير الكفن، ويذر عليه الحنوط^٩ والكافور^{١٠}، ويجعل قطعاً بحنوط على منافذه^{١١} ومواضع السجود، ولو طيب جميع بدنه فحسن فإن مات محرماً حرم الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة. ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بحله^{١٢}، أو من أثر أهل الخير^١.

فرع: لا ينبغي أن يُغسل الميت بماء زمزم للخلاف في نجاسته بالموت.

^١ والقليل ما لا يسلب الماء الطهورية.

^٢ إن لم تكن نجاسة عينية فإن كانت وجب زواها، وهذا على قول الرافعي، والمعتمد هو ما اختاره النووي أنه لا يشترط.

^٣ تنشيفاً بليغاً لئلا تبطل أكفانه فيسرع إليه الفساد، ولا يأتي في التنشيف هنا الخلاف في تنشيف الحي.

^٤ ولا يجب وضوء ولا غسل وإن خرج من أحد السبيلين.

ويندب لمن تولى غسل الميت أن يغتسل بعد الفراغ من تغسيله.

^٥ وهو ما يغطي الرأس.

^٦ مصبوغ بالزعفران.

^٧ مصبوغ بالعصفر والعصفر نوع من أنواع النبات.

^٨ والمعتمد أن أقله ثوب يستر البشرة في جميع البدن إلا رأس الحرم ووجه المحرمة.

^٩ هو نوع من الطيب يجعل للميت خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذريعة القصب.

^{١٠} وسبب وضع ذلك على الكفن والتبخير له اشتداد البدن وتقويته به ودفع الهوام عن الميت.

^{١١} كعينية وفمه ومنخريه وأذنيه.

^{١٢} لئلا يحاسب عليه إن لم يكن مقطوعاً بحله.

(فصل في الصلاة على الميت)

ثم يصلي عليه، ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل^٢، فإن لم يوجد غيرهن لزمهن ويسقط الفرض بهن.

وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة^٣.

وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالغسل من أقاربه إلا النساء فلا حق لهن، ويقدم الولي على السلطان، والأسن على الأفقه وغيره، فإن استتوا في السن رتبوا كما في الصلاة^٤، ولو أوصى أن يصلي عليه أجنبي قدم الولي عليه^٥.

ويقف الإمام عند رأس الرجل وعجيزة^٦ المرأة^٧، فإن اجتمع جنائز فالأفضل إفراد كل واحد بصلاة، ويجوز أن يصلي عليهم دفعة واحدة، ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض هكذا، ويليه^٨ الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل، ولا اعتبار بالرق والحرية^٩، ولو جاء واحد بعد واحد قدم إلى الأمام الأسبق ولو مفضولاً وصبيّاً إلا المرأة فتؤخر للذكر^{١٠} المتأخر بجيئه.

^١ منهج أهل السنة والجماعة أنه لا يجوز التبرك بآثار الصالحين سوى الأنبياء.

^٢ ولو صبيّاً مميّزاً.

^٣ أي محل الدفن ولا تكره في المسجد.

^٤ فيقدم الأفقه ثم الأقرأ ثم الأورع وهكذا.

^٥ لأنها حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث.

^٦ أي: أليها.

^٧ يجعل رأس الرجل لجهة يسار الإمام ورأس المرأة إلى جهة يمينه ليكون أكثر جسد الميت في الحالين عن يمينه، ولو وقف عند عجيزة الرجل ورأس المرأة صحت صلاته لكنه خالف السنة.

^٨ أي الإمام.

^٩ قال القاضي والبعوي والمتولي وغيرهم: يوضعون صفّاً واحداً رأس كل واحد عند رجل الآخر خشية أن تقدم المرأة على الرجل هذا كله إذا جاؤوا معاً. وهذا في الخنثى.

^{١٠} ولو صبيّاً.

ثم ينوي، ويجب التعرض للفريضة دون فرض الكفاية^١. ولو صلى على غائب خلف من يصلي على حاضر صح. ويكبر أربعاً رافعاً يديه، ويضع يمينه على يسراه بين كل تكبيرتين، فإن كبر خمساً ولو عمداً لم تبطل لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة، بل ينتظره ليسلم معه. ويقرأ الفاتحة بعد الأولى^٢، ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ثم يدعو للمؤمنين، ثم يدعو للميت بعد الثالثة فيقول: (اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من رَوْح الدنيا^٣ وسعتها ومحبوبه وأحباؤه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقية، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، وأنت أعلم به منا، اللهم إنه نزل بك وأنت خير مترول به، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه، ولقّه برحمتك رضاك، وقه فتنة القبر وعذابه، وافسح له في قبره، وجاف الأرض عن جنبه، ولقّه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمناً إلى جنتك يا أرحم الراحمين). وحسن أن يقدم عليه: (اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان). ويقول في الصلاة على الطفل مع هذا الثاني: (اللهم اجعله فرطاً^٤ لأبويه، وسلفاً^٥ وذخراً^٦ وعِظَةً واعتباراً وشفيعاً، وثقل به موازينهما، وأفرغ الصبر على قلوبهما)^٧. ويقول بعد الرابعة: (اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، واغفر لنا وله)، ثم يسلم تسليمين^٨.

^١ وإن كان المصلي مأموماً فلا بد في صحة صلاته من نية الاقتداء والجماعة قياساً على غيرها من الصلوات.

^٢ ندباً والمعتمد أن قراءة الفاتحة لا تتعين بعد الأولى بل الركن قراءتها بعد أي تكبيرة.

^٣ نسيم ريحها.

^٤ الفرط بمعنى السلف وهو الذي يسبق القوم إلى مترلهم ليهيء لهم ما يصلحهم، والمراد هنا أنه يهيء لأبويه نزلهما في الجنة.

^٥ متقدماً وسابق لهما.

^٦ أي: مدخراً أمامهما إلى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما.

^٧ قال الزركشي: محله في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى.

^٨ وهذا هو الركن السادس وهو التسليمة الأولى، والثانية سنة.

وواجباتها سبعة: النية، والقيام، وأربع تكبيرات، والفاضة، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وأدى الدعاء للميت (وهو: اللهم اغفر لهذا الميت)، والتسليمة الأولى.

وشرطها كغيرها، ويزيد تقديم الغسل^١، وأن لا يتقدم على الجنابة. وتكره^٢ قبل الكفن. فإن مات في بئر أو تحت هدم وتعذر إخراجُه وغسله لم يصل عليه^٣.

ومن سبقه الإمام ببعض التكبيرات أحرم وقرأ^٤ وراعى في الذكر ترتيب نفسه، فإذا سلم الإمام كبر ما بقي ويأتي بذكره ثم يسلم. ويندب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق صلاته^٥، فلو كبر الإمام عقيب تكبيرته الأولى كبر معه وحصلتا^٦ وسقط عنه القراءة، ولو كبر وهو في الفاضة قطعها وتابع، ولو كبر الإمام تكبيرة فلم يكبرها المأموم حتى كبر الإمام بعدها بطلت صلاته^٧، ومن صلى يندب له أن يعيد^٨، ومن فاتته صلى على القبر إن كان^٩ يوم موته بالغاً عاقلاً وإلا فلا.

^١ للميت فلا تصح الصلاة قبل غسله.

^٢ أي: الصلاة على الميت.

^٣ لفقد الشرط وهو الطهر، قال في النهاية: هذا هو المعتمد خلافاً لجمع من المتأخرين من الدارمي وابن الأستاذ حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها وهذا يمكن رده بأن ذلك إنما هو حرمة الوقت الذي حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا. ودليل الدارمي وابن الأستاذ: أنه لا وجه لترك الصلاة عليه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور، ولأن المقصود من هذه الصلاة الدعاء والشفاعة للميت. وما إلى هذا القول الشريبي.

^٤ الفاضة.

^٥ ولا يضر رفعها قبله ولا تبطل به الصلاة.

^٦ أي التكبيرتان للمسبوق الثانية التي وافقه فيها والأولى الخالية عن القراءة.

^٧ لأنه تخلف عنه تخلفاً فاحشاً إذ الاقتداء هنا يظهر في التكبيرات، فالحاصل أنه متى تخلف المأموم عن الإمام بتكبيرة واحدة فلا بطلان لصلاته إن كان ذلك التخلف بعذر وإلا ضرر، وإن تخلف عنه بتكبيرتين بطلت صلاته ولو كان تخلفه بعذر.

^٨ الصحيح أنه من صلى لا يعيد، لأن الجنابة لا يتنفل بها.

^٩ المصلي.

ويجوز أن يصلي على الغائب عن البلد وإن قربت مسافته^١، ولا يجوز على غائب في البلد. ولو وجد بعض^٢ من يقن موته غسل وكفن وصلي عليه.

ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه (وهو من مات في معركة الكفار بسبب قتالهم) فترع عنه ثياب الحرب^٣، ثم الأفضل أن يدفن ببقية ثيابه المملوطة بالدم، وللولي نزعها وتكفينه. والسُّقُطُ^٤ إن بكى أو احتلج فحكمه حكم الكبير، وإلا: فإن بلغ أربعة أشهر^٥ غسل ولم يصل عليه، وإلا وجب دفنه فقط^٦.

وليبادر بالدفن بعد الصلاة، ولا ينتظر إلا الولي إن قرب ولم يخش تغير الميت. والأفضل أن يحمل الجنازة تارة أربعة من قوائمها وتارة خمسة، والخامس يكون بين العمودين المقدمين^٧. ويندب الإسراع فوق العادة دون الخب^٨ إن لم يضر الميت، وإن خيف انفجاره زيد على الإسراع.

^١ بأن كانت دون مسافة القصر، ولو في غير جهة القبلة والمصلي مستقبلها، لكنها لا تسقط الفرض أي عن أهل البلد إن لم يعلموا بصلاة غيرهم فإن علموا سقط عنهم الفرض، قال الزركشي: ووجهه أن يعلم أو يظن أنه قد غسل وإلا لم تصح، نعم إن علق النية على غسله بأن نوى الصلاة إن كان غسل فينبغي أن تصح.

^٢ أي: إذا وجد عضو أو جزء من إنسان -كيد أو غيرها- وحصل يقين بموت الأصل.

^٣ ونزع ذلك على سبيل الندب لا على طريق الوجوب.

^٤ هو من ولد قبل تمام أشهره، وهي مثلية.

^٥ وهو زمن نفخ الروح فيه.

^٦ واعلم أن للسقط أحوالاً حاصلها أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء، نعم يسن ستره بخرقة ودفنه، وإن ظهر فيه خلقة ولم تظهر فيه أماراة الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة أما هي فممتنعة كما مر فإن ظهر فيه أماراة الحياة فكالكبير.

^٧ وهناك كيفية أفضل منها وهي أن يخرج الحامل رأسه بين العمودين المقدمين ويضعهما على عاتقه ويحمل المؤخرين رجلان أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولا يتوسطها واحد وهذه تسمى بالتشليث.

^٨ وهو الإسراع الشديد.

ويندب للرجال اتباعها إلى الدفن بقرنها بحيث ينسب إليها^١، ويكره اتباعها بنار (وهو البخور في المحمرة)، وكذا عند الدفن.

(فصل في الدفن)

ثم يدفن، وفي المقبرة أفضل، ولا يدفن ميت على ميت إلا أن يلى الأول كله، ولا ميتان في قبر واحد إلا لضرورة (ككثرة القتل والفناء^٢)، ويجعل بينهما حائل من تراب^٣، وبين المرأة والرجل أكد، سيما الأجنيين.

ولو مات في سفينة ولم يمكن دفنه في البر جعل بين لوحين وألقي في البحر^٤. وأقل القبر: ما يكتفم الرائحة ويمنع السباع، ويندب توسيعه وتعميقه قامة وبسطة^٥، واللحد^٦ أفضل من الشق^٧ إلا أن تكون الأرض رخوة فيندب الشق، ويكره في تابوت إلا أن تكون الأرض رخوة أو ندية^٨. ويتولاه الرجال ولو لامرأة، وأولاهم الزوج إن صلح للدفن، ثم أولاهم بالصلاة، لكن الأفقه^٩ مقدم على الأسن عكس الصلاة^{١٠}، ويندب أن يكونوا وترًا^{١١}.

^١ الأفضل أن يكون أمامها ذلك للماشي، فإن كان موضع الدفن بعيدًا فلا بأس بالركوب كي لا يشق ذلك على المشيعين ويكون الراكب خلف الجنازة ويكره الركوب لمن ليس له عذر. ولا يحصل القيروطان لمن شهد الدفن إلا إن صلى، فإن اقتصر على الصلاة حصل له قيراط فقط، وأما القيراط الثاني فيحصل لمن مكث حتى أهيل التراب. فرع: أو تعددت الجنازات واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة هل يتحد القيراط بتعددتها أو لا نظرًا لاتحاد الصلاة؟

قال الأذرعي: الظاهر التعدد.

^٢ بسبب وباء يموت به الكثيرون من الناس، والأصح أن ذلك يحرم عند عدم الضرورة.

^٣ يمنع اختلاطهما بأن يجمع التراب حتى يرتفع عن الأرض فيصير حاجزًا حينئذ.

^٤ ليصل إلى البر فيدفنه من وجدته، ولو ألقى وثقل بحجرين فلا إثم.

^٥ معنى البسطة: أن يقوم رجل معتدل باسطًا يديه مرفوعتين، وهما أربعة أذرع ونصف ذراع.

^٦ أن يحفر في أسفل جانب القبر القبلي قدر ما يسع الميت.

^٧ هو أن يحفر في وسط القبر وتبنى حافته ويوضع الميت بينهما.

^٨ أو كانت امرأة لا محرم لها، قال المتولي: لئلا يمسه الأجانب عند الدفن أو غيره.

ويغطي بثوب عند الدفن^٤، ويوضع رأسه عند رجل القبر، ويسل من جهة رأسه، ويقول الدافن: (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، ويدعو له، ويوسده^٥ لبنة، ويفضي بخده^٦ إلى الأرض^٧، ويوضع على جنبه الأيمن ندبًا، مستقبل القبلة حتمًا^٨، وينصب عليه اللبن ويخثو من دنا ثلاث حثيات، ثم يهال بالمساحي^٩، ويمكث ساعة بعد الدفن يلقيه^{١٠} ويدعو له ويستغفر له. ويرفع القبر شبرًا إلا في بلاد الحرب^{١١}، وتسطيعه أفضل^{١٢}، ولا يزيد فيه على ترابه، ويرش عليه الماء، ويضع عليه حصي، ويكره تخصيص^{١٣} وبناء، وخلوق^{١٤} وماء ورد وكتابة ومخدة ومضربة^{١٥} تحته.

^١ أي في الدفن وهو الأعلم في هذا الباب.

^٢ على الميت فإنه يقدم الأسن لأن الغرض الدعاء ودعاء الأسن أقرب ويقدم الأفقه هنا لأن الغرض أن يكون الدفن صحيحًا.

^٣ أي: من يدفونه.

^٤ للرجل والمرأة.

^٥ يجعل تحت رأسه.

^٦ الأيمن.

^٧ بعد كشف الكفن عنه. وهذا ليس له أصل.

^٨ فلو ماتت كافرة في بطنها جنين ميت مسلم جعل ظهرها إلى القبلة حتى يكون وجه الجنين المسلم إلى القبلة وتدفن الأم بين مقابر المسلمين والكفار لئلا يدفن المسلم في مقابر الكفار وعكسه، وهذا إذا نفخت فيه الروح ولم ترج حياته فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه فإن رجيت حياته لم يجوز دفنه معها بل يجب شق جوفها وإخراجه منه ولو مسلمة.

^٩ مفردة مسحاة وهي آلات الحفر ونحوه.

^{١٠} الحديث الذي ورد فيه ضعيف، ضعفه النووي وابن الصلاح.

^{١١} لئلا يتعرضوا له إذا رجع المسلمون.

^{١٢} التسطيع بأن يعرض فيجعل كالسطح يكون مرفوعًا ولكنه مستوٍ، والتسليم بأن يجعل كسنام البعير.

^{١٣} وهو أن يوضع عليه الجص وهو الجبس.

^{١٤} نوع من الطيب.

^{١٥} وهي نوع من الفرش كطراحة تفرش تحت الميت.

ويندب للرجال زيارة القبور، ولا بأس بمشييه في النعال، ويدنو منه كحياته، ويقول إذا زار: (سلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون)، ويقرأ ويدعو لهم بالمغفرة، وتكره للنساء.

(فصل في التعزية^١ والبكاء على الميت)

يندب تعزية كل أقارب الميت - إلا الشابة الأجنبية - من الموت إلى ثلاثة أيام تقريباً بعد الدفن^٢. ويكره الجلوس لها^٣. فلو كان غائباً فقدم بعد مدة عزاه. ويقول في تعزية المسلم بالمسلم: (أعظم الله أجرك، وأحسن عزاءك، وغفر لميتك). وفي المسلم بالكافر: (أعظم الله أجرك، وأحسن عزاك). وفي الكافر بالمسلم: (أحسن الله عزاك، وغفر لميتك). وفي الكافر بالكافر: (أخلف الله عليك^٤، ولا نقص عددك)، وينوي به تكثير الجزية^٥. والبكاء قبل الموت جائز، وبعده خلاف الأولى^٦. ويحرم الندب^٧ والنياحة^٨ واللطم وشق الثوب ونشر الشعر.

^١ هي التصبير لمن أصيب بمن يعز عليه.

^٢ إذا عزى قبل الدفن أو بعده بعد التشيع فلا يعزى بعد ذلك.

^٣ أي: للتعزية أي جلوس أهل الميت واجتماعهم في مكان واحد لتأتيهم الناس للتعزية لأنه محدث، ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا من بعده ولعل ما تعارف عليه الناس في بلادنا اليوم من ذلك فيه مصلحة لكثرة المشاغل وبعد المسافات وكثرة الناس.

^٤ أي: أخلف الله غيره منفعة لنا بكثرة الجزية بأن كانت معقودة له.

^٥ قال النووي في المجموع: وهذا مشكل لأنه دعاء له ببقاء الكفر واستمراره فالمختار تركه.

^٦ إذا تكلفه، لأنه يكون إظهاراً للأسف على من مات، أما إذا غلب الإنسان فلا حرج، لأنه أمر لا يملكه.

^٧ وهو عد محاسنه كأن يقول: واكففاه، واجبلاه، واسنده.

^٨ هي رفع الصوت بالندب، أو رفع الصوت بالبكاء رفعاً فاحشاً.

ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا طعاماً لأهل الميت الأقربين يكفيهم يومهم وليلتهم، ويلح عليهم ليأكلوا. وما يفعله أهل الميت من إصلاح طعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة^١.

كتاب الزكاة^٢

تجب الزكاة على كل حر مسلم تم ملكه على نصاب حولاً، فلا تلزم المكاتب والكافر، وأما المرتد^٣ فإن رجع إلى الإسلام لزمه لما مضى، وإن مات مرتدّاً فلا.

ويلزم الولي إخراجها من مال الصبي والمجنون، فإن لم يخرج عصي، ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكلفين إخراج ما أهمله الولي.

ولو غُصب ماله أو سُرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له دَيْن على ممّاطل؛ فإن قدر عليه بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى، وإلا فلا^٤.

ولو آجر داراً سنتين بأربعين ديناراً وقبضها^١ وبقيت في ملكه إلى آخر السنتين؛ فإذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط^٢، وإذا حال الثاني زكى العشرين التي زكاها لسنة، وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين^٣.

^١ بل تحرم إن كان في الورثة قاصر وعمل ذلك من التركة.

^٢ الزكاة لغة: من النمو والزيادة.

شرعاً: هو قدر مخصوص من بعض أنواع المال يجب صرفه لأصناف معينة من الناس عند توفر شروط معينة. فرضت في شعبان في السنة ٢ للهجرة.

^٣ وهذا في حال إذا حوله في رده، أما إذا وجبت الزكاة عليه في الإسلام ثم ارتد فإنها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أو قتل.

^٤ من حول وأحوال لأنه تبيين برجوعه إليه أنه باق على ملكه له ولا يضر عدم كونه تحت يده في هذه الأحوال الماضية بشرط بقاء النصاب في هذه الأحوال، وإن نقص عن النصاب بسبب الإنفاق منه فلا يزكى، وهذا على القول الجديد، والقول القديم: أنه لا زكاة عليه لامتناع النماء والتصرف.

ولو ملك نصائباً فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده^٤، والدين لا يمنع الوجوب^٥.
ولا تجب الزكاة إلا في المواشي، والنبات، والذهب، والفضة، وعروض التجارة، وما يؤخذ من المعدن والركاز^٦.
وتجب الزكاة في عين المال، لكن لو أخرج من غيره جاز^٧، فمجرد حولان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض^٨، حتى لو ملك مائتي درهم فقط ولم يزكها أحوالاً لزمه الزكاة للسنة الأولى فقط^٩.
ولو تلف ماله كله بعد الحول وقبل التمكن من الإخراج سقطت الزكاة، وإن تلف بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه بقسط الباقي، وسقط بقسط التالف^{١٠}، وإن تلف ماله كله أو بعضه بعد الحول والتمكن لزمه زكاة الباقي والتالف^{١١}.
ولو زال ملكه في الحول ولو لحظة^١ ثم عاد إلى ملكه في الحول؛ أو لم يعد؛ أو مات في أثناء الحول؛ سقطت الزكاة^٢.

-
- ^١ أي: الدنانير ويعتبر الحول من وقت قبضها لاستقرار ملكه عليها من حينئذ، وأما قبل ذلك فملكه لها ضعيف.
- ^٢ وأما العشرون الثانية فملكه لها ضعيف لتعرضه للزوال بتلف العين المؤجرة.
- ^٣ لأن بمجيئه تبين أنها استقرت في ملكه ستين فلذلك وجبت زكاتها لستين.
- ^٤ لأن المال الذي في يده ملك له، بدليل أنه ينفذ تصرفه فيه، فإذا كان نصائباً وجبت الزكاة فيه.
- ^٥ كأنه يقول لزمته الزكاة وإن كان عليه دين لأن الدين لا يمنع الوجوب المذكور.
- ^٦ سيأتي بيانها بإذن الله تعالى.
- ^٧ أي: من غير المال الذي وجبت الزكاة في عينه جاز ذلك الإخراج المذكور باعتبار القيمة، كأن أخرج شاة عن العتر أو العكس.
- ^٨ وتصير الفقراء شركاء مع المالك في هذا المال الذي وجبت زكاته على سبيل الشيوخ.
- ^٩ لأن النصاب نقص في السنوات التي تليها، لملك الفقراء نصيباً منه، فصاروا شركاء بقدر الفرض وهو خمسة دراهم فصار المالك لا يملك نصائباً فلا زكاة عليه.
- ^{١٠} كأن تلف مائة من المائتين فالواجب في المائتين ربع العشر وهو درهمان ونصف، فلما تلف مائة وبقي مائة وجبت زكاة المائة الباقية وهو درهم وربع وسقط درهم وربع في مقابلة المائة التالفة.
- ^{١١} لتقصيره في عدم إخراج ما وجب عليه وقد تمكن من إخراجه.

ويبتدئ المشتري والوارث الحول من حين ملك المال، لكن لو أزال ملكه في الحول فراراً من الزكاة فإنه يكره، والأصح أنه حرام^٣، ويصح البيع^٤.
ولو باع بعد الحول وقبل الإخراج بطل في قدر الزكاة^٥، وصح في الباقي^٦.

باب صدقة المواشي^٧

لا تجب الزكاة إلا في الإبل^٨ والبقر والغنم^٩، فمتى ملك منها نصيباً حولاً كاملاً وأسامه^{١٠} كل الحول لزمته الزكاة^{١١}، إلا أن تكون ماشيته عاملة، مثل أن تكون معدة للحرث أو الحمل^{١٢} فلا زكاة فيها.

^١ هبة أو رد بعيب أو إقالة.

^٢ لأن شرط وجوب الزكاة تمام ملك النصاب إلى أن يتم الحول.

^٣ لأنه تضييع لحق الفقراء والمحتاجين وظلم لهم واحتيال على الشرع.

^٤ أي: بيع المال الذي باعه قبل حولان الحول فراراً من أن تجب فيه الزكاة.

^٥ لأنه حق الغير ولا يصح بيع ملك الغير بغير إذنه.

^٦ وهو ما يخص المالك لأنه ملكه.

^٧ سميت بالمواشي لأنها تأكل وتمشي.

^٨ اسم جمع لا واحد له من لفظه.

^٩ اسم جمع لا واحد له من لفظه.

^{١٠} أي: جعلها سائمة بأن ترعى الكلاً المباح أكثر السنة.

^{١١} هذه شروط زكاتها.

^{١٢} وهي التي تحمل الماء وغيره.

والمراد بالإسامة: أن ترعى في الكلا^١ المباح^٢، فلو علفها زماناً لا تعيش دونه لو تركت الأكل سقطت الزكاة، وإن كان أقل فلا يؤثر^٣.

١- زكاة الإبل:

فأول نصاب الإبل خمس، فتجب فيه: شاة من غنم البلد (وهي جذعة من الضأن^٤ وهي ما لها سنة، أو ثنية من المعز وهي مالها سنتان، ويجزئ الذكر ولو كانت الإبل إنثاءً). وفي عشر: شاتان.

وفي خمسة عشر: ثلاث شياه.

وفي عشرين: أربع شياه. (فإن أخرج عن العشرين فما دونها بعيراً يجزئ عن خمس وعشرين قبل منه).

وفي خمس وعشرين: بنت مخاض (وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية): فإن لم يكن في إبله بنت مخاض أو كانت وهي معيبة قبل منه ابن لبون ذكراً أو أنثى^٥ (وهو ماله سنتان ودخل في الثالثة). ولو

^١ أي: الحشيش.

^٢ في فتاوى القفال قال: إن اشترى الشخص كلاً فرعته في مكائها فسائمة، لأن قيمة الكلا غالباً تافهة ولا كلفة فيه لعدم جزه، فلو جزه وأطعمه إياها من المرعى أو البلد فمعلوفة.

^٣ بأن علفها زماناً تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع السوم فتجب الزكاة فيها حينئذ، أما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالكةا كغاصب أو اعتلفت معظم الحول فلا زكاة فيها.

أي: فإن علفت معظم الحول فلا زكاة، وإن علفت دون معظم فالأصح إن علفت قدرًا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت زكاتها لحفة المؤنة، وإن كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه أو تعيش ولكن بضرر بين فلا تجب فيها الزكاة لظهور المؤنة، والماشية تصير يومين ولا تصير الثلاث غالباً.

^٤ لأنه يسمى شاة لأن التاء فيها للوحدة لا للتأنيث.

^٥ أو حشى، وإن كان أقل قيمة منها ولأن في بنت المخاض فضيلة بالأنوثة وفي ابن لبون فضيلة بالسن فتساويا.

ملك بنت مخاض كريمة^١ لم يكلف إخراجها، لكن ليس له العدول إلى ابن لبون، فيلزمه تحصيل بنت مخاض^٢، أو يسمح بالكريمة إن شاء.

وفي ست وثلاثين: بنت لبون.

وفي ست وأربعين: حقة (وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة).

وفي إحدى وستين: جذعة (وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة).

وفي ست وسبعين: بنتا لبون.

وفي إحدى وتسعين: حقتان.

وفي مائة وإحدى وعشرين: ثلاث بنات لبون.

فإن زادت إبله على ذلك وجب في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة. ففي مائة وثلاثين:

حقة وبنتا لبون، وفي مائة وأربعين: بنت لبون وحقتان، وفي مائة وخمسين: ثلاث حقائق، وفي مائتين:

أربع حقائق (خمسينات)، أو خمس بنات لبون (أربعينات). فإن كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع

حقاق لزمه الأغبط للفقراء^٣، فإن فقدهما حصّل ما شاء منه^٤، وإن كان في ملكه أحد الصنفين دون

الآخر دفعه.

ومن لزمه سن وليس عنده صعد درجة واحدة^٥ وأخذ شاتين تجزيان في عشر من الإبل أو عشرين

درهماً^٦، أو نزل درجة ودفع شاتين أو عشرين درهماً، ولو أراد أن يترل أو يصعد درجتين بجبرانين:

فإن فقد أيضاً الدرجة القربى جاز، وإن وجدها فلا. والاختيار في الصعود والتزول للمزكي، وفي

الغنم والدراهم لمن أعطاه^٧. ولا يدخل الجبران في الغنم والبقر.

^١ بأن كانت سمينة.

^٢ كاملة بشراء أو غيره، ولا تجزئه هزيلة لوجود هذه الكريمة عنده.

^٣ أي: الأحظ للفقراء بأن كان أحدهما أعلى قيمة من الآخر، وهذا إن وجدهما في ماله بصفة الإجزاء.

^٤ بشراء أو غيره.

^٥ إلى ابن لبون.

^٦ ويقال لما أخذه: جُبران، والدافع له هنا الساعي.

^٧ أي: لمن دفعها ساعياً كان أو مالِكاً.

٢- زكاة البقر^١:

وأول نصاب البقر: ثلاثون، فيجب فيها تبيع (وهو ماله سنة ودخل في الثانية).

وفي أربعين: مسنة (وهي مالها سنتان ودخلت في الثالثة).

وفي ستين: تبيعان. وعلى هذا أبداً: في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة^٢.

٣- زكاة الغنم:

وأول نصاب الغنم: أربعون، فتجب فيها شاة (جدعة ضأن، أو ثنية معز^٣).

وفي مئة وإحدى وعشرين: شاتان.

وفي مئتين وواحدة: ثلاث شياه.

وفي أربع مئة: أربع شياه.

ثم هكذا أبداً في كل مئة: شاة.

وهذه الأوقاص^٤ التي بين النُصب عفو لا شيء فيها، وما ينتج من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول

أصله وإن لم يمض عليه حول^٥، وسواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها، فلو ملك أربعين شاة فولدت

قبل تمام الحول بشهر أربعين^٦ وماتت الأمهات لزمه شاة للنتاج^٧.

فإن كانت ماشيته مراضاً: أخذ منها مريضة متوسطة، أو صحاحاً: أخذ منها صحيحة، أو بعضها

صحاحاً وبعضها مراضاً: أخذ صحيحة بالقسط^١؛ فإذا ملك أربعين نصفها صحاح قلنا: لو كانت

^١ والبقر تقال على الذكر والأنثى.

^٢ فإذا بلغت مئة وعشرين فهي كبلوغ الإبل مائتين فيلزمه هنا ثلاث مسنات، أو أربعة أتبعة فإن كانوا في ملكه جميعاً لزمه الأخط للفقراء.

^٣ فلو ملك أربعين ضأناً أجزأت ماعزة وبالعكس لأن الجنس واحد.

^٤ الأوقاص جمع وقص وهو: ما بين الفرضين من الأعداد كما بين الأربعين ومئة وإحدى وعشرين.

^٥ كأن كان عنده أربعون شاة فولدت في أثناء الحول ما بلغت به مئة وإحدى وعشرين فإن هذا الزائد يزكى لحول أصله بأن يجعل حول أصله حولاً له ولا يفرد بحول مستقل.

^٦ أي: سحلة.

^٧ لا للأمهات وحسب لهذا النتاج حول أمهاتها، وخرج بذلك المستفاد بشراء أو غيره، لأنه ليس في معنى المحتاج.

كلها صحاحاً كم تساوي واحدة منها؟ فإذا قيل: أربعة دراهم مثلاً قلنا: ولو كانت مراضاً كم تساوي واحدة منها؟ فإذا قيل: درهين مثلاً قلنا له: حصّل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم. ولو كانت الصحاح ثلاثين لزمه شاة تساوي ثلاثة دراهم ونصفاً، ومتى قوّم الجملة^٢ وأخرج صحيحة تساوي ربع عشر الجملة كفى^٣. نعم لو كان الصحيح فيها دون الواجب بأن يكون يملك مئتي شاة فيها صحيحة واحد أجزأه صحيحة ومريضة^٤. وإن كانت إناثاً؛ أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى، إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض وفي ثلاثين بقرة وفي خمس من الإبل؛ فإنه يجزئ ابن لبون وتبيع وجذع ضأن أو ثني معز، وإن تمحضت ذكوراً أجزأه الذكر مطلقاً، لكن يؤخذ في ست وثلاثين: ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين^٥ بالتقويم والنسبة^٦. وإن كانت كلها صغاراً دون سن الفرض أخذ منها صغيرة^٧، ويجتهد^٨ بحيث لا يسوي بين القليل والكثير^٩، ففصيل^{١٠} ست وثلاثين يكون خيراً من فصيل خمس وعشرين، وإن كانت كباراً وصغاراً لزمه كبيرة (وهي سن الفرض المتقدم^١).

^١ أي: بالنظر إلى القيمة بين الصحيحة والمريضة.

^٢ أي: مجموع الصحاح والمراض معاً.

^٣ كما لو كان عنده أربعون شاة قيمة جميعها ألف درهم فأخرج صحيحة منها تساوي خمسة وعشرين وهي ربع عشر قيمة الجملة كفاه ذلك.

^٤ أي: لو وجب عليه شاة مريضة وكانت الشاة الصحيحة أقل قيمة من المريضة أجزأه أن يخرج صحيحة لصحتها وأن يخرج مريضة لأنها أعلى قيمة من الصحيحة.

^٥ منها أي: عند عدم بنت المخاض لثلاث يسوي بين النصابين.

^٦ فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خمسين درهماً تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنتين وسبعين درهماً.

^٧ وهذه الصورة تفترض فيما إذا ماتت الأصول قبيل الحول وبقي النتاج.

^٨ أي: الساعي.

^٩ لا يسوي بين نصاب القليل ونصاب الكثير.

^{١٠} وهو صغار الإبل.

وإن كانت معيبة أخذ الوسط في العيب ^٢.

وإن كانت أنواعاً كضأن ومعر أخذ من أي نوع شاء بالقسط ^٣، فيقال: لو كانت كلها ضأناً كم تساوي واحدة منها إلى آخر ما تقدم.

ولا تؤخذ الحامل ولا التي ولدت ^٤، ولا الفحل، ولا الخيار ^٥، ولا المسمنة للأكل ^٦؛ إلا أن يرضى المالك.

زكاة الخلطة:

ولو كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك ^٧ من الماشية أو غيرها مثل أن ورثاه، أو غير مشترك ^٨ بل لكل منهما عشرون شاة مثلاً مميزة؛ إلا أنهما اشتركا في السمراع ^٩ والمسرح ^{١٠} والمرعى والمشرب وموضع الحلب والفحل والراعي؛ وفي غيرها من الناطور ^{١١} والجرين ^{١٢} والدكان ومكان الحفظ ^{١٣} زكيا زكاة الرجل الواحد.

^١ حسب العدد من قوله: "وفي خمس وعشرين بنت مخاض..."

^٢ باعتبار عيب البقية، والمراد بالعيب ما يثبت به الرد في البيع.

^٣ أي: باعتبار القيمة لأن الضأن أعلى من المعز.

^٤ وهي الرئي، لكثرة لبنها إذا مضى لها من ولادتها نصف شهر أو شهران.

^٥ هذا يعم ما تقدم وغيره.

^٦ وتسمى الأكولة.

^٧ وهي خلطة الأعيان والشيوع.

^٨ وهي خلطة الجوار والأوصاف.

^٩ وهو المحل التي تأوي إليه ليلاً.

^{١٠} وهو الموضع الذي تجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرعى.

^{١١} وهو حافظ الشجر والزرع.

^{١٢} وهو موضع تخفيف الثمر وتخليص الحب.

^{١٣} كالمخزن.

باب زكاة النبات^١

لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات^٢ من جنس ما يستنبته الآدميون ويبيس ويدخر (كحنطة وشعير وذرة وأرز وعدس وحمص وبقلا^٣ وجلبان^٤ وعَلَس^٥)، ولا تجب في الثمار إلا في الرطب والعنب، ولا تجب في الخضروات ولا الأبازير (مثل الكمون والكزبرة)، فمن انعقد في ملكه نصاب حب^٦ أو بدا صلاح نصاب رطب أو عنب^٧ لزمته الزكاة، وإلا فلا.

والنصاب أن يبلغ جافاً خالصاً من القشر والتبن خمسة أوسق^٨، (وهو ألف وستمئة رطل بغدادية)، إلا الأرز والعلس (وهو صنف من الحنطة يدخر مع قشره) فنصابهما عشرة أوسق بقشرهما^٩.

ولا تُخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية^{١٠}، ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف^{١١}.

وتضم ثمرة العام^١ الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب^٢، حتى لو أطلع^٣ البعض بعد جذاذ^٤ البعض البعض لاختلاف نوعه أو بلده - والعام واحد والجنس واحد - ضمه إليه في تكميل النصاب، ويضم

^١ وتجب فيما يقتاته الناس في أحوالهم العادية ويمكن ادخاره دون أن يفسد.

والنبات ينقسم إلى شجر: وهو ما له ساق، وإلى نُجْمٍ: وهو ما لا ساق له، والزكاة تجب على النوعين، ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما.

^٢ هو ما يكون أصل الطعام الغالب لأهل البلد، والقوت: هو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام.

^٣ الباقل: وهو الفول.

^٤ هو نوع من النبات ويسمى الكشري.

^٥ هو نوع من الحنطة.

^٦ بعد اشتداده، لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل، ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده.

^٧ لأنه حينئذ ثمرة كاملة.

^٨ وقد قُدِّرَ بستين صاعاً، وتساوي الآن بالوزن ٧٥٠ كيلوغراماً تقريباً إلا الشعير فإنه أخف وزناً والعدس أثقل من غيره.

^٩ هذين الصنفين لا بد أن يمكنا في قشرهما وإلا يفسدان.

^{١٠} من التبن.

^{١١} ونفقة التصفية والتحفيف على المالك ولا تحسب من النصاب.

أنواع الزرع بعضه إلى بعض في النصاب إن اتفق حصادهما في عام واحد، ولا تُضم ثمرة عام أو زرعه إلى ثمرة عام آخر أو زرعه، ولا عنب لرطب، ولا بر لشعير.

ثم الواجب العشر إن سُقي بلا مؤونة (كالمطر ونحوه)، ونصف العشر إن سقي بمؤونة (كساقية ونحوها)، والقسط إن سقي بهما^٥، ثم^٦ لا شيء فيه، وإن دام في ملكه سنين^٧.

ويحرم على المالك أن يأكل شيئاً من الثمرة أو يتصرف فيها ببيع وغيره قبل الخرص^٨، فإن فعل ضمنه.

ويندب للإمام أن يبعث خارصاً عدلاً يخرص الثمار^٩ (ومعناه: أن يدور حول النخلة^{١٠} فيقول: فيها من الرطب كذا، ويأتي منه من التمر كذا) ويضمن المالك نصيب الفقراء بحسابه^{١١} في ذمته، ويقبل المالك ذلك، فينتقل حينئذ حق الفقراء منه إلى ذمته، وله بعد ذلك التصرف، فإن تلف بأفة سماوية بعد ذلك سقطت الزكاة.

^١ والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهراً عربية.

^٢ لأن الثمار لا تخرج مرة واحدة بل متسلسلة.

^٣ أي: ظهر طلعه وهو الزهر.

^٤ أي: قطع.

^٥ ويعتبر القسط بعيش الزرع والثمر ونمائهما فلو كان يمكن ستة أشهر وسقي بالمطر ما يمكن به ثلاثة أشهر وجب ثلاثة أرباع العشر.

^٦ أي: بعد إخراج زكاة الثابت أول خروجه.

^٧ أي: ما حصده.

^٨ وهو الحزر والتقدير والتضمين للمالك في ذمته.

^٩ وخرج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه، ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً بخلاف الثمرة.

^{١٠} فيقدر ثمرتها أو ثمرة كل نوع رطباً ثم يابساً، فلا خرص فيما لم يبد صلاحه.

^{١١} أي: بقدر ما قدره الخارص.

باب زكاة الذهب والفضة

من ملك من الذهب والفضة نصاباً^١ حوالاً لزمته الزكاة، ونصاب الذهب: عشرون مثقالاً^٢، وزكاته: نصف مثقال، ونصاب الفضة: مائتا درهم خالصة، وزكاته: خمسة دراهم خالصة، ولا زكاة فيما دون ذلك^٣، وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه^٤، سواء في ذلك المضروب والسبائك^٥، والحلي المعد لاستعمال محرم^٦ أو مكروه^٧ أو للقنية، فإن كان الحلي معداً لاستعمال مباح فلا زكاة فيه^٨.

^١ النصاب: هو الحد الأدنى الذي يعتبر وجوده شرطاً لتعلق الزكاة بالمال.

^٢ والدينار هو المثقال، ويساوي الآن أربعة غرامات من الذهب تقريباً.

^٣ وهذا التقدير تحديد، فلو كان الدرهم ناقصاً في بعض الموازين وكاملاً في بعضها فلا زكاة للشك في بلوغ النصاب.

^٤ ولا وقص في النقد أصلاً.

^٥ وهي القطع من الذهب والفضة.

^٦ كآنية للأكل والشرب.

^٧ كضبة فضة صغيرة للزينة.

^٨ هذا هو الأظهر في المذهب، لأنه معد لاستعمال مباح فأشبهه العوامل من النعم، والظاهر أنه عليه الزكاة لأن زكاة النقد تناط بجوهره.

باب زكاة العروض^١

إذا ملك عرضاً حولاً وكانت قيمته في آخر الحول نصيباً لزمته زكاته، وهي ربع العشر بشرطين: أن يمتلكه بمعاوضة^٢، وأن ينوي حال التملك التجارة. فلو ملكه بإرث أو هبة أو بيع ولم ينو التجارة فلا زكاة، فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بنى حوله على حول النقد^٣، وإن اشتراه بغير ذلك: إما بدون نصاب أو بغير نقد فحوله من الشراء.

ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به^٤، إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب، فإن اشتراه بغير نقد^٥ قومه بنقد البلد، فإذا بلغ نصيباً زكاه، وإلا فلا زكاة، حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانياً، وهكذا، ولا يشترط كونه نصيباً إلا في آخر الحول فقط^٦.

ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول^٧، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع^٨،

^١ هي الأعيان التي يُتجر فيها للربح واستمر ملكه، وهو تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح.

^٢ كشراء وإصداق واكتراء.

^٣ لأن النصاب هو الثمن وكان ظاهراً فصار في ثمن السلعة كامناً فوجب البناء عليه، كأن وجد معه عشرون مثقالاً أول المحرم واشترى بها عرض تجارة أول رجب فيقوم عرض التجارة أول محرم وتخرج زكاته.

^٤ فإن اشتراه بالذهب قوم به وإن اشتراه بالفضة قوم به وهكذا أي بالنقد الذي دفعه في ثمنه.

^٥ كعرض ونكاح وخلع.

^٦ لأن الاعتبار بالقيمة، ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً واكتفى بآخر الحول لأنه وقت الوجوب.

^٧ لعدم النصاب، ولأن الزكاة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني والأول واحدة فلا ينقطع الحول لانتقالها من سلعة إلى سلعة كما في دراهم نقلت من محل إلى آخر.

^٨ لعدم بقاء النصاب على ملكه ولأن التجارة فيها ضعيفة نادرة والزكاة الواجبة في زكاة العين تنقطع بالمبادلة المعبر عنها بالصرف، ويحكى عن ابن سريج أنه قال: بشروا الصيارفة بأن لا زكاة عليهم، ويقول الشيخ مصطفى ديب البغا: والذي يظهر لي أن هذا القول غير سديد في هذه الأيام فإن الصيرفة تجارة

ولو باع^١ في الحول بنقد وربح وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله^٢. وأول حول الربح من حين نضوضه^٣ لا من حين ظهوره.

ذات أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، والصيرفة من ذوي الشروات الضخمة، والناس كثيراً ما يتعاملون بالصيرفة بقصد التجارة فإذا أخذ بهذا القول كان في ذلك بخس بحق الفقراء والمساكين وظلم لهم.

^١ عرض التجارة.

^٢ ولا يضم الربح إلى أصله، كأن اشترى عرضاً بـ ٢٠٠ درهم وباعه بعد ٦ أشهر بـ ٣٠٠ درهم، وأمسكهما إلى آخر الحول فيزكي الـ ٢٠٠ وبعد ٦ أشهر يزكي الـ ١٠٠.

^٣ أي: صيرورته نقداً يقوم به.

باب زكاة المعدن^١ والركاز^٢

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات لم ينقطع فيها^٣ عن العمل بترك أو إهمال ففيه في الحال^٤ ربع العشر، ولا تُخرج إلا بعد التصفية^٥، فإن ترك العمل بعذر كسفر وإصلاح آلة ضُم^٦، وإن وجد في أرض الغير فهو لصاحبها. وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية^٧ وهو نصاب ذهب أو فضة في أرض موات ففيه الخمس في الحال^٨، وإن وجد في ملك فهو لصاحب الملك، أو في مسجد، أو في شارع، أو كان من دفين الإسلام فهو لقطة.

^١ هو اسم للمكان الذي تخلق فيه الجواهر من الذهب والفضة، سمي بذلك لعدونه أي إقامته، يقال عَدَن إذا أقام فيه.

^٢ هو دفين الجاهلية.

^٣ أي: المرات.

^٤ لا بعد عام لأنه نَمَاء في نفسه فلم يشترط فيه الحول، فأشبهه الثمار والزروع.

^٥ بمعنى خلوصه من التراب والأوساخ، ومؤنة التصفية والتخليص على المالك بلا خلاف.

^٦ ما يخرج بعد ذلك لما خرج قبله في إكمال النصاب.

^٧ بشرط أن لا يعلم أن دافنه بلغته الدعوة وإلا كان فيئاً وهو لا زكاة فيه بل يرد لبيت المال.

^٨ وخالف المعدن من حيث إنه لا مؤنة في تحصيله، أو مؤنته قليلة فكثر واجبه كالمعشرات، ويصرف مصرف الزكاة لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع.

باب زكاة الفطر

تجب على كل حر مسلم إذا وجد ما يؤديه في الفطرة فاضلاً عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وكسوتهم ليلة العيد ويومه، وعن دّين^١ ومسكن وعبد يحتاجه، فلو فضل بعض ما يؤديه لزمه إخراجاه. ومن لزمته فطرته لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته من زوجة وقريب ومملوك إن كانوا مسلمين^٢ ووجد ما يؤدي عنهم، لكن لا تلزمه فطرة زوجة الأب المعسر^٣ ومستولده^٤ وإن لزمته نفقتهما. ومن لزمته فطرةً ووجد بعضها بدأ بنفسه، ثم زوجته ثم ابنه الصغير، ثم أبيه، ثم أمه، ثم ابنه الكبير^٥. ولو تزوج معسر بموسرة أو بأمة لزمّت سيد الأمة فطرة الأمة^٦؛ ولا تلزم الحرة فطرة نفسها، وقيل: تلزمها.

وسبب الوجوب إدراك غروب الشمس ليلة الفطر^٧، فلو ولد له ولد أو تزوج أو اشترى^١ قبل الغروب ومات عقب الغروب لزمته فطرته^٢، وإن وجدوا عقب الغروب لم تجب فطرته.

-
- ^١ ولكن الراجح عند المتأخرين أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر كزكاة النقد.
- ^٢ أما الخادمة الأجنبية المؤجرة فلا يجب الإخراج عنها كما لا يجب عليه نفقتها كما جزم به في المجموع وإن قال الرافعي في النفقات: تجب فطرته.
- ^٣ فزوجة الأب المعسر تلزم الابن نفقتها ولا تلزمه فطرته وإنما لزمّت نفقتها على الولد لأنه يلزمه إعفاف الأب، ولأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة.
- ^٤ وهي الأمة التي استولدها الأب، أي: صارت أم ولده.
- ^٥ الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون.
- ^٦ لأن الأمة المتزوجة - وإن كانت نفقتها على زوجها - للسيد عليها سلطان ما، فله أن يسافر بها وأن يستخدمها فتجب فطرته عليه حال إعسار زوجها.
- ^٧ ولا بد من إدراك جزء من شوال مع جزء من رمضان، فالسبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً بدليل أنه يجوز إخراجها من أول رمضان، فالمعروف في المذهب إدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور، ذكره الإمام النووي في نكته.

ثم الواجب صاع عن كل شخص (وهو خمسة أرطال وثلاث بغدادية، وبالمصري أربعة ونصف، وربع وسُبع أوقية^٣) من الأقوات التي تحب فيها الزكاة من غالب قوت البلد، ويجزئ الأقط^٤ واللبن لمن قوتهم ذلك، فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجزأه، أو دونه فلا^٥. ويجوز الإخراج في جميع رمضان^٦، والأفضل يوم العيد قبل الصلاة، ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر، فإن أخر عنه أثم^٧ ولزمه القضاء^٨.

والأفضل تأخيرها إلى يوم العيد قبل دخول الإمام في الصلاة، ووقت الوجوب إذا غربت الشمس، والكراهة تأخيرها إلى ما بعد الصلاة إلا لعذر، والحرمة تأخيرها عن يوم العيد.
١ أي: اشترى عبداً.

٢ لإدراكهم سبب الوجوب بخلاف تلف المال، وفرق بأن الزكاة تتعلق بالعين والفطرة بالذمة.

٣ ويساوي الآن كيلووين ونصفاً تقريباً.

٤ وهو لبن يابس غير متزوع الزبد، وكذا الجبن لأهما في معنى الأقط.

٥ لنقصه عن الواجب المترتب عليه.

٦ لأن وجوبها بسببين: ١. صوم رمضان، ٢. والفطر منه، فإذا وُجد السبب الأول جاز الإخراج.

٧ لفوات الغرض الشرعي وهو إغناء الفقراء ذلك اليوم.

٨ على الفور، فإن زكاة الفطر مؤقته بوقت محدود فإذا فعلت خارجه كانت قضاء كالصلاة بخلاف زكاة المال فإن أخرها فهي تكون أداءً مع الإثم.

باب قَسَمِ الصَّدَقَاتِ

متى حال الحول وقدر على الإخراج بأن وجد الأصناف وماله حاضر حرم عليه التأخير^١؛ إلا أن ينتظر فقيراً أحق من الموجودين كقريب وجار وأصلح وأحوج.

وكل مال وجبت زكاته بحول ونصاب جاز تقديم الزكاة على الحول بعد ملك النصاب لحول واحد^٢، وإذا حال الحول والقباض بصفة الاستحقاق^٣ والدافع بصفة الوجوب^٤ والمال بحاله^٥ وقع المعجل عن الزكاة، وإن مات الفقير أو استغنى بغير الزكاة^٦ أو مات الدافع أو نقص ماله عن النصاب بأكثر من المعجل^٧ ولو بيع^٨ لم يقع المعجل عن الزكاة ويسترده إن بين أنه معجل، فإن كان باقياً رده بزيادته المتصلة (كالسمن) لا المنفصلة (كالولد)^٩، وإن تلف أخذ بدله^{١٠}، ثم يخرج ثانياً إن كان بصفة

^١ لأن حاجة المستحقين إليها ناجزة.

^٢ لأنه وجب بسببين وهما النصاب والحول فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم كفارة اليمين على الحنث، فلا يجوز تقديمها لحولين فأكثر، لأن زكاة غير الأول لم ينعقد حوله.

^٣ أي: لم يتغير حاله من الفقر إلى الغنى.

^٤ أي: لم يتغير حاله من الغنى إلى الفقر.

^٥ لم ينقص عن النصاب ولم يخرج عن ملكه.

^٦ أما لو استغنى بالزكاة بأن أعطي منها وصار به غير فقير فلا يضر.

^٧ كأن كان عنده أربعون شاة فعجل منها شاة وحال الحول وهي تسعة وثلاثون فلا يضر، وأما إذا زاد النقص عن ذلك وتم الحول وهي بتلك الصفة فلا يقع المعجل عن الزكاة بل هي غير واجبة.

^٨ ولو كان نقصانه حاصلاً بسبب بيع للنصاب كله أو بعضه.

^٩ لأنها حدثت على ملك القابض فهي له، وأما المتصلة فلائها تبع ولا يمكن تمييزها وكذلك إن تعيب ما في يده فلا أرش له لأن النقص حدث في ملك القابض فلا يضمه على الأصح.

^{١٠} من مثل أو قيمة والعبرة بقيمته وقت القبض لا وقت التلف.

الوجوب^١، ثم المخرج كالباقي على ملكه^٢، حتى لو عجل شاة عن مائة وعشرين ثم وُلد له سخله لزمه شاة أخرى.

ويجوز أن يفرق زكاته بنفسه أو بوكيله^٣، ويجوز أن يدفعها إلى الإمام وهو أفضل إلا أن يكون جائراً^٤ فتفريقه بنفسه أفضل. ويندب للفقير والساعي أن يدعو للمعطي فيقول: (آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، وجعله لك طهوراً).

ومن شرط الإجزاء: النية، فينوي عند الدفع إلى الفقير أو إلى الوكيل أن هذه زكاة مالي، فإذا نوى المالك لم تجب نية الوكيل عند الدفع^٥.

ويندب للإمام أن يبعث عاملاً^٦ مسلماً حراً عدلاً فقيهاً في الزكاة^٧ غير هاشمي ومطليبي^٨. ويجب صرف الزكاة إلى ثمانية أصناف، لكل صنف ثمن الزكاة^٩.

^١ أي: إن كان المالك بصفة تجب فيها عليه الزكاة بعد الاسترداد وذلك في حال خروج القابض عن الاستحقاق.

^٢ أي: أن المخرج من يد المالك للمستحقين كالباقي على ملكه في تكميل النصاب به.

^٣ سواء كان المال ظاهراً وهو الماشية والزرور والثمار والمعادن أو كان باطناً وهو النقد والعروض والركاز ويلحق به زكاة الفطر.

^٤ والمراد بالعدل: العادل في الزكاة وإن كان جائراً في غيرها.

^٥ وإن وكله بالنية وبالدفعة جاز.

^٦ الندب في البعث والمعتمد أن البعث واجب، وأما هذه الصفات فهي شروط في العامل لا بد من توفرها.

^٧ لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ وربما احتاج المبعوث إلى الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة.

^٨ إن كانوا يعطون أجرهم من سهم الزكاة، فإن تبرعوا بذلك أو أعطوا أجراً من بيت المال من غير الزكاة فلا حرج.

^٩ هذا عند وجود العامل وإلا قسّطت الزكاة على سبعة منهم.

أحدها: الفقراء، والفقير: من لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته^١؛ وعجز عن كسب^٢ يليق به، أو شغله الكسب عن الاشتغال بعلم شرعي، فإن شغله التعب فليس بفقير. ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطي^٣، وإن كان مستغنياً بنفقة من تلزمه نفقته من زوج وقريب فلا.

الثاني: المساكين، والمسكين: من وجد ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه^٤، مثل أن يريد خمسة فيجد ثلاثة أو أربعة، ويأتي فيه ما قيل في الفقير. فيعطي الفقير والمسكين ما يزيل حاجتهما من عدة يكتسب بها^٥، أو مال يتجر به على حسب ما يليق به، فيتفاوت بين الجوهري والبنار^٦ والبقال^٧ وغيرهم، فإن لم يحترف أعطي كفاية العمر الغالب لمثله^٨، وقيل: كفاية سنة فقط^٩، وهذا مفروض مع كثرة الزكاة إما بأن فرق الإمام الزكاة أو رب المال وكان المال كثيراً، وإلا فلكل صنف الثمن كيف كان.

الثالث: العاملون، وهم الذين يبعثهم الإمام كما تقدم، فمنهم الساعي^{١٠} والكاتب^١ والحاشر^٢ والقاسم^٣، فيجعل للعامل الثمن، فإن كان الثمن أكثر من أجرته رد الفاضل^٤ على الباقي، وإن كان أقل أقل كمله من الزكاة، هذا إذا فرق الإمام، فإن فرق المالك قسم على سبعة وسقط العامل^٥.

^١ أي: لا يسد مسداً بأن لم يكن له مالاً أصلاً أو له لكن لا يبلغ النصف من حاجته، كأن يحتاج إلى عشرة ويجد منها أربعة.

^٢ أما القادر على الكسب فليس فقيراً، وإذا لم يجد الكسب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز.

^٣ لأنه فقير وماله الغائب كالعدم فيستمر فقره إلى حضور ماله، ومثله من له دين مؤجل وليس عنده غيره فيعطى وقت تفرقة الزكاة حتى يحل الأجل ففي هذه الحالة متصف بصفة الفقراء.

^٤ لمؤنته ومؤمنة من تلزمه نفقته ولكن يسد مسداً من حاجته بأن يكفي نصفها أو أكثر.

^٥ والمراد أنه يعطى ثمن ما يكفيه دخله لذلك، فمن يحسن التكسب بحرفة يُعطى ما يشتري به آلاتها، ومن يحسنه بتجارة يُعطى ما يشتري به ما يحسن التجارة فيه، ولالإمام أن يشتري لهما ذلك كما في الغازي وهذا فيمن لا يحسن الكسب.

^٦ الذي يبيع البرّ وهو القماش والثياب.

^٧ وهو الذي يبيع الحبوب أو الزيت.

^٨ وقدرها الشافعية ٦٠ سنة.

^٩ قال المتولي: يعطى ما يشتري به عقاراً يشتغل منه كفايته.

^{١٠} هو من يحصل الزكاة.

الرابع: المؤلفلة قلوبهم، فإن كانوا كفاراً لم يعطوا، وإن كانوا مسلمين أعطوا^٦. والمؤلفة: قوم أشرف^٧ يرجى حسن إسلامهم أو إسلام نظرائهم، أو يجبون الزكاة من مانعيها بقرهم، أو يقاتلون عنا عدواً يحتاج في دفعه إلى مؤنة ثقيلة^٨.

الخامس: الرقاب، وهم المكاتبون، فيعطون ما يؤدون إن لم يكن معهم ما يؤدون. السادس: الغارمون، فإن غرم لإصلاح: بأن استدان ديناً لتسكين فتنة دم أو مال دفع إليه مع الغنى^٩، وإن استدان لنفقته ونفقة عياله دفع إليه مع الفقر دون الغنى، وإن استدان وصرفه في معصية وتاب دفع إليه في الأصح^{١٠}.

^١ هو الذي يكتب ما أعطاه أرباب الأموال.

^٢ هو الذي يجمع أرباب الأموال وأصحاب الأسهم.

^٣ من يقسمها على أربابها المستحقين.

^٤ أي: الزائد على أجرته لو استؤجر.

^٥ والعاملون عليها في المؤسسات الزكوية والجمعيات الخيرية على نوعين:

١. من يتقاضى مرتباً دورياً من بيت مال الدولة لأجل هذا العمل فهؤلاء لا يستحقون الأخذ من هذا الصنف.

٢. العاملون في المؤسسات والجهات الأهلية التي تديرها مجالس خيرية، وإنما تشرف عليها الدولة إشرافاً عاماً وتمول من المحسنين، فهؤلاء يستحقون الأخذ من هذا المصرف بضوابط:

أ. أن يكون العمل مما يحتاج إليه في جمع الزكاة وتوزيعها أو المساعدة في ذلك (كالخاسبون، والباحثون الشرعيون، والإداريون، ونحوهم).

ب. أن يُعطى بقدر عمله.

^٦ إن كانوا ضعيفين في الإسلام تأليفاً لهم ليتقوى يقينهم أو كانوا قريبي العهد بالإسلام بأن كان عندهم وحشة في أهلهم.

^٧ أي: ذو سيادة.

^٨ ولا نحتاج إلى الصرف إذا قاتله الأشراف، فنعطي هؤلاء الأشراف من الزكاة.

^٩ فيعطى ما يوفي به الدين إذا كان باقياً، أما لو وفاه من عنده فلا يعطى.

^{١٠} ولا يعطى من الزكاة إلا إذا كان الدين حالاً، فإن كان مؤجلاً لم يعط.

السابع: في سبيل الله تعالى، وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان^١، فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لغزوهم من سلاح وفرس وكسوة ونفقة.

الثامن: ابن السبيل، وهو المسافر المحتار بنا^٢، أو المنشئ للسفر في غير معصية^٣، فيعطى نفقة ومركوبًا مع الحاجة وإن كان له في بلده مال^٤.

ومن فيه سببان^٥ لم يعط إلا بأحدهما.

فمضى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة إلى غيرها حرام^٦ ولم يُجزَّه، إلا أن يفرق الإمام فله النقل. وإن كان ماله ببادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل إلى أقرب بلد إليه.

وتجب التسوية بين الأصناف، لكل صنف الثمن، إلا العامل فقدر أجرته، فإن فقد صنف في بلده: فرق نصيبه على الباقي، فيعطي لكل صنف السبع أو صنفان: فلكل صنف السُّدس وهكذا. فإن قسم المالك وآحاد الصنف محصورون^٧؛ أو قسم الإمام مطلقاً وأمكن الاستيعاب لكثرة المال وجب^٨ وإن قسم المالك وهم غير محصورين فأقل ما يجوز أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف. إلا العامل فيجوز واحد.

ويندب الصرف لأقاربه الذين لا يلزمه نفقتهم^٩، وأن يفرق على قدر الحاجة، فيعطي من يحتاج إلى مائة مثلاً قدر نصف من يحتاج مائتين.

ولا يجوز أن يدفع لكافر، ولا لبني هاشم وبني المطلب^١، ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب^٢.

^١ وهم المجاهدون المحتسبون والمتطوعون في الجهاد في سبيل الله دون أن يتقاضوا راتباً على جهادهم.
^٢ أي: المار بنا.

^٣ سواء أكان طاعة كسفر الحج وزيارة أو مباحاً كسفر تجارة أو مكروهاً كسفر منفرد.

^٤ لا يعطى لمدة الإقامة إلا إقامة مدة المسافرين كما في الروضة وهذا شامل لما إذا قام الحاجة يتوقعها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوماً وهو المعتمد.
^٥ كفقر وغرم.

^٦ في علة عدم نقل الزكاة للمالك زيادة على ما في الحديث -حديث معاذ- هي امتداد أطماع أصناف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل يوحشهم به.

^٧ أي: أفرادهم كزيد وعمرو وبكر من صنف الفقراء مثلاً محصورون بالعدد.

^٨ أي: يجب على كل منهما استيعاب الأفراد.

^٩ إن كان من لا تلزمه فيطلق عليه أنه من الأقارب قريباً أو بعيداً.

ولو دفع لفقير وشرط أن يرده عليه من دين له عليه، أو قال: جعلت مالي في ذمتك زكاة فخذته لم يجوز، وإن دفع إليه بنية أنه يقضيه منه؛ أو قال: اقض مالي لأعطيته زكاة؛ أو قال المديون أعطني لأقضيته^٣ جاز، ولا يلزم الوفاء به.

وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه كزكاة المال من غير فرق^٤، فلو جمع جماعة فطرهم وخلطوها وفرقوها؛ أو فرقها أحدهم بإذن الباقيين جاز.

صدقة التطوع:

وتندب صدقة التطوع في كل وقت، وفي رمضان وأمام الحاجات^٥ وكل وقت ومكان شريف أكد، وللصلحاء وأقاربه وعدوه منهم وبأطيب ماله أفضل.

ويحرم التصدق بما ينفقه على عياله أو يقضي به دينه الحال^٦.

ويندب بكل ما فضل إن صبر على الإضافة^٧.

ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة، وإذا سأل سائل بوجه الله شيئاً كره رده.

والمن بالصدقة حرام، ويبطل ثوابها.

^١ ولا يجوز دفعها لموالي بني هاشم وبني المطلب لخبر (مولى القوم من أنفسهم) رواه البخاري.

ويجوز لهم أخذ صدقة التطوع، فالممتنع عليهم إنما هو أخذ الصدقة الواجبة دون المندوبة.

^٢ ولا تعطى الزكاة للأصول أو الفروع بوصف الفقر أو المسكنة، وتعطى لهم إذا كانوا غارمين ليسددوا ديونهم بما يعطونه، ويجوز الدفع لهم من سهم العاملين والمكاتبين والغارمين والغزاة.

^٣ عن دينك الذي هو علي واجب.

^٤ من التعميم أو الاقتصار على ثلاثة من كل صنف، واختار أبو إسحاق الشيرازي: أنه يجوز صرف زكاة الفطر إلى شخص واحد.

^٥ أي: عند طلب المحتاج لها، والشعور بالحاجة إليها لأنها تقع في موقعها.

^٦ لأنهما واجبان والصدقة مندوبة.

^٧ أي: على ضيق العيش وقلة ذات يده بعد التصدق بما فضل عنده.

كتاب الصيام^١

يجب صوم رمضان على كل: مسلم، بالغ، عاقل، قادر على الصوم، مع الخلو من حيض ونفاس. فلا يخاطب به كافر، وصبي، ومجنون، ومن أجهده الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه بأداء ولا قضاء، لكن يلزم من أجهده الصوم لكل يوم مد طعام، ويخاطب المريض والمسافر والمرتد والحائض والنفساء بالقضاء دون الأداء، فإن تكلف المريض والمسافر فصاماً صح دون المرتد والحائض والنفساء، فإن أسلم أو أفاق أو بلغ مفطراً في أثناء النهار ندب الإمساك والقضاء^٢ ولا يجبان، وإن بلغ صائماً لزمه الإمساك^٣ وندب القضاء^٤. ولو طهرت الحائض أمسكت ندباً وقضت حتماً، أو قدم المسافر أو برئ المريض وهما مفطران أمسكا ندباً وقضيا حتماً، أو صائمان أمسكا حتماً، ولو قامت البينة برؤية يوم الشك وجب إمساك بقيته^٥ وقضاؤه^٦. ويؤمر الصبي به لسبع^٧ ويضرب لعشر^٨.

-
- ^١ الصيام لغة: الإمساك، شرعاً: الإمساك عن المفطرات جميع النهار بنية.
 - فرض الصيام في السنة الثانية للهجرة، وصام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة رمضانات.
 - ^٢ لعدم النية في وقتها، وما اتصفوا بالوجوب إلا في زمن لا تصح فيه النية وهو النهار.
 - ^٣ لأنه صار من أهل الخطاب.
 - ^٤ لأن صومه وقع نفلاً لا فرضاً، لأنه وقت طلوع الفجر لم يكن من أهل الخطاب حتى يلزمه القضاء.
 - ^٥ حرمة للوقت.
 - ^٦ لأنه لم تبيت فيه النية.
 - ^٧ أمر ندب لا أمر إيجاب لأجل أن يعتاده.

ويبيح الفطر: غلبة الجوع والعطش بحيث يخشى الهلاك أو المرض - ولو طرأ في أثناء اليوم^٢ إذا شق الصوم -.

وسفر القصر إن فارق العمران قبل الفجر - وإن نواه من الليل^٣ - فإن سافر بعده فلا^٤، والفطر للمسافر أفضل إن ضره الصوم، وإلا فالصوم أفضل. ولو خافت مريض أو حامل على أنفسهما أو ولديهما أفطرتا وقضتا، لكن تفديان عند الخوف على الولد لكل يوم مداً^٥.

ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال، فإن غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون^٦، فإن روي نهاراً فهو لليلة المستقبل^٧، وإن روي في بلد دون بلد: فإن تقارباً^٨ عم الحكم وإلا فلا، والبعد باختلاف المطالع^٩ كالحجاز والعراق ومصر، وقيل: بمسافة القصر^{١٠}، ويقبل في رمضان^١ بالنسبة إلى الصوم عدل

^١ الضرب المذكور واجب على الولي لكن بشرط أن يطيق الصبي الصوم.

^٢ أي: ويباح الفطر لو طرأ أثناء اليوم، وليس أن الفطر من أول النهار لاحتمال حصول ذلك أثناءه.

^٣ أي: إن نوى الصوم من الليل ومن باب أولى إذا لم ينو.

^٤ فلا يفطر لأنه تلبس بالواجب قبل وجود المرخص ولو شرع في السير ليلاً كما لو دخل في الصلاة في الحضر ثم سافر في أثناءها فإنه يجب إتمامها، واختار المزني جواز الفطر قياساً على طرؤ المرض فإنه يحل الفطر.

^٥ سواء كان الخوف على الولد وحده أو مع نفسها.

^٦ يثبت صوم رمضان بأحد أمرين:

١. بإكمال شعبان ثلاثين يوماً، ٢. برؤية الهلال.

يثبت رمضان بشهادة عدلين على المعتمد وكذا إن شهد عدل على الأظهر المنصوص، ولا بد من لفظ الشهادة وتخصيص بمجلس القضاء.

^٧ أي: روي قبل الزوال في اليوم المتمم للثلاثين لا لليلة الماضية فلا يتغير حكم هذا النهار.

^٨ أي البلدان باتحاد المطالع وعدم اختلافه كبغداد والكوفة.

^٩ والمراد باختلافهما أن يتباعد المحلان بحيث لو روي في أحدهما لم ير في الآخر غالباً وهذا المرجح عند النووي.

^{١٠} لأن الشرع علق بها كثيراً من الأحكام، وهو اختيار الرافعي.

واحد ذكر حر مكلف، ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان، ولو عرف رجل بالحساب^٢ والنجوم^٣ أن غداً من رمضان لم يجب الصوم، لكن يجوز للحاسب والمنجم فقط^٤،

وإن اشتبهت الشهور على أسير ونحوه اجتهد وصام^٥، فإن استمر الإشكال^٦ أو وافق رمضان أو ما بعده صح^٧، وإن وافق ما قبله لم يصح^٨.

وشرط الصوم: النية، والإمساك عن المفطرات.

فينوي لكل يوم، فإن كان فرضاً وجب تعيينه وتبنيته من الليل. وأكملهُ: أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، ولو أخبره بالرؤية ليلة الشك^٩ من يثق به ممن لا يقبله الحاكم من نسوة وعبيد وصبيان فنوى بناء على ذلك فكان منه صح^{١٠}، وإن نواه^١ من غير إخبار أحد فكان منه لم

^١ في إثبات رمضان.

^٢ أي: اعتماده على منازل القمر وتقديره.

^٣ أي: اعتماداً على أن أول الشهر يكون مطلع نجم معين.

^٤ أي: جاز لهما الصوم ولا يلزمهما في الأصح، والأصح: أنهما إن صامتا ثم تبين أنه كان من رمضان لم يجزئهما عن الفرض ووجب عليهما القضاء، لأنه غير جازم.

^٥ وكيفية الاجتهاد هنا هو أن ينظر في الأمارات من الحر والبرد والريبع والخريف والفواكه وغير ذلك.

^٦ أي: لم يظهر الحال أنه صام في رمضان أو قبله أو بعده.

^٧ فإن وافق شوالاً حصل له تسعة وعشرون إن كمل وثمانية وعشرون إن كان ناقصاً وإن وافق ذي الحجة حصل له ستة وعشرون إن كان كاملاً وخمسة وعشرون إن كان ناقصاً.

^٨ أي: لم يصح صومه عن رمضان ويقع له نفلاً إن لم يكن عليه صوم فرض وإلا وقع عنه.

^٩ يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من لا تقبل شهادتهم.

^{١٠} لجزمه بالنية من غير تردد.

يصح^٢؛ سواء جزم النية أو تردد فقال: إن كان غداً من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر. ولو قال ليلة الثلاثين من رمضان: إن كان غداً من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر فكان من رمضان صح^٣. ويصح النفل بنية مطلقة قبل الزوال.

وإن أكل أو شرب أو استعط^٤ أو احتقن^٥ أو صب في أذنه فوصل دماغه^٦؛ أو أدخل أصبغاً أو غيره في دبره أو قبلها وراء^٧ ما يبدو عند القعدة؛ أو وصل إلى جوفه شيء من طعنة^٨ أو دواء^٩؛ أو تقيأ^{١٠}؛ أو جامع؛ أو باشر فيما دون الفرج فأنزل؛ أو استمنى فأنزل؛ أو بالغ في مضمضة أو استنشاق فتزل جوفه^{١١}؛ أو أخرج ريقه من فمه (كما إذا جر الخيط في فمه عند قتله فانفصل عليه ريق) ثم رده وبلع ريقه^{١٢}؛ أو بلع ريقه متغيراً (كما إذا قتل خيطاً فتغير بصبغه) أو كان نجساً كما إذا دمي فمه فبصق حتى صفا ريقه ولم يغسله^{١٣}؛ أو ابتلع نخامة من أقصى الفم وقدر على قطعها ومجها فتركها حتى نزلت^١؛ أو طلع الفجر

^١ أي: نوى صوم يوم الشك.

^٢ لأن الأصل بقاء شعبان، ولأنه لم يدخل العبادة استناداً لعلم أو ظن.

^٣ لأن الأصل بقاء رمضان ولا أثر لهذا التردد.

^٤ أي: أدخل السعوط كالنشوق أنفه مع جذبه إلى الخيشوم.

^٥ أدخل دواء أو نحوه في قبله أو دبره، فالحقنة للدبر والتقطير للقبل.

^٦ صحح الغزالي عدم الفطر، والمذهب الفطر.

^٧ أي: فوق.

^٨ أي: لو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه.

^٩ أو أدخل في إحليله دواء، وإذا كان به جراحة شاقة ونزل عين الدواء إلى الجوف أفطر، فالمدار على وصول الجوف ولو من غير القبل والدبر.

^{١٠} وإن تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه لأن المفطر عينها كالإنزال لظاهر الخبر، وكالقيء التحشؤ فإن تعمده وخرج شيء من معدته إلى حد الظاهر أفطر، وإن غلبه فلا.

^{١١} بخلاف ما إذا سبق ماء المضمضة من غير مبالغة فلا يضر، والفرق بينهما أن ماء المضمضة متولد وناشيء من مأمور به بخلاف ماء المبالغة فإن المبالغة فيه منهي عنها للصائم.

^{١٢} ولو غسل السواك واستاك أي مع بقاء الرطوبة فكالخيط.

^{١٣} وبلعه بعد ذلك.

وهو مجامع فاستدام - ولو لحظة - وهو في جميع ذلك ذاك للصوم عالم بالتحريم بطل صومه وعليه القضاء وإمساك بقية النهار. وضابط المفطر: وصول عين^٢ وإن قلت من منفذ مفتوح^٣ إلى جوف، والجماع^٤، والإنزال عن مباشرة أو استمناء عالمًا بالتحريم ذاكراً للصوم. ويلزمه لإفساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة^٥ (وهي عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فإن عجز ثبتت في ذمته) ولا يجب على الموطوءة كفارة^٦.

(الأمر التي لا تبطل الصوم):

قال الأذرعى: ولا يبعد أن يقال من عمت بلواه بدم لثته بحيث يجري دائماً أو غالباً أنه يُسامح بما يشق الاحتراز منه، ويكفي بصقه بالدم، ويغنى عن أثره.

قال ابن عبدالحق: لا يضر بلع ريقه أثر ماء المضمضة وإن أمكنه مجه لعسر التحرز منه.

^١ إلى حد الظاهر - وهو مخرج الحاء - حتى ابتلعها أفطر على المذهب، وقال ابن الصلاح: الأقرب أنه لا يفطر لأنه لم يفعل شيئاً وإنما ترك الدفع، فهو كما لو وصل الغبار إلى جوفه مع كونه قادراً على دفعه بإطباق فمه فلم يفعل.

^٢ أي: شيء له حجم فلا يضر وصول ريح (كريح الطيب) أو طعم من غير عين كطعم الحلاوة، من ظاهر البدن كحرارة الماء وبرودته.

^٣ كالدهان والصدور والبطن والمثانة ونحوها.

^٤ وضابط المفطر إدخال الحشفة في فرج قبلاً كان أو دبراً، وللواط وإتيان البهيمة حكم الجماع هنا فيما ذكر من وجوب كفارة الصوم بالإفساد لأن الجميع وطء.

^٥ لو جامع في يومين أو أيام وجب لكل يوم كفارة لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين، وإن جامع في يوم مرتين لم تلزمه للثاني كفارة لأنه لا إفساد في الثاني بل للأول فقط.

^٦ لأنها أفطرت بدخول طرف الحشفة فرجها فلم يتحقق الجماع إلا وهي مفطرة.

وإن فعل جميع ذلك ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً؛ أو غلبه القيء؛ أو أنزل باحتلام أو عن فكر أو نظر؛ أو نزل جوفه بمضمضة أو استنشاق بلا مبالغة؛ أو جرى الريق بما بقي من الطعام في خلال أسنانه بعد تخليله^١ وعجز عن مجه؛ أو جمع ريقه في فمه وابتلعه صرغاً أو أخرجه على لسانه ثم رده وبلعه؛ أو اقتلع نخامة فلفظها؛ أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه^٢؛ أو كان مجامعاً فترع في الحال؛ أو نام جميع النهار؛ أو أغمي عليه فيه وأفاق لحظة منه^٣؛ لم يضره في جميع ذلك، ويصح صومه^٤.

وإذا أكل معتقداً أنه ليل فبان أنه نهار^٥؛ أو أكل ظاناً الغروب واستمر الإشكال وجب القضاء^٦، وإن ظن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر الإشكال^٧ فلا قضاء^٨، وإن طرأ في أثناء اليوم جنون - ولو في لحظة منه - أو استغرق نهاره بالإغماء؛ أو طرأ حيض أو نفاس بطل الصوم.

ويندب السحور وإن قل ولو بماء^٩، والأفضل تأخير ما لم يخف الصبح. والأفضل تعجيل الفطر إذا تحقق الغروب، ويفطر على تمرات وتراً^{١٠}، فإن لم يجد فالماء، ويقول: (اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت)^{١١}، ويندب كثرة الجود، وصلة الرحم، وكثرة تلاوة القرآن، والاعتكاف سيما العشر الأواخر، وأن يفطر الصوّم ولو بماء، وتقديم غسل الجنابة على الفجر، وترك

^١ أي: بعد محاولته إخراج ذلك بعود أو سواك أو فرشاة ونحو ذلك.

^٢ وإن سبق إلى جوفه منه شيء لأنه لو وضعه في فمه نهاراً لم يفطر فبالأولى إذا جعله فيه ليلاً.

^٣ إنما اشترط إفاقة لحظة لأن الإغماء في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون.

^٤ لأنه غير مقصر في كل ذلك.

^٥ لتبين الغلط.

^٦ لأن الأصل بقاء النهار فاستصحب.

^٧ أي: عدم ظهور الحال.

^٨ لأن الأصل بقاء الليل ما لم يظهر الغلط.

^٩ ووقته من نصف الليل ومحل استحبابه إذا رجا منفعة ولم يخش به ضرراً ولهذا قال الحليمي: إذا كان

الشخص شعبان فينبغي له أن لا يتسحر لأنه فوق الشبع الشرعي.

^{١٠} فإن كان ثم رطباً قدم على التمر للاتباع.

^{١١} ورد هذا الحديث بسند حسن مرسلاً عن معاذ بن زهرة فيما رواه أبوداود وروى متصلاً بسند

ضعيف.

الغيبة والكذب والفحش^١ والشهوات والفصد^٢ والحجامة، فإن شوتم فليقل: إني صائم، وتحرم القبلة لمن حركت شهوته^٣، والوصال^٤ (بأن لا يتناول في الليل شيئاً، فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم)، ويكره ذوق الطعام^٥ وعلك^٦ وسواك بعد الزوال، لا كحل واستحمام^٧، ويكره لكل أحد صمت يوم إلى الليل.

ومن لزمه قضاء شيء من رمضان يندب أن يقضيه متتابعاً على الفور^٨، ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر، فإن أخره لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام، فإن أخر رمضان فمدان، وهكذا يتكرر بتكرر السنين، ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله أطعم عنه عن كل يوم مد طعام^٩.

(فصل في صوم التطوع)

يندب صوم ستة من شوال (وتندب متتابعة تلي العيد، فإن فرقها جاز)، وتاسوعاء وعاشوراء^١، وأيام البيض^٢ في كل شهر (الثالث عشر وتاليه)^٣، والاثنين^٤، والخميس^٥، وعشر ذي الحجة، والأشهر الحرم

^١ وهو الكلام الرديء خصوصاً المتعلق بالنساء.

^٢ وهو أخذ الدم من ذراعه مثلاً.

^٣ وكذلك كل ما كان من مقدمات الجماع من المباشرة دون حائل والمعانقة ونحو ذلك، وأما من لم تحرك شهوته فالأولى تركها، والمراد بتحريك الشهوة خوف الجماع، وهذه الأمور خلاف الأولى إذا كان يتيقن من نفسه أو يغلب على ظنه أنه يسلم من مغبتها.

^٤ بين يومين أو أيام في الصوم.

^٥ نعم إن احتاج لمضغ نحو خبز لطفل لا يكره.

^٦ لأنه يجمع الريق فإن بلعه أفطر في وجه وإن ألقاه عطشه وربما سبقه منه شيء إلى الجوف.

^٧ ولو عبر المصنف بالاغتسال بدل الاستحمام لكان أوضح لأن هذه الكلمة لم توجد في كتب اللغة وإنما هي في لغة أهل مصر.

^٨ وإن كان بغير عذر وجب عليه القضاء فوراً بلا خلاف.

^٩ هذا هو المشهور عن الشافعي وهو نصه في الجديد، وقال في القديم: يجوز لوليه الصوم عنه ولا يلزمه، والمراد بالولي كل قريب للميت.

الحرم (وهي أربعة: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم، ورجب). وأفضل الصوم بعد رمضان المحرم، ثم رجب، ثم باقي الأشهر ثم شعبان.

ويندب صوم يوم عرفة إلا للحاج بعرفة ففطره أفضل، فإن صام لم يكره، لكنه ترك الأولى.

ويكره صوم الدهر إن ضره أو فوت حقاً، وإلا لم يكره.

ويحرم ولا يصح أصلاً صوم العيدين، وأيام التشريق (وهي ثلاثة بعد الأضحى)، ويوم الشك (وهو أن يتحدث بالرؤية يوم الثلاثين من شعبان من لا يثبت بقوله من عبيد وفسقة ونسوة، وإلا^٦ فليس بيوم شك)^٧ فلا يصح صومه عن رمضان بل نذر وقضاء، وأما التطوع به: فإن وافق عادة له أو وصله بما قبل نصف شعبان صح، وإلا حرم ولم يصح، ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان إن لم يوافق عادته ولم يصله بما قبله.

ومن دخل في صوم وصلاة فرضاً أداءً كان أو قضاءً أو نذرًا حرم قطعهما، فإن كان نفلاً جاز قطعهما^٨.

(فصل في الاعتكاف^٩)

^١ وهو التاسع والعاشر من محرم، وتحصل مخالفة اليهود بصوم التاسع والعاشر أو بالعاشر والحادي عشر إن لم يصم التاسع، والسنة الجمع بين التاسع والعاشر والحادي عشر. ونص الشافعي في الأم والإملاء على استحباب صوم الثلاثة.

^٢ سميت بالبيض: لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها لآخرها.

^٣ وسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها، وينبغي كما قال زكريا الأنصاري: أن يصوم معها السابع والعشرين احتياطاً.

^٤ جمع الاثنين: أثنين.

^٥ جمع خميس: أخمساء، أخمسة، أحاميس.

^٦ بأن لم يتحدث برؤيته أحد أو تحدث برؤيته من ثبت بقوله.

^٧ بل إما من رمضان أو شعبان.

^٨ مع الكراهة، وإذا أفطر في صيام نفل لم يُثب على ما مضى إن خرج بغير عذر، ويثاب عليه إن خرج بعذر.

^٩ لغة: هو اللبث والدوام، وشرعاً: المكث في المسجد الذي تقام فيه الجماعة للصلوات الخمس وبنية الاعتكاف.

الاعتكاف سنة في كل وقت، وفي رمضان أكد والعشرة الأخيرة أكد لطلب ليلة القدر، ويمكن أن تكون في جميع رمضان^١، وفي العشرة الأخيرة أرجى، وفي أوتاره أرجى، وفي ليلة الحادي والثالث والعشرين أرجى^٢، ويكثر في ليلة القدر من: (اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني).

وأقل الاعتكاف: لبث - وإن قل - بشرط النية وزيادته على الطمأنينة، وكونه مسلمًا عاقلًا صاحبًا^٣ خاليًا عن الحدث الأكبر، وفي المسجد^٤ ولو مترددًا^٥ في جوانبه^٦ ولا يكفي مجرد المرور. والأفضل كونه بصوم، وفي الجامع، وأن لا ينقص عن يوم.

ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو الأقصى أو مسجد المدينة تعين، لكن يجزئ المسجد الحرام عنهما بخلاف العكس، ويجزئ مسجد المدينة عن الأقصى بخلاف العكس، ولو عين مسجدًا غير ذلك لم يتعين^٧. ويفسد الاعتكاف: بالجماع وبالإنزال عن مباشرة^٨.

وإن نذر مدة متتابعة لزمه، فإن خرج لما لا بد منه كأكل (وإن أمكن في المسجد) وشرب (إن لم يمكن فيه) وقضاء حاجة الإنسان والمرض والحيض ونحو ذلك لم يبطل، وإن خرج من المسجد لزيارة مريض أو صلاة جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه، وإن خرج لمنازة المسجد وهي خارجة عنه ليؤذن جاز إن كان

^١ والأصح من مذهب الشافعي اختصاصها بالعشر الأخير.

^٢ وظاهر كلامه أنها تنتقل في ليالي العشر وهو قول المزني والبن خزيمة، وقال النووي: إنه الظاهر المختار، والمذهب أنها تلزم ليلة بعينها ولا تنتقل.

^٣ خرج بذلك المعنى عليه.

^٤ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونسائه لم يعتكفوا إلا فيه، ولا فرق بين الرجل والمرأة في ذلك فلا يصح الاعتكاف منها إلا في المسجد، والأصح أنه لا يجزئ اعتكاف المرأة في بيتها وهو المذهب الجديد.

^٥ فيكفي التردد إذا كان زمنه فوق زمن الطمأنينة.

^٦ أي: المسجد عن المكث.

^٧ إذ لا مزية لبعضها على غيره.

^٨ سواء حصل كل منهما في المسجد أو خارج المسجد، وذلك بأن يخرج من المسجد لحاجة ثم يرجع قبل الرجوع وقع منه الجماع أو المباشرة.

وذلك بأن يكون ذاكرًا للاعتكاف مختارًا للجماع عالمًا بالتحريم.

هو المؤذن الراتب وإلا فلا. وإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض وهو مار ولم يعرّج^١ جاز، وإن عرج لأجله بطل.

وتحرم المباشرة بشهوة.

ويحرم على العبد والزوجة دون إذن السيد والزوج.

^١ أي: لم يتحول عنها والحال أنه لم يعدل عن طريقه إليه.

ولا يكلف في الخروج لما تقدم الإسراع بل يمشي على سجيته المعهودة وإذا خرج لقضاء الحاجة وفرغ منها له أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد.

كتاب الحج^١

الحج والعمرة^٢ فرضان، ولا يجبان في العمر إلا مرةً واحدةً إلا أن يُنذرَا. وإنما يلزمان مسلماً^٣ بالغاً عاقلاً حراً مستطيعاً^٤. ويصح حج العبد وغير المستطيع، ولا يصح من الكافر وغير المميز استقلالاً؛ فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي؛ أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جاز^٥، ويكلفه الولي ما يقدر عليه، فيغسله، ويجرده عن المخيط، ويلبسه ثياب الإحرام، ويجنبه المحظور^٦ كالطيب ونحوه، ويحضره المشاهد^٧، ويفعل عنه ما لا يمكن منه^٨ كالإحرام، وركعتي الطواف، والرمي. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره.

^١ هو لغة القصد، وشرعاً: قصد الكعبة للنسك. فرض في السنة السادسة للهجرة على ما صححاه الرافعي والنووي.

^٢ الزيارة لغة.

^٣ ولو ارتد في أثناء نسكه بطل في الأصح فلا يمضي في فاسده.

^٤ فهذه المذكورات شروط لوجوب الحج.

^٥ فلا تصح بغير إذن الولي بخلاف ما لا يتوقف على مال كالصلاة والصوم فإنه يصح منه بغير إذنه، والمجنون مقيس على الصبي غير المميز بجامع عدم التمييز في الكل، ولا فرق في الولي بين أن يكون محرماً عن نفسه أو لا، ولا يشترط حضور غير المميز عند إحرام الولي عنه، وصفة إحرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرماً فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك. وتقييد المصنف بالصبي والمجنون يفهم أنه لا يصح الإحرام عن المغمى عليه وهو كذلك.

^٦ فإن ارتكب من المحظورات شيئاً وهو مميز وتعمد فعل ذلك فالفدية في مال الولي في الأظهر، أما غير المميز فلا فدية في ارتكابه محظوراً على أحد.

^٧ وجوباً في الواجب وندباً في المندوب.

^٨ والمعنى أن الولي يفعل عن غير المميز الأعمال التي لا يمكنه فعلها.

أما الأول: فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء بثمن مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها^١، وراحلة تصلح لمثله إن كان من مكة على مسافة القصر^٢، وإن أطاق المشي؛ وكذا دونها إن لم يطقه^٣، ومَحْمِلٌ^٤ إن شق عليه ركوب القَتَب^٥، وشريكٍ يعادله. يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً، وأن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله وكسوتهم ذهاباً وإياباً، وعن مسكنٍ يناسبه وخادم يليق به لمنصب أو عجز، وعن دينٍ ولو مؤجلاً^٦، وأن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه وماله من سبعٍ وعدوٍ ولو كافراً أو رصدياً^٧ يريد مالاً وإن قل. وإن لم يجد طريقاً إلا في البحر لزمه إن غلبت السلامة وإلا فلا. والمرأة في كل ذلك كالرجل، وتزيد بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها من زوجٍ أو محرّم^٨ أو نسوةٍ ثقاتٍ^٩ وإن لم يكن مع أحدٍ منهن محرّم^{١٠}.

^١ وكذلك يعتبر وجود علف الدواب في كل مرحلة من المراحل، ومثل ذلك في زماننا من يحج عن طريق المواصلات البرية فيعتبر وجود محطات الوقود في كل مرحلة من المراحل، فلو خلت المواضع عنه كزمن جذب أو انقطعت المياه أو وجدت لكن بزيادة عن ثمن السمثل فقدت الاستطاعة.

^٢ يشترط في حق من بينه وبين مكة مسافة قصر أو أزيد منها راحلة تليق به.

^٣ ويشترط للراحلة إن كان بين وطنه وبين مكة دون مسافة القصر ولم يطق المشي.

^٤ هو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه ومثل ذلك السرج.

^٥ هو ظهر الدابة، ويمكن أن يقال يشترط اليوم أن يوجد لديه النفقات المطلوبة لأداء النسك حسب بلده.

^٦ فوفاء الدين مقدم على النسك لأنه قد يحل وليس عنده وفاء، قال النووي: ولو رضي صاحبه بتأخيره إلى ما بعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف.

^٧ بفتح الصاد أو بسكونها، وهو الذي يرقب من يمر بالطريق ليعترضه ويأخذ ماله، ويكره بذل المال للرصدي لما فيه من التحريض على التعرض للناس سواء أكان مسلماً أو كافراً.

^٨ قال بعض المتأخرين: عدم الاكتفاء بالصبي، إذ لا يحصل لها معه الأمن على نفسها إلا في مراهق ذي وجاهة بحيث يحصل له الأمن لاحترامه.

^٩ ثنتين فصاعداً.

^{١٠} وهذا في الوجوب، ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة بل يجوز سفرها وحدها إن أمنت، وهذا لحج الفريضة وعمره الفريضة، وأما غيرها فليس لها أن تسافر من غير محرّم أو زوج.

فمضى وجدت هذه الشروط ولم يدرك زمنًا يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه^١، وإن أدرك ذلك لزمه. ويندب المبادرة به وله التأخير^٢، لكن لو مات بعد التمكن وقبل فعله مات عاصيًا^٣، ووجب قضاؤه من تركته^٤.

وأما المستطيع بغيره^٥: فهو من لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزمانة^٦ أو كبرٍ وله مالٌ أو من يطيعه ولو أجنبيًا^٧، فيلزمه أن يستأجر بماله أو يأذن للمطيع في الحج عنه، ويجوز أن يحج عنه تطوعًا أيضًا^٨. ولا يجوز لمن عليه فرض الإسلام أن يحج عن غيره^٩، ولا أن يتنفل^{١٠}، ولا أن يحج نذرًا ولا قضاء^١، فيحج فيحج أولاً الفرض، وبعده القضاء إن كان عليه، وبعده النذر إن كان عليه، وبعده النفل أو النيابة. فإن

^١ أنه بعد ثبوت الاستطاعة إن لم يبق زمن يسع سيرًا إلى مكة ويدرك الحج فيه بحيث لو شرع في السفر يفوته الوقوف بعرفة فلا وجوب، ومن العادة في هذه الأيام في كثير من البلدان: أن يحدد وقت لتقدم طلبات السفر إلى الحج ولا تقبل بعد مضي ذلك الزمن فإذا وجدت الشروط بعد انتهاء المدة المحددة لم يلزمه.

^٢ اختيار الإمام المزي أن الحج على الفور لا على التراخي، والواجب الموسع إنما يجوز تأخيره بشرط أن يغلب على الظن السلامة إلى وقت فعله.

^٣ ومن فوائد موته عاصيًا أنه لو شهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كما لو بان فسقه، ويحكم بعصيانته من السنة الأخيرة من سني الإمكان على الأصح.

^٤ وذلك قبل قسمة التركة على الورثة.

^٥ ويسمى معضوبًا، من العَضْب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة، ولا يجزئ الحج بغير إذنه.

^٦ أي: مرض مزمن.

^٧ وهو ما عدا الفروع وإن سفلوا.

^٨ بأن سبق له الحج ثم عصب وأراد أن يتطوع، وكذا النيابة عن الميت إذا أوصى بذلك.

^٩ فإن أحرم عن غيره وقع الحج عن نفسه لا عن غيره، أما من لم يكن من أهل الإجزاء كالصبي والعبد فلا يجوز ولا يصح أن يحج عن غيره فرضًا ويجوز أن يحج عن غيره تطوعًا.

^{١٠} أي: أن ينوي حج نفل مع ثبوت حجة الإسلام عليه.

غير هذا الترتيب فنوى التطوع أو النذر مثلاً وعليه فرض الإسلام لغت نيته، ووقع عن حجة الإسلام، وقس عليه^٢.

(كيفية تأدية النسك):

ويجوز الإحرام بالحج إفراداً وتمتعاً وقرناً وإطلاً^٣. وأفضل ذلك الإفراد^٤، ثم التمتع، ثم القران، ثم الإطلاق.

فالإفراد: أن يحج أولاً من ميقات بلده، ثم يخرج إلى الحل فيحرم بالعمرة^٥.
والتمتع: أن يعتمر أولاً من ميقات بلده في أشهر الحج، ثم يحج من عامه^٦ من مكة^١. ويندب أن يحرم المتمتع إن كان واجداً للهدي بالحج ثامن ذي الحجة، وإلا فسادسه^٢ في مكة من باب داره، فيأتي المسجد محرماً كالْمَكِّي.

^١ وصورة القضاء مع الفريضة: أن يفسد حجه قبل البلوغ ثم يقضيه بعده، أو يفسد فرض الإسلام ثم في العام القابل ينوي حجة القضاء فيقع عن حجة الإسلام ثم بعدها ينوي القضاء. وصورة اجتماع الثلاثة هي: أن يفسد صبي حجة ثم يبلغ فينذر الحج.

^٢ **مسألة:** يصح أن يستأجر المعضوب رجلين ليحج أحدهما عن فرضه والآخر عن قضائه إن كان أو نذره وهذا ما نص عليه الشافعي وقال: لأن حجة الإسلام لم يتقدم عليها غيرها.

^٣ بأن ينوي الإحرام أو النسك ولا يقيد ذلك بحج أو عمرة ثم يصرفه إلى أحدهما أو إليهما قبل البدء بشيء من المناسك، ويجوز الإحرام على وجه آخر وهو التعليق: وهو أن يحرم كإحرام زيد كقوله: أحرمت بما أحرم به أو كإحرامه.

^٤ لعدم وجود الدم مع الإفراد بخلاف التمتع والقران فإنهما مصاحبان للزوم الدم والجبر دليل على النقصان.

^٥ أي: في سنته أي ما بقي من شهر ذي الحجة الذي هو شهر حجه.

^٦ أي: في العام الذي أحرم بالعمرة فيه ولا يؤخره إلى عام بعده حتى يتحقق التمتع.

والقرآن: أن يحرم بهما معاً من ميقات بلده، ويقتصر على أفعال الحج فقط، أو يحرم بالعمرة أولاً ثم قبل أن يشرع في طوافها يدخل عليها الحج في أشهره^٣.

ويلزم المتمتع والقارن دم^٤.

ولا يجب على القارن إلا أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام^٥ وهم أهل الحرم، ومن كان منه^٦ على دون مسافة القصر.

ولا على المتمتع إلا أن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات^٧، وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام. فإن فقد الدم هناك أو ثمنه أو وجدته يباع بأكثر من ثمن مثله صام ثلاثة أيام في الحج^٨ ويندب كونه قبل عرفة وسبعة إذا رجع إلى أهله، وتفوت الثلاثة بتأخيرها عن يوم عرفة^٩، ويجب قضاؤها^{١٠} قبل السبعة، ويفرق بينها وبين السبعة بما كان يفرق في الأداء وهو مدة السير، وزيادة أربعة أيام^١.

^١ سمي بالمتمتع لتمتع بمحظورات الإحرام بين النسكين.

^٢ لأجل أن يقع الصوم قبل الوقوف فيصومه وما بعده وهو السابع والثامن.

^٣ ولو كان محرماً بها قبل أشهره، ولا يجوز عكسه وهو إدخال العمرة على الحج في الجديد لأنه لا يستفيد به شيئاً آخر بخلاف إدخال الحج عليها فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت، لأنه يمتنع إدخال الضعيف على القوي، والقدم: يجوز إدخال العمرة على الحج وهو اختيار الإمام ما لم يشرع في أسباب تحلله.

قال النووي في المجموع: والصواب الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحج ثم أدخل عليه العمرة، وخصّ جوازه في تلك السنة للحاجة وأمر به.

^٤ يجزئ في الأضحية، لأن كلاهما ترك نسكاً فالمتمتع ترك الإحرام للحج من الميقات والقارن ترك أعمال العمرة التي دخلت في الحج، وقياساً على المتمتع.

^٥ ويجب على القارن الدم إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام أي إن لم يكن من أهل الحرم.

^٦ من كان قريباً من الحرم ودون مسافة القصر.

^٧ ولا يجب الدم على المتمتع إذا عاد إلى الميقات.

^٨ بعد التلبس بالإحرام لا قبله.

^٩ رجع الحافظ ابن حجر والنووي جواز صيام أيام التشريق لحديث عائشة رضي الله عنها في البخاري.

^{١٠} إذا رجع إلى بلده.

والإطلاق: أن ينوي الدخول في النسك من غير أن يعين حال الإحرام أنه حج أو عمرة أو قرآن^٢، ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء من ذلك^٣.

ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهره وهي: شوال، وذو القعدة، وعشر ليالٍ من ذي الحجة، فإن أحرم به في غيرها انعقد عمرة، وينعقد الإحرام بالعمرة كل وقت، إلا للحاج المقيم للرمي^٤.

(فصل في ميقات الحج والعمرة)

ميقات الحج والعمرة: ذو الحليفة^٥ لأهل المدينة، والجحفة^٦ للشام ومصر والمغرب، ويلملم^٨ لتهامة اليمن، وقرن^٩ لنجد اليمن ونجد الحجاز، وذات عرق للعراق وخراسان والأفضل لهم العقيق^{١٠}. ومن في مكة - ولو ماراً - ميقات حجه مكة؛ وميقات عمرته أدنى الحل، والأفضل منه الجعرانة^{١١}، ثم التنعيم^١، ثم الحديبية.

^١ في القضاء: إذا رجع إلى بلده يصوم ثلاثة أيام ثم لا يصوم أربعة أيام ثم لا يصوم أيام مدة المسير ثم يصوم سبعة أيام، حتى تصير صورة صيامه كأن صيامه في الحج.

^٢ أو يقتصر على قوله: "أحرمت".

^٣ ولا يجوز للمطلق عمل شيء قبل أن يعين.

^٤ أيام التشريق وللمبيت بها ثلاث ليال، ويسن الإكثار من العمرة ولو في العام الواحد، فلا تكره في وقت ولا يكره تكرارها.

^٥ الميقات لغة: الحد، وشرعاً: زمان العبادة ومكانها.

^٦ تصغير الحلفة وهو النبات المعروف، وهو المعروف الآن بأبيار علي.

^٧ أبدلت براغ لكونها قبلها بيسير، وسميت بالجحفة لأن السيل أجحفها وصارت خراباً.

^٨ يقال لها: ألملم وهو من جبال تهامة.

^٩ جبل.

^{١٠} منطقة في ذات عرق.

^{١١} في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة.

وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ^٢ .
وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا حَاضَى ^٣ أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا وَغَيْرِهِمْ ^٤ .
وَمَنْ دَارَهُ أَبْعَدُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَحْرِمَ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ^٥ ، وَقِيلَ: مَنْ دَارَهُ ^٦ .
وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَهُوَ يَرِيدُ النَّسْكَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ لَزِمَهُ دَمٌ ^٧ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحْرَمًا قَبْلَ التَّلْبَسِ بِنَسْكَ ^٨ سَقَطَ الدَّمُ ^٩ .

^١ بينه وبين مكة فرسخ.
^٢ وهم أهل الحل.
^٣ من جهة اليمين أو اليسار لا أماماً ولا خلفاً.
^٤ فرع: من مر بميقات طريقه أو محل مسافة القصر من مكة أو الحرم لا للنسك بل لنحو تجارة كحطاب سن له الإحرام منه وكره تركه.
فرع: الميقات العنوي (الإرادي): إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أراد أن يحرم فمحل الإرادة ميقاته (عن له الإحرام منه).
^٥ أي: قبل الميقات وذلك كأهل المدينة، فإنهم بالنسبة لميقاتهم وهو ذو الحليفة أبعد إلى مكة من الميقات فهم يمرّون عليه فالأفضل لمن داره أبعد إلى مكة من الميقات أن يحرم من الميقات وهذا هو الذي صححه النووي.
^٦ لأنه يتلبس بالعبادة من مكان أبعد والأول هو الأصح لأنه موافق للأحاديث.
^٧ فإن لم يحرم أصلاً ودخل مكة بلا إحرام فلا دم عليه ويكون في هذه الحالة آثماً لأن الدم يجب لنقصان النسك ولا يكون هذا الدم بدلاً عن النسك.
^٨ فرضاً أو سنة كطواف القدوم.
^٩ وإن عاد بعد تلبسه بنسك لم يسقط الدم لتأدية النسك بإحرام ناقص.
مسألة ميقات المستنيب: إذا استنيب المكي للحج أو العمرة عن آفاقي فأحرم من مكة وترك الإحرام من ميقات من ناب عنه فعليه دم —أي على الحاج لا المحجوج عنه—، وإن عين له المنيب مكة وقت الإنابة، وذهب الحب الطبري إلى أنه لا يلزمه شيء فإنه يقول: العبرة بميقات الحاج لا المحجوج عنه وتبعه جماعة من العلماء على ذلك.

(فصل في آداب تطلب عند الإحرام)

إذا أراد أن يحرم اغتسل ولو حائضاً بنية غسل الإحرام، فإن قل مأؤه توضأ فقط، وإن فقدته بالكلية تيمم^١. ويتنظف بحلق العانة^٢، وتنف الإبط، وقص الشارب، وإزالة الوسخ بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه. ثم يتجرد عن المخيط، ويلبس إزاراً ورداءً أبيضين نظيفين، ونعلين غير محيطين^٣. ويُطيب بدنه ولا يُطيب ثيابه^٤.

والمرأة في ذلك كالرجل إلا في نزع المخيط فإنها لا تترعه، وتخضب كفيها كليهما بالحناء، وتلطخ به وجهها، هذا كله قبل الإحرام.

ثم يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة ينوي بهما سنة الإحرام^٥، ثم ينهض ليشرع في السير، فإذا شرع فيه أحرم حينئذ.

والإحرام^١ هو نية الدخول في النسك، فينوي بقلبه الدخول في الحج لله تعالى إن كان يريد حجاً، أو العمرة إن كان يريد بها، أو الحج والعمرة إن كان يريد القران.

^١ لأن في الغسل نظافة وعبادة بامتنال الشارع وإلا فات الأول وهو النظافة لا يفوت الثاني وهو العبادة.

^٢ للرجل وتنظفها للمرأة وإنما اختص الحلق بالرجل والتنظف بها لأنه يضعف الشهوة وهو بالمرأة أليق وأنسب من الرجل، لأنه شهوته ضعيفة فتقوى بالحلق وهي الشعر النابت حول القبل.

فرع: يسن الجماع قبل الإحرام ويتأكد لمن يشق عليه تركه.

^٣ غير محيطين بالرجل بأن تظهر أصابع الرجلين والعقب منهما لا يغطي الأصابع ولو بعضها.

^٤ الأصح أن تطيب الثياب مكروه وليس سنة.

فرع: لو انتقل الطيب بعد الإحرام من موضع إلى موضع بالعرق ونحوه لم يضر ولا فدية عليه على الأصح.

فرع: لو نزع الثوب المطيب ثم لبسه لزمه الفدية إن بقيت رائحة الطيب، وتكرر الفدية بتكرار النقل والترع، أما لو تعطر ثوبه بما على بدنه فتبقى ريحه فيه لم يضر نزع ثم لبسه.

^٥ ويغني عن الركعتين فريضة ونافلة أخرى غير سنة الإحرام كسنة الصبح أو سنة الظهر مثلاً، كذا نقله في المجموع عن القاضي والبعوي والمتولي والرافعي قياساً على تحية المسجد، وبعد الصلاة ينوي الحج أو العمرة.

ويندب أن يتلفظ بذلك أيضاً بلسانه، ثم يلي رافعاً صوته^٢ والمرأة تخفضه فيقول: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، (ثم يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت أخفض من ذلك، ويسأل الله تعالى الجنة، ويستعيز به من النار)^٣.
ويكثر التلبية في دوام إحرامه قائماً وقاعداً، وراكباً ومشياً، ومضطجعاً، وجنباً وحائضاً، ويتأكد استحبابها عند تغير الأحوال والأزمان والأماكن كصعود وهبوط، وركوب ونزول، واجتماع رفاق، وعند السحر، وإقبال الليل والنهار، وأدبار الصلاة، وفي سائر المساجد^٤، ولا يلي في طوافه وسعيه، ولا يقطع التلبية بكلام، فإن سلم عليه إنسان رد عليه. وإذا رأى شيئاً فأعجبه قال: لبيك إن العيش عيش الآخرة.

(محرمات الإحرام):

وإذا أحرم حرّم عليه خمسة أشياء:

^١ وسمي إحراماً لأنه يقتضي ويستلزم دخول الحرم، أو لأن به تحريم الأنواع الآتية والمراد هنا المعنى الأول الذي هو ركن من أركان الحج.

^٢ بحيث لا يُضِرُّ بنفسه.

^٣ ما بين القوسين فيه نظر، قال في المجموع: وضعف حديث الاستعاذة الجمهور.

^٤ ومحلّه إن لم يشوش الرجل على نحو قارئ أو ذاكر أو مصل أو طائف أو نائم فإن شوش على واحد من هؤلاء برفع صوته أو بفوق ما يسمع نفسه حرم عليه إن كثر التشويش وإلا كره.

أحدها: لبس المخيط: القميص^١ والسراويل^٢ والخف والقباء^٣ وكل محيط، وما استدارته كاستدارة المخيط بنسج وتلييد ونحو ذلك.

ويحرم عليه أيضاً ستر رأسه بمخيط وغيره مما يعد في العادة ساتراً، فلا يضره الاستظلال بالمحمل^٤، و حمل عدل^٥ وزنبيل^٦ ونحو ذلك، وليس له أن يزُرَّ رداءه^٧، ولا أن يعقده^٨، ولا أن يُخَلِّهُ بِحِلَالٍ^٩، ولا أن يربط خيطاً في طرفه ثم يربطه بالطرف الآخر. وله عقد الإزار وشد خيط عليه^{١٠}.

الثاني: يحرم بعد الإحرام الطيب^{١١} في الثوب والبدن والفراش كالمسك والكافور والزعفران، وشم الورد والبنفسج والتيلوفر^{١٢} وكل مشموم وطيب، ويحرم رش ماء الورد وماء الزهر^١، وكذلك الدهن المطيب

^١ لكن لبسه يكون على وجه الإحاطة فلو لم يكن على هذا الوجه بأن التحف به أو ارتدى به أو اتزر بسراويل فلا فدية.

^٢ مفرد، وجمعه سراويلات.

^٣ وهو ما يكون مفتوحاً من قدام كالجبة والبالطو والكوت والمشلع والعباءة.

^٤ كالخيمة ونحوها.

^٥ كيس كبير يوضع فيه الزاد وغيره من المأكولات.

^٦ وهو البرميل.

^٧ بأن يدخل أزواره في العرا لأنه في معنى الخيط.

^٨ أي: الرداء بأن يربط طرفه.

^٩ بأن يغرز مِخِيطاً في طرفه وينفذه من الطرف الآخر.

^{١٠} لأنه يتعلق فيه العورة، وكذا شد المنطقة على وسطه.

فرع: يجوز لبس الخاتم والساعة البدوية فإنهما ليسا محيطين بالعضو، فالأول محيط بجزء من الأصبع والثانية محيط بالمعصم الذي هو جزء من الساعد، وإنما يحرم فيه -أي البدن- الملبوس والمعمول على قدر البدن أو قدر هضو منه.

^{١١} يحرم أن يتطيب بما يُعد طيباً وهو ما يظهر فيه قصد التطيب وإن كان فيه مقصود آخر، ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وإن كان له رائحة طيبة كالفواكه الطيبة.

^{١٢} نوع من الزهور رائحته طيبة.

يحرم شمه ودهن جميع بدنه به، كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك. وإن كان غير مطيب كريت وشَيْرَج^٢ ونحوه حرم أن يدهن به لحيته ورأسه إلا أن يكون أصلع، ولا يحرم شمه ودهن جميع بدنه به. ويحرم عليه أكل طعام فيه طيب ظاهر طعمه أو لونه أو ريحه، كرائحة ماء الورد، ولون الزعفران وطعمه، وطعم العنبر في الجوارش^٣ ونحوه^٤.
ويحرم دواء العرق^٥ والكحل المطيبين.
الثالث: يحرم حلق شعره ونتفه، ولو بعض شعرة^٦ تقصيراً من رأسه أو إبطه أو عانته أو شاربه وسائر جسده، وتقليم أظفاره ولو بعض ظفر.
فإذا تطيب؛ أو لبس؛ أو حلق ثلاث شعرات؛ أو قلم ثلاثة أظافر^٧؛ أو باشر فيما دون الفرج بشهوة؛ أو أدّهن^٨؛ لزمه شاة^٩. وهو مخير بين: ذبحها، وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع^{١٠}، وبين صوم ثلاثة أيام.

-
- ^١ ومتى لصقَ به على وجه لا يحرم ولا يوجب الفدية بأن كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو ألقته الريح عليه لزمته المبادرة إلى إزالته فإن أخر مع الإمكان عصى ولزمته الفدية.
^٢ دهن سمسم.
^٣ جمع جَرِيش وهو ما دق ولم ينعم دقه كالبرغل.
^٤ أي: من الحلوى كالفالودج والمهلبية، والمعتمد أن أكل الطعام الذي فيه طيب ذهب طعمه وريحه وبقي لونه ليس بحرام بخلاف ما لو بقي الطعم أو الريح.
^٥ أي: استعمال الدواء الذي فيه طيب يزيل رائحة العرق.
^٦ تكمل الفدية بإزالة ثلاث شعرات من أي محل كان بشرط اتحاد الوقت والمكان، وإلا فلا فدية عليه بل عليه أمداد بحسب كثرة الشعرات المزالة مع التفريق في المكان والزمان.
^٧ ولو قطع من ظفره المنكسر فلا فدية عليه.
^٨ شعر رأسه ولحيته بالدهن الذي لم يوضع فيه طيب.
^٩ جذعة ضأن سنها سنة وطعنت في الثانية أو ثنية معز عمرها سنتان وشرعت في الثالثة.
^{١٠} وهو مدان ما يعادل ٦٠٠ غرام.

فإن علم أنه إن سرح لحيته أو خللها انتتف شعره حرم ذلك^١، فلو خلل أو غسل وجهه فرأى في كفه شعراً وعلم أنه هو الذي نتفه حين غسل وجهه أو خلل لزمه الفدية، وإن علم أنه كان قد انتتف بنفسه أو لم يعلم هذا ولا ذاك فلا شيء عليه.

وإن احتاج^٢ إلى حلق الشعر لمرض أو حر أو كثرة قمل؛ أو احتاج إلى لبس المخيط للحر أو للبرد؛ أو إلى تغطية الرأس؛ فله ذلك ويفدي.

الرابع: الجماع في الفرج، والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة كالقبلة، والمعانقة، واللمس بشهوة^٣.
فإن جامع عمداً في العمرة قبل فراغها^٤ أو في الحج قبل التحلل الأول^٥ فسَدَ نسكه، ويجب عليه: إتمامه كما كان يتمه لو لم يفسده؛ والقضاء على الفور^٦ وإن كان الفاسد تطوعاً؛ والكفارة: وهي بدنة^٧، فإن لم يجد فبقرة، فإن لم يجد فسبع شياه، فإن لم يجد قَوْمَ البدنة دراهم والدراهم طعماً ويتصدق به، فإن لم يجد صام عن كل مُدٍّ يوماً.

^١ أي: باعتبار عاداته الغالبة فيما يظهر فإن لم يعرف له عادة كذلك، فإن ظن الانتتاف حرم، وإلا فلا في الأظهر.

^٢ المراد بالحاجة هنا وفي سائر محظورات الإحرام حصول مشقة لا يحتمل مثلها غالباً.

^٣ لأن المباشرة المذكورة وسيلة للجماع فإذا حرم هو حرمت هي لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه، وفي معنى المباشرة بشهوة في التحريم ولزوم الفدية الاستمناء باليد بأن يخرج المني بيده أو بيد غيره ولكن لا يفسد الحج فتكون فديته مثل فدية الحلق في التخيير والتقدير.

ويسقط عنه الدم إن جامع بعد ذلك لدخوله في بدنة الجماع إذا ان قبل التحللين أو شاة إن كان بين التحللين.

^٤ تنتهي بانتهاء السعي والحلق.

^٥ التحلل الأول يكون بفعل شيئين من ثلاث (الرمي، الطواف، الحلق).

^٦ أي: ولو في سنة الإفساد إن أمكن، كما لو أفسد المحرم نسكه ثم أحصر وتحلل والوقت باقٍ لزمه قضاؤه من سنته فوراً، أو شرط التحلل بمرض فتحلل ثم شفي والوقت باقٍ فله قضاؤها من سنته.

^٧ وهي: واحدة من الإبل.

ويجب أن يحرم بالقضاء من حيث أحرم بالأداء^١، فإن كان أحرم به من دون الميقات أحرم بالقضاء من الميقات^٢، ويندب أن يفارق الموطوءة في القضاء في المكان الذي وطئها فيه إن قضى وهي معه^٣. وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد نسكه وعليه شاة، وإن جامع ناسياً فلا شيء عليه. ويحرم عليه أن يتزوج أو يُزوّج، فإن فعل فالعقد باطل، ويكره له أن يخطب امرأة وأن يشهد على الخامس: يحرم أن يصطاد كل صيد بري مأكول^٤، أو ما تولد من مأكول وغير مأكول، فإن مات في يده أو أتلفه أو أتلّف جزءاً لزمه الجزاء^٥، فإن كان له مثل^٦ من النعم: وجب مثله من النعم، يخير بينه وبين طعام بقيمته وبين صوم لكل مد يوم. وإن لم يكن له مثل: وجبت القيمة، إلا في الحمام وما عب^٨ وهدر^٩ فشاة، ثم إن شاء يخرج بالقيمة طعاماً، أو يصوم لكل مد يوماً^{١٠}.

-
- ^١ إن سلك طريق الأداء وإلا فمن مثل مسافته إن سلك طريقاً آخر وقت القضاء.
- ^٢ ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي أحرم فيه بالأداء كأن أحرم بالأداء في شوال فلا يلزمه أن يحرم بالقضاء في شوال فله التأخير إلى ذي القعدة أو ذي الحجة.
- ^٣ والمراد بالافتراق أن لا يخلو بها بحيث يتمكن من وقاعها أو مقدماته، بل ولا أن ينظر إليها إن خشي أنه يُودي إلى ذلك.
- ^٤ وتجاوز له الرجعة في حال الإحرام بأن طلقها قبله، وإنما جاز ذلك دون العقد لأنها استدامة نكاح بخلاف العقد فإنه ابتداء نكاح.
- ^٥ بخلاف غير المأكول وإن كان برياً وحشياً كنمر وصقر فلا يحرم التعرض له.
- ^٦ ومثل الاصطياد المذكور تنفيره والإعانة عليه بالدلالة، أو إعارة آلة، ويحرم وضع اليد عليه بتملك ويحرم أن يتعرض لجزئه وريشه وشعره وبيضه ولبنه.
- ^٧ والمراد بالمثل في الآية التقريب لا حقيقة المماثلة وتراعى في الصورة لا في القيمة، فيفدي الكبير والصغير والمعيب والهزيل بمثله ولا يضر اختلاف محل العيب كأعور العين اليمنى بالعين اليسرى.
- ^٨ شرب من غير مص.
- ^٩ أي: صوت كيّمام وقُمري.
- ^{١٠} وهذه المحرمات كما تحرم على المتلبس بالإحرام تحرم على من كان في أرض الحرم ولو حالاً، وكذلك يحرم عليه التعرض لقطع الشجر والنبات فيه.

ويحرم ذلك كله على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد عن المخيط وكشف الرأس فيختص وجوبه بالرجل، لكن يلزم المرأة كشف وجهها، فإن أرادت الستر عن الناس سدلت عليه شيئاً بشرط أن لا يمس وجهها، فإن مسه من غير اختيارها لم يضر^١.

وللمحرم حك رأسه وجسده بأظفاره بحيث لا يقطع شعراً، وله قتل القمل لكن يكره أن يُفْلَي^٢ المحرم رأسه، فإن قتل منها قملة ندب أن يتصدق^٣ ولو بلقمة.

(فصل فيما يطلب عند دخول مكة)^٤

الصيود ثلاثة أقسام:

١. ما حَكَمَ به الصحابة: فجزاؤه ما حكم به الصحابة، ففي النعامة: بدنة، وفي البقر الوحش وحمار الوحش: بقرة، وفي الغزال: عنز، وفي الأرنب: عناق (وهي الأنثى من المعز لم تستكمل سنة)، وفي اليربوع (دابة تشبه الفأرة): جفرة (وهو الأنثى من المعز إذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة)، وفي الضبع: كبش.

٢. الأشياء التي لم يحكم بها الصحابة: فهنا نقيم حكمين عدلين خبيرين دورهم ينظرون إلى هذا الحيوان فإن كان له مثل يختار الشبيه.

٣. الأشياء التي لا مثل لها تحب فيها القيمة.

^١ إذا أبعدته حالاً عند التمكن من ذلك فإن تركته عامدة عالمة بالتحريم لزمتهما الفدية.

وعند الحنابلة جواز سدل المرأة الثوب من فوق رأسها لا رفعه من أسفل ولو مس وجهها، ولا فدية للحاجة كمرور الرجال قريباً، قال الشيخ زكريا بيلا: والآن لا يسع المرأة الشافعية إلا أن تقلد هذا المذهب المعتبر لتستتر عن الرجال ولتتخلص من الإثم والفدية، فقد عم وطم اليوم ركول المرأة مع الرجال الأجانب في الباخرة والطائرة والسيارة، واجتماعها بهم في السكن والخيمة زمن موسم الحج، ويمرون بها في المطاف والمسعى وعند رمي جمرة العقبة.

^٢ مثل تدليك الرأس.

^٣ وإنما لم يجب التصديق به لأنها ليست مأكولة فأشبهت السباع والحشرات في قتلها، وقال في المجموع: وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترفه بإزالة الأذى عن الرأس ونحوه فأشبهه إزالة الشعر.

^٤ مكة أفضل الأرض خلافاً للمالك في تفضيله المدينة.

إذا أراد دخول مكة^١ اغتسل خارج مكة بنية دخول مكة، ويدخل بالنهار من باب المعلى من ثنية كداء ماشياً حافياً^٢ إن لم يخف نجاسة، ولا يؤذي أحداً بمزاحمة، وليمض نحو المسجد الحرام، فإذا وقع بصره على البيت (رفع يديه حينئذ^٣ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له: رأس الردم، فهناك يقف ويرفع يديه ويقول: (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً^٤ ومهابة^٥، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً^٦)، (اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام)^٧. ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا^٨.

^١ ينبغي لمن يأتي من غير الحرم أن لا يدخل مكة إلى محرماً بحج أو عمرة والأصح أنه يستحب له ذلك، أما أهل
^٢ ورد حديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس: [أن الأنبياء كانوا يدخلون الحرم حفاة مشاة] ضعفه ابن
الملقن.

^٣ روى الترمذي في ذلك حديثاً وحسنه.

^٤ الترفع والإعلاء.

^٥ التفضيل.

^٦ التبجيل.

^٧ التوقير والإجلال.

^٨ ما بين القوسين حديث رواه الطبراني، ورواه الشافعي عن ابن جريج مرسلاً، وقال البيهقي: هذا معضل وله شواهد.

قال الشافعي بعد أن أورده: ليس في رفع اليدين عند رؤية الكعبة شيء، فلا أكرهه ولا أستحبه، قال البيهقي: فكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه.

^٩ ما بين القوسين حديث موقوف على عمر غريب انفرد به محمد بن سعيد بن مسيب وهو مقبول إذا توبع يمشى حديثه فإذا انفرد فلين الحديث. قال النووي في المجموع: رواه البيهقي بإسناد ليس بقوي.

^{١٠} تخصيص الدعاء في هذا الموطن لم يثبت فيه شيء، روى أبوأمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: [تفتح أبواب السماء وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة] قال النووي في المجموع: حديث أبي أمامة غريب ليس بثابت.

ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه^١ قبل أن يشتغل بحط رحله وكراء منزل وغير ذلك، بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتي المسجد بالنوبة، ويقصد الحجر الأسود، ويدنو منه بشرط أن لا يؤدي أحدًا بمزاحمة، فيستقبله، ثم يقبله بلا صوت، ويسجد عليه، ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثًا. ومن هنا يقطع التلبية، ولا يلي في طواف، ولا سعي حتى يفرغ منهما.

ثم يضطبع^٢ فيجعل وسط ردائه تحت عاتقه الأيمن، وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر، ويترك منكبه الأيمن مكشوفًا.

ثم يشرع في الطواف، فيقف مستقبل البيت، ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله، ويتأخر عن الحجر قليلاً إلى جهة الركن اليماني، فينوي الطواف لله تعالى، ثم يستلم الحجر بيده^٣، ثم يقبله ويسجد عليه ثلاثًا كما تقدم، ويكرر ثلاثًا^٤، ويقول: (اللهم إيمانًا بك، وتصديقًا بكتابك، ووفاء بعهدك^٥، واتباعًا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم)^٦. ثم يمشي إلى جهة يمينه مارًا على جميع الحجر الأسود بجميع بدنه وهو مستقبله، فإذا جاوزه انفتل^٧ وجعل البيت عن يساره ويطوف، ويقول عند الباب: (اللهم إن هذا البيت بيتك، والحرم حرمك، والأمن أمنك، وهذا مقام العائذ بك من النار)^٨. فإذا وصل إلى الركن^٩ الذي عند فتحة الحجر قال: (اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والشقاق والنفاق وسوء الأخلاق، وسوء المنقلب في المال والأهل والولد)^{١٠}. ويقول قُبالة الميزاب: (اللهم أظلي في ظلك

^١ فيه حديث فيه ضعف، قال البيهقي: إسناده غير محفوظ.

^٢ وهذا الاضطباع لا يكون إلا في طواف فيه رَمَل فلا يسن في طواف الوداع.

^٣ والاستلام هو المسح باليد.

^٤ السنة أن يقول: باسم الله والله أكبر.

^٥ وهو المستاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامتنال أمره ونهيه.

^٦ ما بين القوسين قال ابن حجر: ورد هذا الحديث عن علي بإسناد ضعيف.

^٧ أي: إذا جاوز الحجر الأسود ترك استقباله.

^٨ لم يثبت هذا الدعاء.

^٩ يسمى هذا الركن العراقي.

^{١٠} قال النووي: إسناده ضعيف.

يوم لا ظل إلا ظلك، واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم مشرباً هنياً لا أظماً بعده أبداً^١. ويقول بين الركن الثالث^٢ واليماني: (اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وعملاً مقبولاً، وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور)^٣. فإذا بلغ الركن اليماني لم يقبله بل يستلمه ويقبل يده بعد ذلك^٤، ولا يقبل شيئاً من البيت إلا الحجر الأسود، ولا يستلم شيئاً إلا اليماني وهو الذي قبل الحجر الأسود. ثم إذا وصل إلى الحجر الأسود فقد كملت له طوفة، يفعل ذلك سبعاً.

ويسن في الثلاثة الأول منها الإسراع ويسمى الرَّمْل^٥، وإنما يشرع هو والاضطباع في طواف يعقبه سعي، فإن رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما، وإن رامه عقب طواف الإفاضة أخرهما إليه، ويقول في رمله: (اللهم اجعله حجاً مبروراً، وسعيًا مشكوراً، وذنباً مغفوراً)^٦. ويمشي على مهله في الأربعة الأخيرة ويقول فيها: (رب اغفر وارحم، واعف عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، ربنا آتينا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار)^٧.

ويقبل الحجر الأسود في كل طوفة^٨، وكذا يستلم اليماني، وفي الأوتار أكد^٩، فإن عجز عن تقبيله لرحمة أو خاف أن يؤذي الناس استلمه بيده وقبلها، فإن عجز استلمه بعضاً وقبلها، فإن عجز أشار إليه بيده. وهنا دقيقة: وهو أن بجدار البيت شاذروان^{١٠} كالصُفَّة^١ والزَّلَاقَة^٢، وهو من البيت^٣، فعند تقبيل الحجر الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان^٤، فيجب أن يثبت قدميه إلى فراغه من التقبيل، ويعتدل قائماً، ثم

^١ لم يثبت هذا الدعاء.

^٢ المسمى بالركن الشامي.

^٣ قال ابن حجر: لم أجده وذكره البيهقي من كلام الشافعي.

^٤ لم يرد تقبيل اليد في هذا الموضع.

^٥ فإن طاف راكباً أو محمولاً حرك الراكب الدابة ورمّل به الحامل له، ولو ترك الرمل في الثلاثة الأول لا يقضيه في الأربع الباقية.

^٦ قال ابن حجر: لم أجده.

^٧ لم يثبت هذا الدعاء. ولكن نص الشافعي والأصحاب على أنه يسن أن يقول هذا الدعاء.

^٨ ولا يسن للمرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت إلا عند خلو المطاف ليلاً أو نهاراً.

^٩ أي: وهو في الأوتار أكد، ليس فيها دليل خاص.

^{١٠} هو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع.

ثم بعد ذلك يمر^٥، فإن انتقلت قدماه إلى جهة الباب وهو مُطَامِنٌ^٦ في التقبيل ولو قدر أصبع ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة، فالاحتياط إذا اعتدل من التقبيل أن يرجع إلى جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدراً يتحقق به أنه كما كان قبل التقبيل.

وواجبات الطواف^٧:

١. ستر العورة، فمضى ظهر شيء منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم تصح^٨.
٢. وطهارة الحدث^٩ والنجس في البدن والثوب وموضع الطواف^{١٠}.
٣. وأن يطوف داخل المسجد الحرام^{١١}.
٤. وأن يستكمل سبع طوفات.

^١ هي ما زاد على ما قصد من المكان.
^٢ هي المكان الأملس التي تتحول الرجل عند وضعها عليه.
^٣ ويجب أن يكون الطائف خارجاً عن البيت بجميع أجزائه.
^٤ فهو حينئذ في البيت لا طائف به.
^٥ محافظة على أن لا يقطع شيئاً من الطوفة ورأسه في البيت لأننا قد شرطنا أن يكون طوافه كله بالبيت لا في البيت أي داخله.

^٦ أي: مائل ورأسه منخفض، من قولهم طأمن الرجل ظهره: أي حناه وخفضه.
^٧ الطواف ستة أنواع: ١. القدوم، ٢. الإفاضة، ٣. الوداع، ٤. الفوات، ٥. النذر، ٦. النفل.
^٨ تلك الطوفة مع العمد، وأما إن حصل ذلك نسياناً واستدرك حالاً فلا تبطل، وإذا بطلت الطوفة واستدرك المفسد صح بناء ما بعدها على ما قبلها بخلاف الصلاة.
^٩ ويصح طواف النائم الممكن مقعده بمقره ويعتمد في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوفته أو أخبره به جمع هم عدد التواتر.
فإذا أحدث الشخص في الطواف فله أن يذهب ويتطهر ثم يرجع ويبني على ما مضى والأفضل له الاستئناف وإن تعمد ذلك، وكذلك يقال في انكشاف العورة فله أن يبني من محل انكشافها.
^{١٠} قال النووي: ومما عمت به البلوى غلبة النجاسة في المطاف وقد اختار جماعة من محققي أصحابنا العفو.
^{١١} وإن اتسع، ويصح الطواف على سطح المسجد وإن كان سقف المسجد أعلى من البيت.

٥. وأن يتدئ طوافه من الحجر الأسود كما تقدم، ويمر عليه بكل بدنه^١، فإن بدأ من غيره لم يعتد بذلك إلى أن يصل إليه، فمنه ابتداء طوافه.
٦. وأن يجعل البيت على يساره ويمر إلى جهة الباب^٢.
٧. وأن يطوف خارج الحجر^٣، ولا يدخل من إحدى فتحتيه ويخرج من الأخرى، وأن يكون كُله خارجاً عن كل البيت^٤، فإذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان فيكون ما خرج بكله عن كل البيت^٥.

^١ بجميع شقه الأيسر.

^٢ فيشمل المحمول ولو كان صبيّاً، ولو استقبله أي البيت بوجهه وقت مروره حوله دون ابتدائه لا يصح أيضاً، ولو مشى القهقري وجعل البيت على يمينه ومشى على ظهره لم يصح على الأصح.

فرع: لو طاف مستلقياً على ظهره أو على وجهه مع مراعاة كون البيت عن يساره صح بخلاف ما لو طاف منكساً رأسه إلى أسفل ورجلاه فوق فإنه لا يكفي.

فرع: لو حمل رجلاً محرماً من صبي أو غيره وطاف، وكان محرماً ولم يطف عن نفسه إن قصد الطواف عن نفسه فقط أو عنهما أو لم يقصد شيئاً وقع عن الحامل، وإن قصده عن المحمول وقع عن المحمول على الأصح، وقيل عنهما، لأن أحدهما قد دار والآخر قد دير به.

فرع: لو لم يحمله بل جعله في شيء موضوع على الأرض وجذبه، فالظاهر أنه لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لانفصاله عنه.

^٣ الظاهر أن الحجر جميعه من البيت لكن الصحيح أنه ليس كذلك، بل الذي هو من البيت قدر ستة أذرع تتصل بالبيت، ورجح النووي وابن الصلاح أن الحجر كله من البيت لاضطراب الروايات.

قال النووي: ولو سُلّم أن بعض الحجر ليس من البيت لا يلزم منه أنه لا يجب الطواف خارج جميعه لأن المعتمد في باب الحج الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فيجب الطواف بجميعه سواء كان من البيت أم لا والله أعلم.

^٤ وأما الموالاة بين مرات الطواف فإنها سنة وليست شرطاً.

^٥ وقيل: يصح الطواف في هذه الصورة لأن الاعتبار بحملة البدن ولا ينظر إلى عضو الطائف لأن القصد الذات بتمامها فإذا دخلت الذات بحملتها صدق عليه أنه طاف فيه فلا يصح، والعضو تابع للذات فإذا كانت الذات خارجة فالعضو خارج.

وما سوى ذلك سنن، كالرمل والدعاء وغيرهما مما تقدم^١.

ثم إذا فرغ من الطواف صلى ركعتين سنة الطواف خلف المقام، ويريل هيئة الاضطباع فيهما، ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة: (قل يأيها الكافرون)، وفي الثانية: (قل هو الله أحد)، ثم يدعو خلف المقام^٢، ثم يرجع فيستلم الحجر الأسود^٣، ثم يخرج من باب الصفا إن أراد أن يسعى الآن^٤، وله تأخيرُهُ إلى بعد طواف الإفاضة.

فبيدًا بالصفاء، فيرقى عليها الرجل قدر قامة حتى يرى البيت من باب المسجد، فيستقبل القبلة، ويهلل ويكبر فيقول^٥: (الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أولانا، لا إله إلا الله والله أكبر)^٦، (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، (يحيي ويميت)^٧، (بيده الخير)^٨ وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)^٩، (لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون)^{١٠}. ثم يدعو بما أحب، ثم يعيد هذا الذكر كله والدعاء ثانيًا وثالثًا، ثم يتزل من الصفا فيمشي على هيئته^{١١}، حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن

^١ يكره في الطواف الأكل والشرب وكراهة الشرب أخف.

فرع: يكره قطع طواف مفروض لصلاة الجنازة أو لصلاة نافلة راتبة.

^٢ إن صلاهما خلف المقام فإن لم يفعلهما خلف المقام ففي الحجر، ففي المسجد، ففي الحرم، فحيث شاء متى شاء ولا تفوتان إلا بموته.

^٣ ثم يأتي الملتزم ويدعو بما أحب، وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: [الملتزم ما بين الركن والباب] وصححه الحافظ ابن حجر.

^٤ ويعيد الاضطباع ويسعى مضطبعًا.

^٥ وهو ما نص عليه الشافعي أخذًا من أحاديث وآثار متفرقة.

^٦ لا يصح هذا الذكر.

^٧ زاد أبو عوانة وابن المنذر والنسائي "يحيي ويميت" وإسنادهما صحيح.

^٨ قال ابن شهبه: لم يوجد في كتب الحديث، لكن ذكره الشافعي في الأم والبويطي.

^٩ هذا الذكر ورد في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه.

^{١٠} ليس موجودًا في كتب السنة.

^{١١} أي: بالتأني.

المسجد على يساره قدر ستة أذرع؛ فحينئذ يسعى سعيًا شديدًا، حتى يتوسط بين الميئين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس^١، فحينئذ يترك السعي الشديد ويمشي على هيئته حتى يأتي المروة، فيصعد عليها، ويأتي بالذكر الذي قيل على الصفا والدعاء، فهذه مرة.

ثم يتزل فيمشي في موضع مشيه، ويسعى في موضع سعيه إلى الصفا فهذه مرتان، فيعيد الذكر والدعاء، ثم يذهب إلى المروة، فهذه ثلاثة، يفعل ذلك حتى يكمل سبعا، يختم بالمروة.

وواجبات السعي أربعة:

أحدها: أن يبدأ بالصفاء، فلو بدأ بالمروة إلى الصفا لم تحسب هذه المرة، وحينئذ ابتداء السعي.

ثانيها: قطع جميع المسافة، فلو ترك شبرا أو أقل منه لم يصح، فيجب أن يلصق عقبه بحائط الصفا، فإذا انتهى إلى المروة ألصق رؤوس الأصابع بحائط المروة، ثم إذا ابتداء الثانية ألصق عقبه بحائط المروة ورؤوس أصابعه بحائط الصفا، وهكذا أبداً، يلصق عقبه بما يذهب منه، ورؤوس أصابعه بما يذهب إليه^٢.

ثالثها: استكمال سبع مرات، يحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة، ومن المروة إلى الصفا مرة، وهكذا كما تقدم، فلو شك فيه أو في أعداد الطوافات أخذ بالأقل وكمل.

رابعها: أن يسعى بعد طواف الإفاضة أو القدوم، بشرط أن لا يفصل بينهما الوقوف بعرفة^٣.

وسننه ما تقدم، وأن يكون على طهارة^١ وستارة، ويقول بينهما: (رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار)^٢. ولو قرأ القرآن فهو أفضل، ولا يندب تكرار السعي.

^١ قد أزيلت هذه الدار وأدخلت في توسعة الشارع.

^٢ هذا كله إذا لم يرق على الدرج وإلا فلا حاجة إلى الإلصاق المذكور، لأن في الصعود إلصاقاً وزيادة، فيكفي الدخول تحت العقد الموجود.

وهذا باعتبار ما كان، أما الآن بعد توسعة المسجد الحرام وعمارته وعمارة المسعى فلا وجود للدرج وأصبح الصعود ميسراً للماشي ولراكب عربات السعي، فعليه ينبغي تيقن قطع المسافة بالابتداء من أول الصفا وبالانتهاء إلى آخر المروة.

^٣ أي: لا يفصل بين الطواف والسعي الوقوف بعرفة، لأن طواف الفرض (الإفاضة) قد دخل وقته فلا يمكن أن يقدم السعي في هذا الزمن على طواف الركن، وأن يكون السعي بعد طواف صحيح، ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع لأن طواف الوداع هو المأتي به بعد فراغ المناسك.

(الخروج إلى منى^٣):

فإذا كان سابع ذي الحجة^٤ ندب للإمام أن يخطب خطبة واحدة بعد صلاة الظهر بمكة^٥، يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك، ويأمرهم بالخروج إلى منى من الغد. ثم يخرج يوم الثامن^٦ بعد صلاة الصبح إلى منى^٧، فيصلّي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمنى، ويبىث بها، ويصلي الصبح، فإذا طلعت الشمس على جبل بمنى يسمى ثَبَرًا^٨ سار إلى الموقف وهذا المبيت بمنى والإقامة بها إلى هذا الوقت سنة قد تركها كثير من الناس، فإنهم يأتون الموقف سَحَرًا بالشمع الموقود، وهذا الإيقاد بدعة قبيحة، ويقول في مسيره: (اللهم

^١ فالخائض يجوز لها أن تسعى لأن الصفا والمروة خارج المسجد.

^٢ رواية المرفوع ضعيفة وورد موقوفًا عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم.

^٣ سميت بذلك لكثرة ما يبنى، أي يراق فيها الدماء.

^٤ المسمى ذلك اليوم بيوم الزينة لتزيينهم فيه محاملهم وهوادجهم. والظاهر أن يوم السابع لا اسم له، وهو ما صرح به في المجموع لكن ذكر غيره هذا.

^٥ وتكون الخطبة عند الكعبة يجعل ظهره إليها.

^٦ المسمى بيوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء أي يحملونه معهم من مكة ليستعملوه في عرفات شربًا وغيره لقلته في تلك الأماكن في ذلك الوقت. ويسمى أيضًا يوم النقلة لانتقالهم فيه إلى منى.

^٧ وهذا الخروج في هذا الوقت مقيد بما إذا لم يكن اليوم يوم الجمعة، وإلا خرج بهم قبل الفجر إن لزمتهم الجمعة، ولم يمكنهم إقامتها بمنى. والأكمل أن يكون الخروج إلى منى ضحىً.

قد أصبحت منى بلدة وسكانها يزدون أضعاف أضعاف العدد المشروط في الجمعة بكثير، والآن تقام بمسجد الخيف الجمعة، بل وجميع الصلوات.

فرع: حكم البناء بمنى؟

قال الإسنوي: البناء بعرفة ومزدلفة ومنى ممتنع وعللوه بالتضييق، فإن بنيت لانتفاع الواقفين بها عامة فيحتمل الجواز لعدم الاختصاص ويكون ذلك مستثنى.

فالممتنع إنما هو البناء الذي يقصد به بانيه تملكه ومنع الناس منه.

^٨ إنه على يسار الذهاب إلى عرفة.

إليك توجهت، ولوجهك الكريم أردت، فاجعل ذنبي مغفوراً، وحجي مبروراً، وارحمي ولا تخيني^١.
ويكثر التلبية والذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

فإذا وصلوا إلى موضع يسمى نَمْرَة^٢ قبل دخول عرفة نزلوا هناك، ولا يدخلون حينئذ عرفة، فإذا زالت الشمس فالسنة أن يخطب الإمام خطبتين قبل الصلاة^٣، ثم يصلي الظهر والعصر جمعاً^٤، وهي سنة قل من يفعلها أيضاً.

(الوقوف بعرفات):

ثم يدخلون عرفة بعد أن يغتسلوا^٥ للوقوف مليون خاضعين^٦.
ويندب أن يقف بارزاً للشمس، مستقبل القبلة، حاضر القلب، فارغاً من الدنيا، ويكثر التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار والدعاء والبكاء، فثم تسكب العبرات، وتُقَالُ^٧ العثرات، وليكن أكثر قوله: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير)، وليدع لأهله وأصحابه ولسائر المسلمين.

ويندب أن يقف عند الصخرات الكبار المفروشة أسفل جبل الرحمة، وأما الصعود إلى جبل الرحمة الذي في وسط عرفة فليس في طلوعه فضيلة زائدة، فالوقوف صحيح في جميع تلك الأرض المتسعة، وذلك الجبل

^١ لم يثبت هذا الدعاء.

^٢ فبعضه من عرفة وهو الطرف الذي من جهتها، والطرف الآخر الذي من جهته المحراب ليس من عرفة.

^٣ في مسجد إبراهيم عليه السلام.

^٤ أي: جمع تقديم وهذا لمن كان مسافراً بأن أتى مكة ولم يقيم ثلاثة أيام سوى يومي الدخول والخروج، وأما من كان مقيماً وخرج لعرفة فلا يجمع هذا الجمع لأنه للسفر لا للنسك، وهناك وجه في المذهب وهو قول الصيمري والماوردي: بأنه للنسك فيحق للمقيم الجمع والقصر وهو مذهب أبي حنيفة.

فرع: يصلي أولاً سنة الظهر التي قبلها ثم يصلي الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر.
^٥ قبل الزوال.

^٦ وعرفات ليست من الحل.

^٧ أي: تزال.

جزء منها، هو وغيره سواء، والوقوف عند الصخرات أفضل، والأفضل أن يكون راكباً مفطراً، والأفضل للمرأة الجلوس في حاشية^١ الناس.

وواجبات الوقوف: حضور جزء من عرفات عاقلاً، ووقته: من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، فمن حضر بعرفة في شيء من هذا الوقت وهو عاقل ولو ماراً في لحظة فقد أدرك الحج، ومن فاتته ذلك أو وقف مغمى عليه^٢ فقد فاتته الحج^٣؛ فيتحلل بفعل عمرة فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه، ويجب القضاء، ودم للفوات مثل دم التمتع^٤.

(الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة):

فإذا غربت الشمس أفاضوا إلى المزدلفة^٥ ذاكرين ملبين بسكينة ووقار، بغير مزاحمة وإيذاء وضرب دواب، فمن وجد فرجة أسرع، ويؤخرون المغرب ويجمعونها بمزدلفة مع العشاء^١، فإذا وصلوها نزلوا وصلّوا

^١ أي: طرف.

^٢ بأن استمر إغماؤه حتى خرج وقت الوقوف بطلوع فجر يوم النحر، والسكران مثل المغمى عليه.

^٣ وأما المجنون إذا وقف مجنوناً فقد انقلب حجه نفلاً ولم يفت.

^٤ وأقله شاة تجزئ في الأضحية.

فرع: يسن المكث في عرفة إلى الغروب لأجل الجمع بين الليل والنهار، وقيل: واجب، فإذا خرج منها قبل الغروب، ولم يعد إليها بعده فعلى القول بالسنية يسن إراقة الدم خروجاً من الخلاف وعلى القول بالوجوب يجب الدم.

فرع: لو وقفوا يوم العاشر غلطاً بأغن عليهم هلال ذي الحجة وأكملوا ذا القعدة ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح بالإجماع ولأنهم لو كلفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله فيه ولأن فيه مشقة عامة فأجزأهم الوقوف فيه حينئذ ولا يجب عليهم القضاء، وإن وقفوا في الثامن غلطاً وعلموا الغلط قبل فوات الوقوف وجب الوقوف في الوقت تداركاً له.

فرع: إذا وقفوا العاشر غلطاً حسب أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم فلا يقيمون بمحى إلا ثلاثة أيام خاصة.

فرع: لو وقفوا ليلة الحادي عشر فلا يجزئ، وبحث السبكي الإجزاء كالعاشر لأنه من تتمته.

^٥ ومزدلفة حدها طولاً ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة (المأزمين هما جبلان في طريق عرفة ليسا من مزدلفة وليسا من عرفة). ومزدلفة كلها من الحرم.

وباتوا بها^٢، وصلوا الصبح أول الوقت^٣، ويأخذون منها حصى الجمار سبع حصيات لقطاً لا تكسيراً، والأفضل بقدر الباقلا^٤، ويقفون بعد الصلاة على المشعر الحرام^٥ وهو جبل صغير في آخر المزدلفة، ويندب صعوده إن أمكن، وهناك بناء محدث^٦ يقول العوام: إنه المشعر الحرام وليس كذلك، ويكثرون التلبية والدعاء والذكر مستقبليين القبلة، ويقولون: (اللهم كما وعدتنا بقولك - وقولك الحق - قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ...﴾ إلى قوله: قَالَ تَعَالَى: ﴿عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾^(١١٩)، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار).

(الأعمال المشروعة يوم النحر):

فإذا أسفر جداً ساروا إلى منى بوقار وسكينة قبل طلوع الشمس، فإذا وصلوا إلى وادي مُحَسَّر^٧ وهو بقرب منى^١ أسرعوا قدر رمية حجر^٢، ثم يسلكون الطريق الوسطى التي ترميهم^٣ على جمرة العقبة، فكما يأتونها وهم ركبان يرمون جمرة العقبة^٤ بتلك الحصيات السبع الملتقطة من المزدلفة.

^١ هذا إن أمنوا فوات وقت اختيار العشاء وإلا جمعوا في الطريق.

^٢ وهو الأفضل والأكمل وإلا فالواجب يحصل ولو لحظة صغيرة في نصف الليل الثاني، ومن أعذار ترك المبيت بمزدلفة: الاشتغال بالوقوف بأن انتهى إلى عرفة ليلة النحر لاشتغاله بالأهم، ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف الركن خوفاً من طرو حيضها أو نفاسها لم يلزمها أيضاً كما قاله ابن الملقن.

^٣ وهو وقت العَلَس، ليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر.

^٤ وهي حبة الفول وتكون كحصاة الخذف وهي دون أتملة الأصبع طويلاً وعرضاً.

^٥ والمعروف في كتب الفقه وهو المعتمد عندهم أن المشعر الحرام هو جبل في آخر المزدلفة يسمى قُزَح، وأما عند المحدثين والمفسرين فهو اسم لجميع المزدلفة قال ابن حجر: وهو الذي عليه البناء المحدث والمنارة خلافاً لمن أنكره، والدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم: [وَجَمْعُ كُلِّهَا مُوقِفٌ] رواه مسلم.

المشاهد في زماننا هذا هو أن المشعر الحرام المسمى بقزح في نفس مسجد مزدلفة، وقزح جبل صغير جداً عليه الآن منارة تجعل فيما تلك الليلة السرج بالكهرباء، وجدد هذا المسجد الآن وجعلت له مئذنتين، وأصبح مكان المئذنة القديمة التي على جبل قزح يمين المحراب إذا استقبلت القبلة.

^٦ أي: في وسط مزدلفة.

^٧ سمي بذلك لأن الفيل الذي جيء به لهدم الكعبة حسر وامتنع قريباً منه.

ومن أي مكان التقط الحصى جاز، من المزدلفة وغيرها، لكن يكره أخذها من المرمى والحُش^٥ والمسجد، وكما يشرع في الرمي يقطع التلبية، ولا يلي بعد ذلك^٦.

وصورة الرمي: أن يقف بطن الوادي بعد ارتفاع الشمس بحيث تكون عرفة عن يمينه، ومكة عن يساره، ويستقبل الجمرة^٧، ويرمي حصاة حصاة بيمينه، ويكره مع كل حصاة، ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطه، ويرمي رمياً^٨ ولا ينقد نقداً^٩.

فإذا فرغ من الرمي ذبح هدياً إن كان معه، أو ضحى.

ثم يخلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل^{١٠}. وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه أو تقصيرها والأفضل في التقصير: قدر أتملة من جميع شعره، وأما المرأة: فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه^{١١}. ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبراً، ويبدأ الحالق بشقه الأيمن، ويدفن شعره. والحلق ركن لا يتم الحج إلا به، ويبقى محرماً إلى أن يأتي به، ومن لا شعر له أمر الموسى^١ على رأسه^٢.

^١ ليس من مزدلفة ولا من منى بل هو حد فاصل بينهما.

^٢ أي: قدر مسافة رمية حجر.

^٣ أي: تخرجهم وتوصلهم إليها، ولعلها مصحفة عن: ترمهم.

^٤ ولو قال: فيرمون جمره العقبة كما يأتونها ثم يفصل ويقول: فإن كانوا ركباناً أتوها ركباناً فيرمونها حال كونهم كذلك وإن أتوها مشاةً فيرمونها كذلك، لكان أسهل. وتسمى أيضاً الجمرة الكبرى، وهي الجمرة التي بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار عندها قبل الهجرة في الثاني عشر للهجرة.

^٥ هو المكان الذي تقضى فيه حاجة الإنسان.

^٦ لأن الرمي من أسباب التحلل والمعتزم يقطع التلبية بالشروع في الطواف، هذا غذا جعله أول أسباب التحلل وهو الأفضل، أما إذا قدم الطواف أو الحلق عليه قطع التلبية من وقته لأخذه في أسباب التحلل والتلبية شعار الإحرام.

^٧ وهذا في يوم النحر، وأما في باقي الأيام فيستقبل القبلة.

^٨ شديداً، فلا يكفي وضع الحجر في المرمى، ولا يجوز الرمي على القوس ولا الدفع بالرجل.

^٩ وهو الخذف، بأن يضع الحجر على بطن إجمامه ويرميه بالسبابة لأن هذا لا يسمى رمياً.

^{١٠} من الرأس الصدغ ومحل التحذيف.

^{١١} بأن تأخذ قدر أتملة من جميع جوانب رأسها.

ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الإفاضة^٣ وهو ركن لا يتم الحج إلا به، ويبقى محرماً إلى أن يأتي به، وصفته كما تقدم، ثم يصلي ركعتين، ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده وإلا سعى لأن السعي أيضاً ركن لا يتم الحج إلا به، ويبقى محرماً إلى أن يأتي به.

واعلم أن الرمي والحلق وطواف الإفاضة: الأفضل تقديم الرمي^٤ ثم الحلق ثم الطواف، فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدّم وأخر جاز، ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر، ويخرج وقت رمي جمرة العقبة بخروج يوم النحر^٥، ويبقى وقت الحلق والطواف متراخياً ولو إلى سنين^٦.

وللحج تحللان: أول وثان:

فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيهما كان: إما حلق ورمي، أو حلق وطواف، أو رمي وطواف. فمتى فعل اثنين منها حصل التحلل الأول (ويحل به جميع ما حرم عليه ما عدا النساء من وطء وعقد نكاح ومباشرة)، فإذا فعل الثالث حل له كل ما حرمه الإحرام^٧.

^١ والموسى تذكر وتؤنث.

^٢ يفعل ذلك ندباً، وإنما لم يجب الإمرار لأن ذلك فرض تعلق بجزء آدمي فسقط بفواته كغسل اليد في الوضوء.

^٣ ويسمى طواف الزيارة وطواف الصّدر وطواف الركن، ويبدأ وقته من منتصف ليلة النحر، ونهايته إلى ما لا نهاية في المذهب، وعند المالكية يبقى إلى آخر شهر ذي الحجة فإذا أخره عن هذا الشهر وجب عليه الدم.

^٤ ثم الذبح.

^٥ أي خروج وقته الاختياري، ولرمي جمرة العقبة ثلاث أوقات:

١- وقت فضيلة: وهو ما بين طلوع الشمس إلى زوالها.

٢- ووقت اختيار: وهو يمتد إلى الغروب.

٣- ووقت جواز: ويتمد إلى آخر أيام التشريق.

^٦ فلا يحرم بقاؤه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل، وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها بالقراءة حتى خرج الوقت.

^٧ من لا شعر برأسه يكون تحلله الأول متوقفاً على الرمي أو الطواف (أي مع السعي) وتحلله الثاني متوقفاً عليهما لسقوط الحلق به.

(فصل في المبيت بمنى والرمي)

فإذا فرغ من طواف الإفاضة والسعي رجع إلى منى وبات بها^١، ويلتقط في أول أيام التشريق وهو ثاني العيد إحدى وعشرين حصاة من منى، ويتجنب المواضع الثلاثة المتقدمة، فإذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة، فيرمي الجمرة الأولى وهي التي تلي مسجد الحَيْف، فيصعد إليها، ويجعلها عن يساره، ويستقبل القبلة، ويرميها بسبع حصيات حصاة حصاة كما تقدم، ثم ينحرف قليلاً بحيث لا يناله الحصى الذي يرميه الناس، وتبقى الجمرة خلفه، ويستقبل القبلة، ويدعو ويذكر بخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة. ثم يأتي الجمرة الثانية فيفعل كما فعل في الأولى، فإذا فرغ منها وقف ودعا قدر سورة البقرة. ثم يأتي الجمرة الثالثة وهي جمرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها بسبع كما فعل يوم النحر سواء، فيستقبلها والقبلة عن يساره^٢، فإذا فرغ لا يقف عندها، ويبت بمنى. ثم يلتقط من الغد وهو ثاني أيام التشريق إحدى وعشرين حصاة، فيرمي بها الجمرات الثلاث كل جمرة بسبع بعد الزوال كما تقدم. ولا يجوز رمي الجمار في أيام التشريق إلا بعد الزوال^٣، ويجب الترتيب، فيرمي ما يلي مسجد الحَيْف أولاً، والوسطى ثانياً، والعقبة ثالثاً^٤.

^١ وجوباً ويستحب كون الرجوع قبل الظهر بحيث يدرك الصلاة فيها اقتداءً به صلى الله عليه وسلم، ويكون المبيت معظم الليل.

^٢ وهذا خلاف المذهب فالأفضل في المذهب استقبال القبلة فيها كالأولى والثانية، وأن استقبال جمرة العقبة خاص بيوم النحر لتمييزها فيه.

فرع: اعلم أن الرمي بأنواعه يفوت بخروج أيام التشريق من غير رمي ولا يؤدي شيء منه بعدها ومتى تدارك فرمى في أيام التشريق فائتها أو فئت يوم النحر فلا دم عليه ويكون ذلك أداء وفي قول قضاء. ^٣ ويجوز الرمي ليلاً.

^٤ فلو ترك حصاة من الأولى سهواً ثم رمى ما بعدها لم يصح الرمي، فيلزمه أن يكمل رمي الأولى ثم يعيد ما بعده.

فرع: وأما الترتيب في الشخص فهو أن يرمي عن نفسه أولاً قبل أن يرمي عن غيره بطريق الوكالة والنيابة عنه عند عجز ذلك الغير.

ويندب الغسل كل يوم للرمي، فإذا رمى في ثاني التشريق ندب للإمام أن يخطب خطبة يعلمهم فيها جواز النفر^١ ويودعهم^٢.

ثم يتخير بين أن يتعجل في يومين وبين أن يتأخر: فإذا أراد التعجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب فإذا غربت وهو بمنى امتنع التعجيل، ولزمه المبيت ورمي الغد^٣، وإن لم يرد التعجيل بات بمنى، والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال، كما تقدم ثم ينفر^١.

والمستنيب يوكل نائبه وقت الرمي لا قبله وجوباً، فلا يستنيب في رمي التشريق إلا بعد زوال يوم فيوم إلى آخر يوم.

فرع: قال ابن حجر الهيتمي: ولا يصح رمي النائب عن المستنيب غلا بعد رميه عن نفسه، أي رمي جميع اليوم، فلو رمى الجمرة الأولى لم يصح أن يرمي عن المستنيب قبل أن يرمي الجمرتين الباقيتين عن نفسه على الأوجع عندي، خلافاً للزركشي حيث رجع مقابله، وهذا قول المالكية والحنفية.

قال الشيخ عبدالله بن جاسر: لا يبعد -الجواز- فيما يظهر لأنه رمى الجمرة الأولى عن مستنيبه بعد رميها عن نفسه، ولأنه ليس فيه إخلال بالترتيب المشروط في رمي الجمار والمنع من القول بالجواز يحتاج إلى دليل والله أعلم (بتصرف يسير).

^١ وهو أن يكون واقفاً بعد الزوال وبعد الرمي.

^٢ وهذه الخطبة هي آخر الخطب الأربعة وهي: ١. في مكة اليوم السابع، ٢. في مسجد إبراهيم في نمرة يوم عرفة، ٣. في منى يوم العيد، ٤. ثاني أيام التشريق. وكلها أفراد إلا التي في مسجد إبراهيم فإنها ثنتان وبعد الزوال وقبل الظهر.

^٣ ولو غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أي قبل النفر أي السير فله النفر حينئذ، وقال العلامة ابن حجر: فإن نفر أي تحرك للذهاب وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت.

فرع: ترك المبيت لعذر لا شيء فيه، والعذر أقسام:

١. أهل سقاية العباس يجوز لهم ترك المبيت.

٢. رعاء الإبل يجوز لهم ترك المبيت لعذر الرعي، ويقاس عليهم أصحاب سيارات الأجرة والباصات في زماننا هذا والله أعلم.

٣. من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه لو اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه أو مال معه أو له مريض يحتاج إلى تعهده أو يكون به مرض يشق معه المبيت.

ويندب أن يتزل المَحَصَّب^٢ وهو عند الجبل الذي عند مقابر مكة وقد فرغ من حجه، وإذا أراد الاعتماد اعتمر من الحل كما سيأتي في صفة العمرة.

(طواف الوداع):

فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع^٣، ثم ركع ركعتيه، ووقف في الملتزم^٤ بين الحجر الأسود والباب وقال: (اللهم إن البيت بيتك، والعبد عبدك وابن عبدك، حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا، وإلا فمُنَّ الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري، ويبعد عنه مزارى، هذا أوان انصرافي إن أدنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك، ولا راغب عنك ولا عن بيتك، اللهم فأصحبني العافية في بدني، والعصمة في ديني، وأحسن منقلي، وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير)^٥. ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يمضي على عادته، ولا يرجع القهقري^٦.

^١ شروط الرمي: ١. كون الرمي بسبع حصيات، ٢. كونها واحدة واحدة، ٣. أن يسمى رميًا، ٤. كون المرمي حجرًا، ٥. كونه باليد، ٦. قصد الرمي، ٧. تحقق إصابته بالحجر.

^٢ سمي المحصب لما فيه من الحصباء وهي الحصى الصغيرة، وهو الأبطح.

^٣ وجوبًا، وقع خلاف في أنه من المناسك أو لا والمعتمد وتحقيقه أنه ليس من مناسك الحج والعمرة على الأصح بل هو عبادة مستقلة، فإن هذا لا يختص بمن حج أو اعتمر بل يؤمر به كل من أراد فراق مكة إلى مسافة بعيدة.

فرع: لا يدخل طواف الوداع تحت غيره من الأطوفة، بل لا بد من طواف يخصه، حتى لو أخر طواف الإفاضة وفعله بعد أيام منى وأراد الخروج عقبه لم يكف، لأنهما عبادتان فلم تُجزَّ إحداها عن الأخرى ولا تدرج كالصلاتين الواجبين.

والوجه الثاني: أنه يجزئه عن طواف الوداع لأنه أمر أن يكون آخر عهده بالبيت وقد فعل.

^٤ ويسمى أيضًا المدعى والمتعوذ.

^٥ هذا الدعاء لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما ذكره الشافعي.

^٦ بأن يجعل وجهه للبيت وظهره لباب الوداع.

ثم يُعَجِّلُ الرحيل، فإن وقف بعد ذلك^١ أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل لم يعتد بطوافه عن الوداع، وتلزمه إعادته، فإن تعلق بالرحيل كشد رحل، وشراء زاد، ونحوه لم يضر^٢، وللحائض أن تنفر بلا وداع، ولا دم عليها.

ويندب أن يدخل البيت حافياً، وأن لا يؤذي أحداً بمزاحمة ونحوها، فإذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار المقابل للباب ثلاثة أذرع، فهناك يصلي، فهو مصلي النبي صلى الله عليه وسلم. ويكثر من الاعتماد والنظر إلى البيت، والطواف، وشرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا، وأن يتصلع منه، ويزور المواضع الشريفة بمكة^٣، ويحرم أخذ شيء من طيب الكعبة وتراب الحرم وأحجاره^٤، ولا يستصحب شيئاً من الأكوزة^٥ والأباريق المعمولة من طين حرم المدينة أيضاً.

(فصل في صفة العمرة)

^١ وقوفاً طويلاً.

^٢ إذا طاف طواف الوداع ثم رجع إلى الفندق فاغتسل وأخذ أمتعته وانتظر سيارة الأجرة لم يضر، وكذلك لو أقيمت الصلاة وأراد أن يصلي جماعة معهم فلا يلزمه إعادة الطواف.

^٣ هذا غير صحيح.

^٤ قال النووي: ولا يقال إنه مكروه لأنه لم يرد فيه نهي صحيح صريح، والمعتمد في المذهب أنه خلاف الأولى.

فرع: هل يجوز أخذ شيء من أستار الكعبة؟

قال ابن الصلاح: الأمر في أستارها وكسوتها موكول ومفوض إلى رأي الإمام يصرفها في مصالح بيت المال إما بالبيع ويأخذ ثمنها وإما بالإعطاء بأن يقطعها ويفرقها على آحاد المسلمين، قال النووي: وهذا الذي قاله الشيخ حسن.

في عام ١٣٨١هـ رأت الحكومة السعودية حفظ كسوة الكعبة في دائرة الأوقاف بعد كسوتها بالجديد وعينت لآل شعبة مبلغاً من المال يدفع إليهم في كل سنة مقابل ذلك.

وفي هذا العصر الحكومة السعودية توزع قطعاً من كسوة الكعبة على الأمراء والسفراء والضيوف وكبار القوم.

^٥ جمع كوز، وهي المغاريف التي يؤخذ بها الماء.

صفة العمرة: أن يحرم بها كما يحرم بالحج فإن كان مكّيًّا فمن أدنى الحل، وإن كان آفاقيًّا فمن الميقات كما تقدم^١، ويحرم بإحرامها جميع ما يحرم للحج، ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم، ثم يسعى، ثم يحلق رأسه - أو يقصر - وقد حل منها.

فأركانها: إحرام، وطواف، وسعي، وحلق.

وأركان الحج: هذه الأربعة والوقوف^٢.

وواجباته: كون الإحرام من الميقات، ورمي الجمار، والمبيت بمزدلفة وليالي منى، وطواف الوداع. وما عدا ذلك سنن.

فإن ترك ركنًا لم يحل من إحرامه حتى يأتي به، ومن ترك واجبًا لزمه دم، ومن ترك سنة لم يلزمه شيء.

(الإحصار^٣):

ومن أحصره عدو عن مكة^٤ ولم يكن له طريق آخر تحلل^٥ بأن ينوي التحلل^١، ويحلق رأسه، ويريق دمًا^٢ مكانه إن وجدته^٣، وإلا أخرج طعامًا بقيمته، وإن عجز^٤ صام لكل مدّ يومًا^٥ ولا قضاء^٦.

^١ فإن أحرم بالعمرة في الحرم انعقد إحرامه ويلزمه الخروج إلى الحل محرّمًا وذلك قبل التلبس بأعمال العمرة وإلا لزمه الدم.

^٢ وزيادة على هذه الخمسة الترتيب في المعظم.

^٣ هو المنع، وشرعًا: هو منع المحرمين عن المضي من جميع الطرق عن إتمام الحج والعمرة.

^٤ وخرج بحصر العدو حصر المرض فإنه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال: نويت الحج أو العمرة وإذا مرضت تحللت بنفس المرض، ولا يتوقف على الذبح إلا إذا شرط الذبح بأن قال: تحللت بالذبح والحلق فيتوقف حينئذ التحلل على ما شرط، ومثل المرض إضلال الطريق وفراغ النفقة والحيض على الأوجه بل هو أشق من كثير من الأعذار.

ولو قال: إن مرضت أو نحو ذلك من الأعذار فأنا حلال فوجد العذر صار حلالاً به من غير نية.

^٥ هذا كله إذا أحصر عن تمام الأركان فإن أحصر عن الواجبات كالمبيتين والرمي فلا يصح له التحلل لأنه ليس محصورًا عن الدخول إلى مكة بل عن الواجبات فلا يتحلل بالحلق والذبح والنية بل يدخل إلى مكة ويطوف بها ويحلق ويكفيه، ويجبر ترك الواجب الذي أحصر عن فعله بدم.

(زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم):

ويندب إذا فرغ من حجه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم. فيصلّي تحية مسجده، ثم يأتي القبر الشريف المكرم، فيستدبر القبلة، ويجعل القنديل الذي في القبلة عند رأس القبر على رأسه، ويطرق رأسه، ويستحضر الهيبة والخشوع، ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت متوسط، ويدعو بما أحب^٧، ثم يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر^٨، ثم يتأخر قدر ذراع، فيسلم على عمر رضي الله

فرع: واستنبط البلقيني رحمه الله من الإحصار عن الطواف أن الحائض إذا لم تطف للإفاضة ولم يمكنها الإقامة حتى تطهر وجاءت بلدها وهي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول إلى البيت أهما كالحصر، فتتجلل بالنية والذبح والتقصير.

^١ كيفيتها: أن ينوي الخروج عن الإحرام.

^٢ يشترط تقدم الذبح على الحلق.

^٣ ذبح شاة حيث أحصر ولا يسقط عنه الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر، بخلاف ما سبق في المرض، لأن حصر العدو لا يفتقر إلى شرط، فالشرط فيه لاغ.

^٤ إذا انتقل إلى الصوم فله التحلل في الحال بالحلق وبنية التحلل في الأظهر.

^٥ ويجب صرف لحم الهدي - إن ذبح - والطعام - إن لم يذبح - إلى مساكين الحرم، مقيمين كانوا أو طارئين، إن كان الإحصار في الحرم، فإن كان الإحصار في غير الحرم صرف اللحم أو الطعام إلى مساكين ذلك الموضع.

^٦ أي: إن كان تطوعاً، وأما إن كان فرضاً ففي ذمته إن استقر عليه (كحجة الإسلام فيما بعد السنة الأولى من سني الإمكان، أو كانت قضاء، أو نذرًا).

^٧ هذا غير صحيح.

^٨ فإن رأس أبي بكر عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قبر أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قبر النبي صلى الله عليه وسلم

عنهما، ثم يرجع إلى موقفه الأول، ويكثر الدعاء والتوسل^١ والصلاة عليه، ثم يدعو عند المنبر وفي الروضة^٢.

ولا يجوز الطواف بالقبور، ويكره إصاق الظهر والبطن به، ولا يقبله، ولا يستلمه، ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة.

ويزور البقيع، فإذا أراد الرحيل ودع المسجد بركتين، والقبور الكريم بالزيارة والدعاء.

باب الأضحى^٣

هي سنة مؤكدة^٤، يندب لمن أرادها أن لا يحلق شعره^٥ ولا يُقْلَم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يضحى^٦.

^١ لا يشرع على الراجح.

^٢ قال ابن حجر الهيتمي: قيل ومعنى كونه روضة من رياض الجنة أن العمل فيه يوصل لذلك وفيه نظر، والأولى ما قاله الإمام مالك وغيره رحمهما الله من بقاءه على ظاهره فينقل إلى الجنة، وليس كسائر الأرض يذهب ويفنى، أو هي من الجنة الآن حقيقة وإن لم تمنع نحو الجوع، عملاً بأصل الدار الدنيوية وأنها آيلة للفناء.

^٣ هي ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق، وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهي الضحى.

^٤ وهي سنة كفائية بالنسبة لأهل الدار إن تعددوا، فيجزئ أن يذبح واحد عنهم، فإن لم يتعددوا وكان صاحب الدار واحداً صارت سنة عينية في حقه.

فرع: تسن في حق من اجتمعت فيه الشروط التالية: ١. الإسلام، ٢. التكليف، ٣. الاستطاعة، ٤. الحرية.

ولا فرق في سنيتها بين الحاج وغيره.

^٥ مطلقاً أي شعر الرأس وغيره.

^٦ والحكمة في هذا كما قال العلماء أن تبقى هذه الأجزاء ليشملها العتق من النار بالأضحى.

ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس^١ ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين^٢، ويخرج بخروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد العيد.

ولا تجوز إلا بإبل أو بقر أو غنم^٣، وأقل سنه في الإبل: خمس سنين ودخل في السادسة، وفي البقرة والمعز: سنتان ودخلت في الثالثة، وفي الضأن: سنة ودخل في الثانية^٤.

وتجزئ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة^٥، ولا تجزئ شاة إلا عن واحد. وشاة أفضل من شركة في بدنة^٦.

وأفضلها^٧: البدنة، ثم البقرة، ثم الضأن، ثم المعز. وأفضلها^٨: البيضاء، ثم الصفراء، ثم البلقاء^٩، ثم السوداء. ويشترط سلامة الأضحية عن العيوب التي تُنقص اللحم، فلا تجزئ العرجاء^{١٠} والعوراء^{١١} والمريضة^{١٢}، فإن قلت هذه الأشياء جاز، ولا تجزئ العجفاء^{١٣} والمجنونة^{١٤} والجرباء^{١٥}؛ والتي قُطع بعض أذنهما وأُبين^{١٦}

فرع: لو لم يضح يوم النحر فلا يخلق في أيام التشريق حتى يضحى.

^١ يوم النحر وهو اليوم العاشر من ذي الحجة.

^٢ وإن لم يفعل ذلك، فإن ذبح قبل ذلك لم يُجزه.

^٣ والمتولد بين جنسين من النعم يجزئ والإجزاء عن واحد فقط.

^٤ وتجزئ الجذعة وهي ما أجذعت مقدم أسنانها وإن لم تستكمل سنة.

^٥ سواء كانوا أهل بيت واحد أو أجنب، ولو كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الأضحية جاز.

^٦ فإذا ذبح سبعة شياه كان أفضل لهم من الاشتراك في بدنة، لأن لحم الشياه أطيب من غيره ولتحصل فضيلة كثرة إراقة الدماء في القرية.

^٧ أي: الأضحية.

^٨ أي: الشاة.

^٩ وهي ما فيها سواد وحمرة، أو سواد وبياض.

^{١٠} البين عرجها بأن يمنعها من ذهابها إلى المرعى فتضعف بسبب ذلك.

^{١١} البين عورها.

^{١٢} البين مرضها.

^{١٣} أي: الهزيلة وهي ذاهبة المخ من شدة هزالها.

^{١٤} لأنها لا تهتدي إلى المرعى.

وإن قَلَّ^٣؛ أو قُطِعَ من فخذها ونحوه إن كانت كبيرة^٤، وتجزئ مشروطة الأذن^٥، ومكسورة القَرْن أو بعضه^٦.

والأفضل أن يذبح بنفسه فإن لم يحسن فَلْيَحْضُرْ، ويجب أن ينوي عند الذبح^٧.

ويندب أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق^٨ بالثلث.

ويجب التصديق بشيء وإن قلَّ^٩، والجلد يتصدق به أو ينتفع به في البيت؛ ولا يجوز بيعه؛ ولا بيع شيء من اللحم^{١٠}، ولا يجوز له الأكل من الأضحية المذكورة^{١١}.

(فصل في العقيدة)^{١٢}

^١ لأنها تضعف بسببه عن المرعى فتَهْزُل وإن لم يكن الجرب بينًا.

^٢ أي: انفصل.

^٣ ولا تجزئ المخلوقة بلا أذن أو ذنب لأن كلاً منهما عضو لازم للأنعام غالبًا، بخلاف المخلوقة بلا ألية أو ضرع لأن كلاً منهما عضو غير لازم للحيوان غالبًا.

^٤ أي: إن كانت تلك الفلقة المقطوعة فلقة كبيرة.

^٥ أي: مشقوقتها ومخرومتها.

^٦ ويجزئ الخصي وهو ما قطع خصيتان، أي جلدتا البيضتين، مثني خصية.

^٧ حتى تقع ضحية، أما التي عينت بالنذر فتكفي النية فيها قبل الذبح، وتكفي نية الموكل عند التوكيل. فرع: نية الشراء للأضحية لا تصير به أضحية.

فرع: يندب عند الذبح أن يسمى ويكبر.

^٨ أي: نيئًا لا مطبوخًا، ولا يكفي تمليكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها.

^٩ وأن يكون نيئًا بحيث يكون متمولًا.

^{١٠} ولا جعله أجرة للجزّار.

^{١١} فإن أكل منها غرم بدله.

فرع: يجوز نقل الدراهم من بلد إلى أخرى ليشتري بها أضحية وذبحها في بلد غير بلد المضحى.

^{١٢} لغة: هي اسم للشعر الذي على رأس المولود، وشرعًا: هي ما يُذبح عند حلق شعر رأس المولود، ويستحب تسميتها: نسيكة أو ذبيحة.

ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد.

يندب لمن وُلِدَ له وَلَدٌ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ^١، وَيَتَصَدَّقَ بِوزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَأَنْ يُؤَدَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيَمَنِ، وَيَقِيمَ فِي الْيَسْرِ^٢.

ثُمَّ إِنْ كَانَ غَلَامًا ذَبَحَ عَنْهُ شَاتَانِ^٣ تَجْزِيَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ^٤، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ^٥.
وَتَطْبَخُ بِحُلُوٍّ^٦، وَلَا يُكْسَرُ الْعِظَمُ^٧، وَيُفَرَّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ^٨.
وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِ حَسَنِ كَمُحَمَّدٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ^٩.

بَابُ الْأَطْعِمَةِ^{١٠}

-
- ^١ ولو أنثى، ويحسب يوم الولادة من السبعة، فإن ولدت ليلاً حسب اليةم الذي يليه.
- ^٢ قال شعيب الأرنؤوط: الحديث ضعيف إلا أن الجمهور عمل به قديماً وحديثاً، وقال الإمام الترمذي: والعمل عليه.
- فرع: يسن أيضاً أن يُختن المولود في السابع من ولادته.
- ^٣ وهو الأكمل، ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة واحدة.
- ^٤ وحكم العقيقة في التصديق والأكل وامتناع البيع وتعيينها بالنذر كالأضحية، ولكن لا يجب التصديق بشيء من لحمها نيئاً.
- ^٥ وإنما كانت الأنثى على النصف تشبيهاً بالدية، ويسن أن يعق عمن مات أيضاً وإن مات قبل السابع.
- فرع: إن لم يفعل في السابع فوقتها إلى البلوغ، فإن لم يفعل عق عن نفسه.
- ^٦ وحكمة الطبخ بالحلو: التفاؤل بحلاوة أخلاق المولود.
- ^٧ تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد، فيه أثر ضعيف.
- ^٨ ويسن أن يُهنأ الوالد بالولد فيقال له: بورك لك في الموهوب لك، وشكرت الواهب، ورُزقت بره، وبلغ أشده.
- ^٩ ولو مات قبل التسمية استحب تسمية السقط.
- وذكر النووي: أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة.
- والمخاطب بالذبح عن المولود هو من تلزمه نفقته.
- ^{١٠} جمع طعام وهو ما يؤكل، والمراد بالبَاب هنا بيان ما يحل أكله منها وما يحرم.

يؤكل بقر الوحش^١ وحمار الوحش والضبع^٢ والثعلب^٣ والأرنب والقنفذ^٤ والوبر^٥ والظبي^٦ والضب والنعام والخيل.

ولا يؤكل السنور^٧، ولا الحشرات المستخبثة (كالنمل^٨ والذباب ونحوهما)^٩، ولا ما يتقوى بنابه (كالأسد والفهد والنمر والذئب والدب والقرد ونحوها)^{١٠}، وما يصطاد بالمنخل (كالصقر والشاهين والحدأة والغراب^{١١} إلا غراب الزرع فيؤكل^{١٢}). وما تولد من مأكول وغير مأكول لا يؤكل (كالبغل^{١٣} واليعفور^{١٤}).

-
- ^١ وهو أشبه شيء بالمعز الأهلية وقرونها صلاب جداً.
- ^٢ لأن ناهما ضعيف لا تتقوى ولا تعيش به.
- ^٣ لأن العرب تستطيبه، ولأنه لا يتقوى بنابه.
- ^٤ وهو مستثنى من نجاسة الحشرات لطيب لحمه بخلاف الحشرات فهي نجسة لخبث لحمها.
- ^٥ دُوَيْبَة أصغر من الهر، عينه كحلاء، ولا ذئب له، أي ذنبه قصير جداً.
- ^٦ هو اسم للذكر إذا طلع قرناته، والأنثى ظبية، والصغير منها يسمى غزالاً إلى أن يطلع قرناته.
- ^٧ سواء كان أهلياً (وهو الهر) أو وحشياً (وهو التمس).
- ^٨ يحرم قتل النمل لصحة النهي الوارد فيه، وحمل على النمل السليماني وهو الكبير لانتفاء أذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذياً.
- ^٩ والمعتبر فيما يعد خبيثاً وما يعد طيباً - فيما لم يرد فيه بيان من الشرع - عرف العرب في هذا، لأنهم الذين خوطبوا بالشرع أولاً وفيهم بعث النبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن.
- فالحاصل: أن ما أمر بقتله أو نهي عن قتله يدل على نجاسته كالنمل والفواسق الخمس.
- ^{١٠} كالكلب والخنزير والفيل والحية.
- ^{١١} ويحرم أكل الهدهد والبيبغاء والطاووس والخفاش.
- ^{١٢} ويسمى الزاغ، وهو أسود صغير، لأنه مستطاب يأكل الزرع.
- ^{١٣} المتولد بين فرس وحمار أهلي.
- ^{١٤} ليس هذا من المتولد المذكور، بل هذا حلال لأنه الظبي الذي لونه لون التراب، وقال في المنجد ١١٩: هو ذكر الحجل: وهو طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين وهو يعيش في الصرود العالية يستطاب لحمه.

ويؤكل كل صيد البحر إلا الضفدع والتمساح^١.
وكل ما ضر أكله (كالسم والزجاج والتراب) أو كان نجسًا أو طاهرًا مستقذرًا (كالصق والمني)^٢ لا
أكله.
فإن اضطر إلى أكل الميتة أكل منها ما يسد رمقه^٣، فإن وجد ميتة وطعام الغير^٤ أو ميتة وصيدًا وهو محرم
أكل الميتة^٥.

^١ قال النووي في المجموع: أن جميع ما يكون ساكنًا في البحر تحل ميتته ولو كان يمكن عيشه في البر إلا الضفدع وهذا هو المعتمد عند الخطيب وابن حجر وزادا على الضفدع كل ما فيه سم.
^٢ والمخاط والعرق.
^٣ أي: يقي روحه من الهلاك.
^٤ أكل الميتة لأن المنع من أكل الميتة لحق الله، والمنع من أكل طعام غيره لحق الآدمي، وحق الله مبني على المسامحة، وحق العبد مبني على المشاحة.
^٥ لأن الصيد في حال الإحرام أو في الحرم مضمون ومحترم بخلاف الميتة فهي غير محترمة ولا مضمونة.

باب الصيد والذبائح^١

لا يحل الحيوان إلا بالذكاة^٢، إلا السمك والجراد فتحل ميتتهما.
ويحرم ما ذبحه مجوسي^٣ ومرتد وعابد وثن ونصراني عربي^٤.
ويجوز الذبح بكل ما له حد يقطع، إلا السن والعظم والظفر من الآدمي وغيره متصلاً أو منفصلاً^٥.
وما قدر على ذبحه اشترط قطع حلقومه ومريئه^٦.
ويندب أن يوجهه^٧ إلى القبلة ويحد الشفرة^٨ ويسرع إمرارها^٩، ويسمي الله تعالى^{١٠}، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم^١، ويقطع الأوداج كلها^٢،

-
- ^١ أركان الذبح: ١. ذبح، ٢. ذابح، ٣. ذبيح، ٤. آلة.
- ^٢ أي: الذبح، وهي: إبطال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص وهي تحصل بقطع الحلقوم والمريء من الحيوان مقدور عليه، وضد الذكاة الميتة وهي: ما فارقتها الحياة بغير ذكاة.
- وسمي الذبح ذكاة لأن فيه تطيب لحم الحيوان بخروج الدماء الخبيثة منه.
- ^٣ لأنهم ليسوا بمسلمين ولا بأهل كتاب.
- ^٤ وهم الذين ثبت أنهم دخلوا في النصرانية بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم.
- فرع: تحل ذبيحة اليهودي والنصراني.
- ^٥ والنهي عن الذبح بالعظام لئلا تنجس بالدم، وقد نهينا عن تنجيسها في الاستنجاء لكون طعام إخواننا الجن، وأما الظفر: فليلا نتشبه بالكفار، ولأن الذبح بهما فيه تعذيب للحيوان وهو في الغالب خنق على صورة الذبح.
- ^٦ الحلقوم: مجرى النفس، والمريء: مجرى الطعام والشراب.
- ولا يشترط في صحة الذبح قطع الودجين وهما عرقان في صفحتي العنق، فلو ترك من الحلقوم والمريء شيئاً ومات الحيوان فهو ميتة.
- ^٧ أي: المذبح، وهذا لا دليل عليه.
- ^٨ والشفرة آلة الذبح، وهي السكين ونحوها.
- ^٩ فالسنة الإسراع الزائد، والواجب أصل الإسراع.
- ^{١٠} ويكرر الله بعد التسمية، وعند الجمهور التسمية واجبة.

وأن ينحر الإبل^٣ قائمة مُعَقَّلة^٤، ويذبح ما عداها^٥ مضطجعة على جنبها الأيسر^٦، ولا يكسر عنقها ولا يسلخها^٧ حتى تموت.

ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح^٨، فإن رفعها قبل تمام قطع الحلقوم والمريء ثم أتم قطعهما لم تحل^٩.
وأما الصيد: فحيث أصابه السهم أو الجارحة المعلمة^{١٠} فمات قبل القدرة على ذبحه حل؛ إذا أرسله بصير تحل ذكاته^{١١}؛ ولم يمت الصيد بثقل السهم^١ بل بجده، ولا أكلت الجارحة منه شيئاً. فإن مات بثقل الجارحة حل.

^١ لا دليل عليها.

^٢ والودجان: عرقان في صفحتي العنق، محيطان بالحلقوم من الجانبين، ويسميان بالوريدين.

^٣ في لبتة وهي أسفل العنق وفوق الصدر وتسمى ثغرة النحر بأن يطعنهما بالسكين، وإنما كان نحر الإبل في هذا المحل أفضل لأنه أسهل من ذبحها لأنه أسرع لخروج الروح بسبب طول عنقها.

^٤ الصواب: معقولة، أي: مربوطة إحدى يديها، والأفضل اليسرى.

^٥ في حلق (وهو أعلى العنق) واللبة أسفل العنق، فالنحر يكون في أسفل العنق والذبح أعلاه.

^٦ لسهولة أخذ السكين باليمنى، وإمساك الرأس باليسار، ويسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى فتترك بلا شد لتستريح بتحريكها.

^٧ هو فصل الجلد عن الجثة.

^٨ أي: في أثناء جر آلتة على المذبح.

^٩ إن لم يبق فيها حياة مستقرة (وهي أن يكون معها إبصار باختيار ونطق باختيار وحركة اختيارية وهي التي لو ترك الحيوان لجاز أن يبقى يوماً أو يومين) بعد قطع الأول، لأن ذلك لا يسمى تذكية والإعراض عن الذبح بينهما يمنع انضمام أحدهما إلى الآخر فصارت في حكم الميتة.

^{١٠} كالكلب والصقر، وشرائط تعليمها أربعة:

١. أنها إذا أرسلت استرسلت.

٢. إذا زجرت انزجرت.

٣. وإذا قتلت صيداً لم تأكل منه شيئاً.

٤. وأن يتكرر ذلك منها مرتين فأكثر، والمرجع فيه لأهل الخبرة بطباع الجوارح.

^{١١} وهو المسلم أو الكتابي.

وإن أصابه السهم فوقع في ماء أو على جبل ثم تردى منه فمات؛ أو غاب عنه بعد أن جرح ثم وجدته ميتاً لم يحل^٢.
وإذا ندَّ^٣ بغير ونحوه وتعذر رده؛ أو تردى في بئر وتعذر إخراجه فرماه بحديدة في أي موضع كان من بدنه فمات حل^٤.

^١ والمقتول بالثقل موقوذة.

^٢ لاحتمال موته بسبب آخر غير الجرح بالسهم أو الجراح المرسل إليه.

^٣ أي: هرب.

^٤ أما إذا تيسر اللحوق بعدو أو استعانة بمن يمسكه فلا يحل إلا بالذبح في المذبح.

فرع: إذا ذُبحت أنثى الحيوان المأكول اللحم، وكان في بطنها حمل: فإن خرج حيًّا وجب ذبحه على ما سبق، وإن خرج ميتاً حل أكله.

فرع: ما قُطع من الحيوان المأكول اللحم -غير السمك والجراد- وهو حي فهو في حكم الميتة.

باب النذر^١

لا يصح النذر إلا من مسلم مكلف في قربة^٢ باللفظ^٣، وهو: لله علي كذا، أو علي كذا، فيلزمه الإتيان به^٤.

ومن علق النذر على شيء فقال: إن شفى الله مريضني فعلي كذا لزمه الوفاء بما التزمه عند الشفاء^٥.
ومن نذر على وجه اللجاج^٦ والغضب فقال: إن كلمتُ زيداً فعلي كذا فهو بالخيار إذا كلمه بين الوفاء وبين كفارة اليمين^٧.

فإن نذر الحج راكباً فحج ماشياً أو نذر الحج ماشياً فحج راكباً أجزأه وعليه دم^٨.

^١ لغة: هو الوعد بخير أو شر.

شرعاً: هو التزام قربة لم تلزم بأصل الشرع.

وهو نوعان: ١. نذر لجاج وغضب، ٢. ونذر تبرر: أي طلب به البر والتقرب إلى الله تعالى.

وهو قسمان: ١. أن يكون معلقاً وهو نذر المجازاة أي المكافأة، ٢. أن يكون غير معلق.

أركان النذر: ١. ناذر، ٢. منذور، ٣. صيغة.

^٢ ولو نذر فعل مباح - كأكل وشرب ولبس - أو تركه لم يلزمه ذلك، والمراد من القربة: النوافل منها لا الفرائض، والمراد بالواجب الذي لا يصح نذره الواجب العيني، وأما الكفائي فيصح نذره ويلزمه فعله.

أما السفیه فيصح نذره بالقرب البدنية لا المالية، ويشترط في الناذر الاختيار.

^٣ وفي معناه الكتابة، ولا ينعقد النذر إذا نذر بالنية أو بالكنية.

^٤ وهذا يسمى نذر التبرر والمنجز.

^٥ فعند التصديق يلزمه ما ينطلق عليه اسم الصدقة بأن يكون متمولاً، وفي الصوم يلزمه يوم، وفي الصلاة يلزمه صلاة ركعتين.

^٦ أي: الخصومة، وهو التماذي في الخصومة.

^٧ وإنما خير الناذر في هذه الصورة لأن كلامه يشبه النذر من حيث الالتزام بقربة لم تلزم بأصل الشرع ويشبه اليمين من حيث تأكيد المنع من الفعل أو الترك وأضيف اللجاج والغضب لأنه غالباً يحصل عندهما.

^٨ هو شاة تجزئ في الأضحية، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله.

وإن نذر المضي إلى الكعبة أو مسجد المدينة أو الأقصى لزمه ذلك، ويجب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة^١، وأن يصلي في مسجد المدينة أو الأقصى أو يعتكف^٢، وإن نذر المضي إلى غيرها من المساجد لم يلزمه^٣.

ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيد والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفاس^٤.
ومن نذر صلاة لزمه ركعتان^٥، أو عتقاً أجزأه ما يقع عليه الاسم.

^١ لأن ذلك هو المقصود شرعاً بالأصالة من إتيان الحرم فصار محمولاً في عرف الشرع عليه.

^٢ لأن غير المساجد الثلاثة ليس له مزية فهو مخير فيها بين الصلاة والاعتكاف وهذا هو المقصود منهما.

^٣ وقد أفق الشيخ أبو محمد الجويني بالمنع من شد الرحال إلى غيرها وربما قال إنه محرم.

^٤ لأنها مستثناة من أيام السنة شرعاً ولو لم تستثن.

^٥ أو صوماً لزمه يوم، أو صدقة لزمه أقل متمول.